



الغرفة التجارية الصناعية بجدة

مركز البحوث

BALANCE SHEET 30 JUMAD AL THANI 1404 H.

أصول المداواة

مجموعه
كتاب العالمين
مجموعات علمية
مجموعات علمية
مجموعات علمية
مجموعات علمية

مجلس أمناء جامعة القاهرة

سنة ١٤١٠ هـ
دليل السائل
دليل الشركات الأجنبية
دليل عام ١٤١٠ هـ
دليل عام ١٤١١ هـ

بَحْث رَاقِع ۱۲

من سلسلة بحوث الخرفة

حَمَادَى الْاَوَّلَى ١٤٠٥ هـ

المرشد في المحاسبة وإمساك الدفاتر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَفَوْقَ كُلِّ زِيٍّ عِلْمٌ عَظِيمٌ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُرْشِدُ
فِي الْمَحَاسِبِ وَمَسَاكِ الدَّفَائِرِ
١٤٠٥ هـ

بَحْث رَقْم ١٢
مِنْ سِلْسِلَةِ بَحْثِ الْغُرُفَةِ

جَمَادَى الْأُولَى ١٤٠٥ هـ

الإشراف العام :
الأستاذ / عبد الله رحمة الله عليه

لجنة الإعداد :
الأستاذ / أحمد محمد سعيد باقعي
الأستاذ / خالد عبد الحق مندورة
الدكتور / عبد اللطيف الهندي

مدير مركز البحوث

مدير مركز المعلومات

مقدمة

إنَّ حكمة المحاكاة ذلَّ الأهميَّة لكلِّ عملية تمرَّ فيها أمرٌ أو لاءٌ
سواء كانت هذه العملية تفريية أو على الذمَّة .
ولذلَّ فإنَّ المحاكاة تقوم بنظم هذه الأمور على الكلِّ
وحمه لتبين لرحم الأحمال الموقف الذي هو عليه في تلك
المحظة وتوضح له الأسس والخصوم . فعندما يعاين ما له وما عليه وذلك
وفقاً لكلِّ نشاط يقوم به وكلِّ دقة وأيّ من تلك النشاطات محققة
رجية وإيما لا محققة ذلك .. وبذلَّ يكون على أطراح بكلِّ ما هو
في حمله ..

ومن هذا المنطلق فقد رحت الغزوة التجارية والصناعية محبة
بنسب هذا الكسب لكلِّ رجل الأعمال وذلك لكي تعم الفائدة للجميع
وذلك في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فهد بن عبد العزيز المفدى
ووليَّ حمده الله سيدي ..

مدير مركز البحوث

أحمد سعيد باقعي

محتويات الكتاب

صفحة	مقدمة
	محنة الإعداد
	الباب الأول
٩	أنواع الدفاتر المستعملة في المحاسبة
١٢	التسوية اليومية والأستاذ والكوبيا ودفتر الجرد
	الباب الثاني
١٤	وصف دفتر المحاسبة واستعمالها
١٤	دفتر التسوية
١٦	دفتر اليومية
٢٤	تطبيقات على نظرية القيد المزدوج
٢٥	تطوير دفتر اليومية
٣٢	دفتر الأستاذ
٣٧	نظرية القيد المزدوج
٣٩	النظم المختلفة التي تسهل فتح حساب في دفتر الأستاذ
٤٠	ترصيد الحسابات وما يتبع من إقفالها وإعادة فتحها
	الباب الثالث
٤٣	ميزان المراجعة وتصحيح الخطأ
٤٤	كيفية عمل ميزان المراجعة
٤٩	الأخطاء التي تظهر كما ميزان المراجعة واستعمال سجلها بالمعلق
٥٢	اصلاح الخطأ في اليومية
	الباب الرابع
٥٦	العمليات المختلفة وإشباتها في الدفاتر

٥٦	رأس المال
٥٩	العمليات المتعلقة بالضاعة
٦٥	الشيكات وتقييدها في الدفاتر
٦٧	معالجة الشيكات الصادرة من المتجر
٦٨	معالجة الشيكات الواردة إلى المتجر
٧٥	اختصم
٨٢	الأوراق التجارية - السند الكمبيالة
١٠٤	المصرفات والائتمادات المختلفة
	الباب الخامس
١٠٩	تبيان نتائج التجارة
١١٠	حساب التجارة
١١١	حساب الأرباح والخسائر
	محمل الربح وحساب التجارة والتشغيل
١١٢	مأيوول الليبر صافي الربح
١٤٥	الباب السادس
	الميزانية
١٤٦	تعريف الميزانية
١٤٧	عنوان الميزانية
١٤٨	تبويب الميزانية الأصول المتناقصة
١٤٩	الأصول المتداولة الأصول الوهمية
١٥١	ترتيب الأصول والخصوم بالميزانية
١٥٤	الفرض من تبويب الأصول والخصوم
١٦٤	المراجع

الباب الأول

أنواع الدفاتر المستعملة في المحاسبة وامساك الدفاتر

- المحاسبة وامساك الدفاتر والفرق بينهما .
- الدفاتر التجارية القانونية والعرفية .
- الدفاتر التنظيمية .

تبعث النظم الاقتصادية على القيام بكثير من عمليات المبادلة التي تجعل رجل الأعمال مدينا تارة ودائنا حيناً آخر . وتتعاقب هذه العمليات بكثرة تستحيل معها ان تعى الذاكرة تفاصيل تلك العمليات بالدقة التي تستلزمها الحاجة إلى مراجعتها لتبين مبلغ ربحه أو خسارته .

لذلك لزم تقييد أو وصف تلك العمليات أولاً باول وفي دفاتر ممسكه على نمط يسهل معه الوصول إلى ذلك الغرض الهام .

١ - امساك الدفاتر والمحاسبة :

فامساك الدفاتر هو فن يبحث في كيفية اثبات العمليات التجارية أو المالية بطريقة منظمة تمكن من تحقيق الأغراض الآتية :

أ - امكان الرجوع لأي عملية في أى وقت . ويتم ذلك بتسجيل أو تقييد العمليات المختلفة بدفتر اليومية .

ب - امكان معرفة ما لرجل الأعمال طرف مدينه وماعليه لدائنيه كل على حدة وكذلك امكان تعرف قيم كل نوع من أنواع الممتلكات . ويتم ذلك بواسطة استعمال الدفتر « الاستاذ »

ج - امكان معرفة نتيجة اعمال رجل الأعمال عن مدة معينة من ربح أو خسارة ويتم ذلك عن طريق مايسمى بحساب المتاجرة والأرباح والخسائر .

د - امكان معرفة المركز المالى لرجل الأعمال فى تاريخ معين وتصوره الميزانية العمومية .

أما المحاسبة فهى علم يختص بالبحث فى القواعد التى بمقتضاها يمكن ان تقيد العمليات المختلفة فى الدفاتر .

٢ - الفرق بين ماسك الدفاتر والمحاسب :

ماسك الدفاتر هو الشخص الذى يعهد اليه بالجزء الكتابى أى الشخص الذى يقيد العمليات فى الدفاتر المختلفة .

أما المحاسب فهو الشخص الذى يلم بقواعد المحاسبة ويكون قادرا على تنظيم الحسابات وترتيبها .

وفى الحياة العملية تحدد عمليات المحاسب وماسك الدفاتر عادة بحسب أهمية أعمال المنشأة فمثلا فى حالة المنشأة التى تكون عملياتها التجارية قليلة يقوم نفس الشخص فى وقت واحد بوظيفتى المحاسب وماسك الدفاتر . أما إذا كانت المنشأة من المنشآت الكبيرة فإدارة الحسابات فيها تتكون من محاسب رئيس أو رئيس حسابات وعدد معين من ممسكى الدفاتر .

٣ - الدفاتر المستعملة فى الأعمال التجارية وأهميتها من الوجهة القانونية والعملية :

وقد يرى رجال الأعمال ان من مصلحتهم امساك دفاتر معينة لاثبات العمليات التجارية بطريقة واضحة يسهل معها من الناحية العملية مراجعتها لمعرفة مركزهم بدون صعوبة ومراعاة للناحية القانونية حتى تكون حجة يرجع اليها عند الاقتضاء .

فمن الوجهة القانونية :

أ - يجوز الاثبات فى المنازعات التجارية بكافة طرق الاثبات . ولذا يجب اثبات العمليات التجارية بالدفاتر المنصوص عنها حتى يمكن الرجوع اليها عند اللزوم . ويلاحظ ان المثبت فى الدفاتر لا يلزم القاضى بالأخذ به بل ان له الخيار فى قبوله أو رفضه حسب تقديره .

ب- إذا افلس رجل الأعمال فإن دفاتره المسوكة حسب الأصول القانونية قد تمكنه من اثبات حسن نيته وسوء حظه وقد يكون ذلك من الاسباب التي تخفف عنه الآثار القانونية للافلاس .

ج- ترشد هذه الدفاتر رجل الاعمال إلى وقف اعماله إذا أصبحت سيئة وبذلك يتفادى الاضرار بمصالح عملائه لأن استعمال هذه الدفاتر يمكن من معرفة سير اعماله يوميا .

واما من الوجهة العملية :

أ - من مصلحة رجل الاعمال اثبات هذه العمليات في دفاتر منتظمة ليحقق الأغراض التي سبق الكلام عليها .

ب- تسهل الدفاتر تنفيذ القوانين الخاصة بالضرائب ، إذ ان الدفاتر المسوكة جيدا والمؤيدة بمستندات تساعد على اثبات صافي ربح رجل الاعمال فلا تكون ارباحه عرضة للتقدير بمعرفة موظفي الضرائب ويكون تحديد الارباح التي تربط عليها الضريبة بالنسبة لمن لديهم حسابات منتظمة على اساس مايقدمونه من المستندات والبيانات اما بالنسبة لمن لا يكون لديهم حسابات أو تكون دفاترهم غير منتظمة بحيث لا يقتنع بها موظفو الضرائب فيكون ربط الضريبة بطريق التقدير وستؤدي هذه الطريقة الى حمل رجال الاعمال على تنظيم حساباتهم على توالى الزمن .

وثمة فائدة اخرى لرجل الاعمال الذي يمسك دفاتر قانونية وهي ترحيل الخسارة التي يتحملها في عام إلى العام التالي لتخصم من ارباحه في هذا العام وهذه الميزة لا يتمتع بها من يهمل امساك دفاتره .

(٢) دفتر الاستاذ : لقد سبق ان ذكرنا ان رجل الاعمال يثبت عملياته أولا في دفتر التسويده ثم يعطى هذا الدفتر لماسك الدفاتر فيفحص كل عملية على حده ثم يسجلها أو يقيدها في دفتر اليومية متبعا في ذلك نظاما خاصا سنتكلم عليه فيما بعد . انما يستنتج من ذلك ان العمليات ستقيد في اليومية على حساب تاريخ

حدوثها وتكون عبارة عن عمليات عديدة مختلفة مقيدة مع بعضها . فاذا ما اراد رجل الاعمال معرفة حساب عميل أو الحصول على نتيجة العمليات التي اجراها بخصوص شيء ما وجب عليه الرجوع إلى جميع العمليات المقيدة في اليومية وفرزها واحدة بعد اخرى وهى عملية شاقة تأخذ وقتا طويلا فتسهلا لذلك لجأ رجال الاعمال إلى استعمال دفتر الأستاذ وعلى ذلك تصبح الدفاتر المستعملة في التجارة عادة مايتأتى :

التسوية اليومية والأستاذ والكوبيا ودفتر الجرد

ثالثا : الدفاتر التنظيمية :

وبجانب دفاتر المحاسبة السابق ذكرها تستعمل دفاتر اضافية من نوع آخر معدة على الاخص لمعرفة أثر مستندات متنوعة . كدفاتر تدوين تواريخ استحقاق الأوراق التجارية والفواتير التي تكون المنشأة مدينة أو دائنة بها . وتواريخ تسليم البضائع واستلامها وتسجيل تواريخ المكاتبات الصادرة والواردة وتسجيل حركة الصاد والوارد من البضاعة في مخازن المنشأة أو لاعداد احصائيات لضبط حركة الادارة والمراقبة الداخلية أو كدفتر تفريغ المصروفات وتسمى مجموعة هذه الدفاتر بالدفاتر التنظيمية أو الاحصائية ويختلف عددها وفقا لحاجة المنشأة وأهم هذه الدفاتر :

- (١) دفتر تسجيل أوامر الشراء الواردة .
- (٢) دفتر تسجيل أوامر الشراء الصادرة .
- (٣) دفتر تسجيل تصدير البضائع المباعة .
- (٤) دفتر المخزن من وارد وصادر .
- (٥) دفتر تسجيل تواريخ استحقاق الفواتير الواردة .
- (٦) دفتر تسجيل تواريخ استحقاق الفواتير الصادرة .
- (٧) دفتر تسجيل تواريخ استحقاق الأوراق التجارية برسم القبض .
- (٨) دفتر تسجيل تواريخ استحقاق الأوراق التجارية برسم الدفع .
- (٩) دفتر تسجيل كشوف الحسابات الدورية المرسلة إلى العملاء .
- (١٠) تفريغ المصاريف على انواعها .

٤ - المستندات المؤيدة للعمليات التجارية

ان كلا من دفاتر المحاسبة والدفاتر التنظيمية يستقى معلوماته المدونة فيه من مصدر واحد وهي المستندات المؤيدة للعمليات التجارية وهذه المستندات على نوعين وهما المستندات التجارية وصورها والخطابات وصورها . والمستندات التجارية عديدة وفيما يلي أهم هذه المستندات .

- أ - المستندات الخاصة بطلب الشراء كأمر الشراء .
- ب - المستندات الخاصة بالنقل والشحن والتسليم كمدكرة التسليم ومدكرة الاستلام وبوليصة الشحن .
- ج - المستندات الخاصة بالقيمة المستحقة كالفاتورة وحساب الشراء وحساب البيع وكشوف الحساب على أنواعها من حسابات جارية بسيطة أو حسابات جارية بفوائد .
- د - المستندات الخاصة بالتسديد كالاتصال وحافطة ايداع الأوراق التجارية كالشيك والسند الأذنى والكمبيالة والحوالات واذون البريد .
- هـ - مستندات اخرى متنوعة كحافطة خصم الأوراق التجارية ومدكرة الخصم ومدكرة الاضافة وغيرها .

اما الخطابات فهي تلك الخطابات أو صورها التي تشير إلى عمليات تجارية تمت أو تتضمن معلومات رقمية لعمليات تجارية تمت ، وكما سبق ان ذكرنا فصور الخطابات الصادرة مدونة في الدفتر الخاص (دفتر الكوبيا) واما الخطابات الواردة فتوضع في ملف شهري على حده أو توضع في ملفات خاصة متعددة .

وعند تسلم المنشأة لأى مستند يعطى رقما مسلسلا ويدون هذا الرقم فيه ثم يوضع في ملف مع غيره من المستندات ويقيم رقم المستند في الدفتر الذى تدون فيه العمليات التجارية .

الباب الثاني

وصف دفاتر المحاسبة واستعمالها

- دفتر التسوية .
- دفتر اليومية وكيفية القيد فيه .
- دفتر الاستاذ وأنواع الحسابات به وترصيدها .

٥- دفتر التسوية :

ويطلق عليه دفتر المسودة أو دفتر اليومية الزفرة (أو الخرطوش أو البرانية) وفيه تدون كل عملية عند حدوثها وليس له شكل خاص أو نظام يتبع للتقييد فيه . انما يجب ذكر جميع البيانات المتعلقة بكل عملية بوضوح تام فيذكر :

تاريخ العملية وبيانها ثم المبلغ ورقم المستند الذي تمت بموجبه العملية .

فمثلا إذا أريد تدوين العمليات الآتية في هذا الدفتر وهى :

أ - في اول محرم سنة ١٤٠٠ بدأ (محمد ابراهيم) تجارته برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ ريالاً نقدياً .

ب - في ٢ منه اشترى أثاثاً من أحمد خالد بمبلغ ١٠٠٠ ريالاً نقداً .

ج - في ٣ منه دفع مبلغ ٢٠٠ ريالاً ايجاراً للمتجر عن شهر مقدماً .

د - في ٤ منه اشترى من شركة الغزل والنسيج عدد ١٠٠ ثوب من البفنة سعر الثوب ٣٠ ريالاً بموجب الفاتورة رقم ٣٣١ .

هـ - في ٥ منه باع لمحمود خليفه عدد ١٠ أثواب من البفنة سعر الثوب ٤٠ ريالاً بموجب الفاتورة ١ .

كان لدينا الوضع الآتى في دفتر التسوية :

دفتر التسوية

أول محرم ١٤٠٠	ريالا
قيمة النقدية التي بدأنا بها اعمالنا والتي أودعناها في خزانة المحل	١٠٠٠٠
٢ محرم ١٤٠٠	
دفعت نقدا ل احمد خالد قيمة اثاث المحل بموجب فاتورة رقم ...	١٠٠٠
٣ محرم ١٤٠٠	
دفعت نقدا قيمة ايجار المتجر عن شهر مقدما بموجب ايصال رقم	٢٠٠
٤ محرم ١٤٠٠	
اشترت من شركة الغزل والنسيج على الحساب ١٠٠ ثوب من البفته ماركة	٣٠٠٠
.... سعر الثوب ٣٠ ريالا بموجب فاتورة رقم ٣٢١	
■ محرم ١٤٠٠	
بعث لمحمود خليفة عدد ١٠ أثواب من البفته سعر الثوب ٤٠ ريالا بموجب	٤٠٠
فاتورة رقم ١	

١٤٦٠٠ نقل بعده

ملاحظة - عند الفراغ من كتابة صفحة في المسودة تجمع ارقامها تحت خط افقي يوضع في نهاية العمود الخاص بالمبالغ ويكتب ازاء المجموع « نقل بعده » ثم ينقل هذا المجموع إلى الصفحة التالية ويكتب امامه « تابع ماقبله » ويستمر العمل هكذا إلى آخر الصفحات .

وقد يذكر بعض رجال الأعمال العمليات في المسودة كما تأتي على لسانهم بكلام مرسل وبغير اعتناء ولا ترتيب وبغير جمع لارقامها في نهاية الصفحات لانها لا تستحق في نظرهم التدقيق في تحريرها خصوصا لانها ستمل بنقل قيودها إلى دفتر آخر يسمونه باليومية وقد يستبدل البعض بهذا الدفتر عدة دفاتر تسويده تسطر تسطيرا خاصا يتفق مع نوع العمليات التي وضعت من اجلها في حالة وجود عمليات تجارية عديدة في اليوم الواحد .

٦- دفتر اليومية :

بما ان دفتر التسويده ليس سوى مسودة لدفتر اليومية فيكون دفتر اليومية فعلا الدفتر الرئيسي الأول في دفاتر الحسابات لأية منشأة تجارية ويمكن تعريف دفتر اليومية بأنه السجل أو الدفتر الذى يجب على رجل الأعمال ان يدون فيه يوميا جميع العمليات المتعلقة بتجارته تفصيلا فيشمل :

- أ - بيان ما لرجل الأعمال وما عليه من ديون .
- ب - بيان ما اشتراه وما باعه .
- ج - بيان ما قبله او احاله من الأوراق التجارية
- د - بيان جميع ما قبضه ومادفعه .

وان يدون به شهرا فشهرها المبالغ المنصرفة على منزله (أى مسحوباته الشخصية) اجمالا بغير بيان لمفرداتها .

الشروط القانونية التى يجب ان تتوفر فى دفتر اليومية :

اهم هذه الشروط التى تمنع التلاعب فيه هى :

- أ - ان يكون الدفتر خاليا من أى فراغ أو بياض حتى لاتترك فرصة لاثبات عمليات صورية لغرض معين .
- ب - ان يكون خاليا من اية كتابة فى الحواشى .
- ج - تمر كل صحيفة من الدفتر بنمرة متسلسلة .
- د - ان يسجل هذا الدفتر فى الغرفة التجارية ويتم التسجيل بوضع خاتم الغرفة على كل ورقة . ويتم هذا التسجيل قبل البدء فى اثبات العمليات فى الدفتر .

كيفية القيد فيه - نظرية المدين والدائن (منه وله) - العملية التجارية ومايتبعها من وجود طرفين :

تقييد العمليات في اليومية تبعا لطريقة خاصة تسمى طريقة المدين والدائن ومن مقتضاها انه لا يمكن ان تتم عملية إلا بين طرفين أو حساين (متساويين في القيمة) احدهما يقدم شيئا أو خدمة والثاني يأخذ منه هذا الشيء أو هذه الخدمة . أو ان طرفا يقدم وطرفا يستفيد من هذه الخدمة فالطرف العاطى يعتبر دائنا والطرف الآخذ يعتبر مدينا وقد يكون كل من هذين الطرفين حسابا واحدا وقد يكون اكثر من حساب . إذا فلا ثبات أى عملية لابد من جعل حساب واحد أو اكثر دائنا وحساب واحد أو اكثر مدينا - وذلك لان الحساب الأول يكون قد اعطى شيئا أو قدم خدمة - أما الحساب الثانى فقد أخذ شيئا أو قدمت له خدمة .

ولسهولة تحديد كل من الطرفين المدين والدائن نستعرض الحالات الآتية :

الحالة الأولى :

إذا اقترض حمدى مبلغ ١٠٠ ريال من ابراهيم في اول المحرم سنة ١٤٠٠ نرى ان حمدى قد أخذ مبلغ ١٠٠ ريالا فأصبح مدينا أو مطلوبا منه وهذا أحد طرفى عملية المبادلة - إذ أن كل عملية تجارية هى مبادلة تقع بين طرفين (طرف يأخذ وطرف يعطى) - أما ابراهيم فقد أعطى مبلغ ١٠٠ ريالا فأصبح دائنا أو مطلوبا له وهذا هو الطرف الثانى للعملية . ويكون قيد هذه العملية فى متجر حمدى أن :

١٠٠ ريالا مطلوبة من حمدى

وهذه ال ١٠٠ ريالا مطلوبة إلى ابراهيم

وبما ان حمدى باعتباره رجل الأعمال هو الذى يقوم بجميع عملياته وتجربى كل التغييرات المتعلقة بامواله - الذى يتضمن نواحى مختلفة من خزينة وأثاث وبضاعة وغيرها - بواسطته وتحت اشرافه فان ذكر اسمه (حمدى) لا لزوم له إذ لا يوضح الناحية التى وقع عليها التغيير المتعلق بانتقال وتوزيع امواله من ناحية إلى اخرى فى متجره نتيجة للمعاملات الحادثة . وهى فى هذه الحالة ناحية الخزينة التى يودع فيها النقدية المقرضة أو كما يطلق عليها فى العرف التجارى (صندوق المتجر) . فيحسن اذن تقييد العملية فى دفاتر حمدى بان يستعاض عن ذكر اسمه بذكر الناحية فى متجره التى تسلمت المبلغ وهى خزينة النقدية لمعرفة موضع هذا الجزء من الاموال بمتجره . وذلك بالشكل الآتى :

مبلغ ١٠٠ ريالاً مطلوب من الخزينة (الطرف الآخذ)

١

ونفس هذا المبلغ مطلوب إلى ابراهيم (الطرف العاطى)

وإذا سدد حمدى هذا المبلغ فى أول صفر سنة ١٤٠٠ فيكون ابراهيم قد أخذ مبلغ ١٠٠ ريالاً ويصبح كأنه مدين به أو مطلوب منه ويكون احد طرفى العملية الخاصة بالسداد .

أما حمدى وإن سلم فعلاً هذا المبلغ (١٠٠ ريالاً) ففى الحقيقة قد اخرجته واعطته خزينة المتجر وكأن الخزينة فى الواقع تصبح طرفاً دائناً أو مطلوباً له وتكون الطرف الثانى للعملية . وتفيد اذن فى دفاتر حمدى هكذا :

مبلغ ١٠٠ ريالاً مطلوب من ابراهيم (الطرف الآخذ)

٢

والمبلغ ١٠٠ ريالاً مطلوب إلى الخزينة (الطرف العاطى)

ويلاحظ ان هذه العملية هى عكس العملية (١) وبذلك تلغى أثرها ويصبح الاثنان متخالسين .

ونستنتج من ذلك ان كل عملية تحصل بين شخصين لابد ان يكون احدهما مديناً وهو الآخذ والآخر دائناً وهو العاطى وعليه فحسابات الأشخاص ومن فى حكمهم تكون مدينة بما تأخذه أو بما يخفض الدين المطلوب منهم .

ومن الحسابات الشخصية التى يفتحها رجل الأعمال فى دفاتره حساب رأس المال يبين به المبلغ الذى بدأ به تجارته وهذا الحساب شخصى لانه يمثل صاحب المتجر ويجب التفرقة بين المتجر وصاحبه ويعتبر صاحب المتجر كأنه اقترض متجره مبلغ رأس المال ليستثمر فيه فمركزه ازاء المتجر كأي دائن له .

الحالة الثانية :

لنفرض ان حمدى اشترى فحما أو أثاثا من ابراهيم بمبلغ ٢٠٠ ريالاً على الحساب . ففى هذه الحالة يكون حمدى قد أخذ ما قيمته ٢٠٠ ريالاً من الفحم أو الأثاث فأصبح لدينا أى مطلوباً منه هذا المبلغ لكنه فى الواقع أودع الفحم أو الأثاث فى ركنه أو ناحيته الخاصة بمتجر حمدى الذى يحتوى على موجودات مختلفة . فاتباعاً للدقة فى وصف العملية يستعاض عن ذكر اسم حمدى بوضع اسم الشئ أو ركن المتجر الذى جرت المعاملة بخصوصه . وهو فى هذه الحالة الفحم أو الأثاث ويعتبر أحد طرفى العملية الذى استلم القيمة فيصبح كأنه لدينا بها أو مطلوباً منه هذه القيمة .

وأما ابراهيم فيكون الطرف الثانى للعملية باعتباره قد اعطى ما قيمته ٢٠٠ ريالاً فأصبح دائناً بها أو مطلوباً له هذا المبلغ . وتوصف عملية الشراء هذه بالكيفية الآتية :

مبلغ ٢٠٠ ريالاً مطلوب من الفحم أو الأثاث (أحد طرفى العملية)
مبلغ ٢٠٠ ريالاً مطلوب إلى ابراهيم (الطرف الثانى للعملية)

وعند السداد فى تاريخ لاحق أى عندما يدفع حمدى مبلغ ٢٠٠ ريالاً نقداً إلى ابراهيم فيستعاض عن اسم حمدى بذكر خزانة المتجر أو صندوقه حيث ان جميع النقدية الخاصة بمتجر حمدى موضوعة فيه ونقول فى ذلك :

مبلغ ٢٠٠ ريالاً مطلوب من ابراهيم وهو احد طرفى العملية
مبلغ ٢٠٠ ريالاً مطلوب إلى الصندوق وهو الطرف الثانى لها

وإذا باع حمدى إلى سمير فحماً مثلاً بمبلغ ١٠٠ ريالاً وقبض الثمن فوراً يكون قد دخل المتجر نقدية قيمتها مائة ريالاً مقابل ماخرج من فحم المتجر بقيمة هذه المائة ريالاً ويكون القيد :

١٠٠ ريالاً مطلوب من الصندوق
١٠٠ ريالاً مطلوب إلى الفحم

ولا يذكر اسم سمير فى وصف أو قيد هذه العملية لأنه لا علاقة بينه وبين المتجر بعد ان دفع ثمن ما أخذه توا .

وهكذا نجد ان حمدي يخلق معاني أو حسابات مختلفة باسماء الاشياء التي يشتريها أو يمتلكها لكي يستطيع في آخر المدة التجارية ان يعرف الابواب المختلفة لمشترياته وممتلكاته وقيمة ماصرف في كل منها ومهما اختلفت هذه الحسابات واسماؤها فكلها متعلقة بحمدي واسمه مستتر وراءها دائما .

وقد يعجب القارئ لورود كلمات الفحم والصندوق من غير ان نذكر اسماء الاشخاص ولكنه إذا فطن إلى الارتباك الذي يسببه ذكر اسم التاجر نفسه في كل عملية أخذ أو عطاء كطرف من طرفي العملية (لأن كل العمليات يجريها رجل الأعمال بنفسه وتحت اشرافه) لوجد اننا فشلنا في الغرض الذي نتوخاه فمثلا لو قلنا في عملية شراء الفحم نقدا السالفة الذكر .

١٠٠ ريالاً مطلوب من حمدي (اسم رجل الأعمال)

١٠٠ ريالاً مطلوب إلى حمدي (اسم رجل الأعمال)

على انه هو الذي استلم القيمة فحما وهو الذي دفعها نقدا لاختلط عليه الأمر ولما أفاده كثيرا التقييد على تلك الطريقة فاسم رجل الأعمال لايجب ان يذكر مطلقا في حساباته مدينا كان أو دائنا عند كل معاملة يجريها بل يستعاض عن اسمه بذكر شيء من موجوداته التي تدور المعاملة عليها في كل عملية كالنقدية والبضاعة والعقار والاثاث . فحساب النقدية مثلا هو اذن اختصار لحساب صاحب المتجر في قسم النقدية وحساب البضاعة كذلك اختصار لحساب صاحب المتجر في قسم البضاعة وهكذا .

مما سبق يمكننا ان نستنتج ان حسابات الموجودات أى الحسابات الحقيقية التي تمتلكها المنشأة على مختلف صورها تكون مدينة بما يرد عليها أى بما يؤدي إلى زيادة ، ودائنه بما يخرج منها أى بما يؤدي إلى نقص قيمتها .

الحالة الثالثة :

يقتضى القيام بالعملية التجارية ان يصرف المتجر مصاريف تجارية مختلفة كأجور العمال ورواتب الموظفين وإيجار المتجر ومصاريف انتقال وعوائد وضرائب ومصاريف مياه وكهرباء ومطبوعات وغير ذلك . فيجب ان يفتح حسابا لكل نوع من هذه المصروفات لكي يستطيع المتجر في آخر المدة ان يتعرف على الأبواب المختلفة للمصروفات وقيمة ما صرف في كل منها ولكي يستطيع ان يقارن مصروفات مدة بمصروفات مدة اخرى . وكذلك لاعطاء البيانات اللازمة لمصلحة الزكاة والدخل المختصة باستيفاء الزكاة والضرائب التي تعلق أهمية كبيرة على تبويب المصروفات التجارية . اما المصاريف التي لا تتكرر أى من طبيعتها انها قليلة القيمة فانها تجمع كلها تحت حساب واحد بعنوان مصاريف نفقة . وجميع المصاريف اللازمة للقيام بالعملية التجارية تعتبر في العرف التجارى خسائر وتكون مدينة بما صرف من اجلها اذ تنصور ان هناك موظفا أو شخصا خاصا مستترا وراء اسماء هذه المصروفات المختلفة استلم أو أخذ مبلغا للصرف على هذه الناحية الخاصة فأصبح بذلك مدينا بما أخذه وهذا هو الطرف الأول للعملية وحيث ان هذه المصاريف دفعها المتجر من خزانته أى أن النقود خرجت من المتجر فيعتبر الصندوق دائنا بها وهذا هو الطرف الثانى للعملية . ويكون القيد عند دفع مبلغ ٧٠ ريالا أجور عمال مثلا بالشكل الآتى :

٧٠ ريالا مطلوب من أجور العمال

٧٠ ريالا مطلوب إلى الصندوق

وبالعكس إذا كان المتجر عقارا أو مخزن فى غير حاجة اليه فأجره للغير بخمسين ريالا شهريا واستلم هذا الايراد فوضعه فى صندوق المتجر يعتبر الصندوق لذلك مدينا وحساب ايراد العقار دائنا لان شأن المستأجر فى هذا الوضع أن يعطى قيمة الايراد مقابل انتفاعه بالمخزن ونقول لذلك :

٥٠ ريالا مطلوبة من الصندوق

٥٠ ريالا مطلوبة إلى الايراد

ونستنتج مما سبق ان جميع الحسابات الخاصة بالمصاريف والأرباح على اختلاف انواعها (أى الحسابات الوهمية أو الأسمية) تكون مدبنة ان دلت على خسارة ودائنة ان دلت على ربح .

ونرى فى الحالات الثلاثة السابقة ان كل عملية من عمليات رجل الأعمال لابد وان يكون لها ارتباط بطرفين أو حسابين على الأقل وان احدهما مدين والآخر دائن وان المبلغ يقيد مرة فى الطرف المدين ومرة فى الطرف الدائن وقد جرت العادة ان تحذف كلمة مطلوب ويكتفى بوضع كلمة من قبل الطرف أو الحساب المدين وكلمة إلى قبل الطرف أو الحساب الدائن . كما جرت العادة ان يسمى الطرف المطلوب منه (الحساب المدين) والطرف المطلوب له (الحساب الدائن) وعلى هذا يكون قيد اليومية بالنسبة لكل عملية من العمليات السابقة .

من الحساب أو الطرف المدين إلى الحساب أو الطرف الدائن

وبذلك تظهر العمليات السابقة بالشكل الآتى :

المبلغ المدين	المبلغ الدائن	الحساب المدين	الحساب الدائن	رقم العملية
١٠٠	١٠٠	من الصندوق	إلى ابراهيم	١
١٠٠	١٠٠	من ابراهيم	إلى الصندوق	٢
٢٠٠	٢٠٠	من الفحم	إلى ابراهيم	٣
٢٠٠	٢٠٠	من ابراهيم	إلى الصندوق	٤
١٠٠	١٠٠	من الصندوق	إلى الفحم	٥
٧٠	٧٠	من أجور العمال	إلى الصندوق	٦
٥٠	٥٠	من الصندوق	إلى الايراد	٧

فعلى ماسك الدفاتر ان يفحص كل عملية من عمليات رجل الأعمال على حده
ويبحث في :

- أولاً - الحسابات المتعلقة بهذه العملية .
- ثانياً - بيان أيهما مدين وأيهما دائن .

وفي العمليات السابقة رأينا ان كل عملية من عمليات رجل الأعمال لها ارتباط بحسابين احدهما مدين والآخر دائن ولكن يحدث كثيرا ان تتضمن العملية التجارية الارتباط بأكثر من حسابين ويكون أحد الحسابات التي يحتويها القيد لدينا والحسابات الأخرى دائنة أو يكون أحد الحسابات دائنا والحسابات الأخرى مدينة أو يشمل القيد على عدة حسابات دائنة ومدينة في نفس الوقت ومهما تعددت هذه الحسابات لابد وان يكون مجموع الجانبين متساويين وفي هذه الحالة جرت العادة بأن تسبق العبارة المذكورين إذا كانت اللفظة من أو إلى خاصة بأكثر من حساب واحد .

مثال : في أول المحرم ١٤٠٠ اشترينا من شركة الغزل والنسيج بضاعة قيمتها ١٠٠٠ ريالاً ودفعنا من ثمنها في الحال ٤٠٠ ريالاً واتفقنا مع الشركة على تأجيل باقي الثمن لمدة شهر لتدوين هذه العملية في دفتر اليومية يجرى العمل كالآتي :

منه	له	البيان	رقم صفحات الاستاذ	رقم التاريخ القيد
١٠٠٠		من حساب البضاعة إلى المذكورين		
	٤٠٠	حساب الصندوق		
	٦٠٠	شركة الغزل		
		نقدية مدفوعة بموجب إيصال		
		رقم عن جزء من ثمن البضاعة		
		المشتراه من شركة الغزل بموجب الفاتورة		
		رقم بتاريخ		

٧- تطبيقات على نظرية القيد المزدوج :

مثال : المطلوب اثبات العمليات الآتية في شكل جدول يبين الحساب المدين والحساب الدائن وسبب المديونية أو الدائنية .

- (١) في أول المحرم ١٤٠٠ ابتداء همام توفيق تجارته في البقالة برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ ريالاً . اودعه في صندوق المحل .
- (٢) في تاريخه دفع ايجار المتجر لمدة شهر بمبلغ ١٠٠ ريالاً .
- (٣) في تاريخه اشترى أثاثاً لمتجره بمبلغ ٤٠٠ ريالاً .
- (٤) في ٢ منه اشترى من شركة الشاي شايا قيمته ٣٠٠٠ ريالاً .
- (٥) في ٣ منه اشترى من شركة السكر سكرًا قيمته ٤٠٠٠ ريالاً .
- (٦) في ٥ منه اشترى من شركة الكاكاو كاكاوًا قيمته ٢٠٠٠ ريالاً نقداً .
- (٧) في ٧ منه باع لمحمد راسم شايا بمبلغ ١٥٠٠ ريالاً .
- (٨) في ٩ منه باع لابراهيم حسانين كاكاوًا بمبلغ ١٠٠٠ ريالاً نقداً .
- (٩) في ١١ منه دفع لشركة الشاي مبلغ ١٥٠٠ ريالاً .
- (١٠) في ١٣ منه وردت مطبوعات من المطبعة بفاتورة قيمتها ٢٠٠ ريالاً .
- (١١) في ١٤ منه دفع أجور عمال عن أسبوعين مبلغ ٨٠ ريالاً .
- (١٢) في ١٥ منه دفع اشتراك التليفون مبلغ ٦٠ ريالاً .

رقم العملية	المبلغ	الحساب المدين	سبب المديونية	الحساب الدائن	سبب الدائنية
١	١٠٠٠٠	الصندوق	زادت قيمته	رأس المال	شخص أعطى
٢	١٠٠	الإيجار	يمثل مصروفاً	الصندوق	نقصت قيمته
٣	٤٠٠	الأثاث	زادت قيمته	الصندوق	نقصت قيمته
٤	٣٠٠٠	الشاي	زادت قيمته	شركة الشاي	شخص أعطى
٥	٤٠٠٠	سكر	زادت قيمته	شركة السكر	شخص أعطى
٦	٢٠٠٠	كاكاو	زادت قيمته	الصندوق	نقصت قيمته
٧	١٥٠٠	محمد راسم	شخص أخذ	الشاي	نقصت قيمته
٨	١٠٠٠	الصندوق	زادت قيمته	كاكاو	نقصت قيمته
٩	١٥٠٠	شركة الشاي	شخص أخذ	الصندوق	نقصت قيمته
١٠	٢٠٠	المطبوعات	يمثل مصروفاً	المطبعة	شخص أعطى
١١	٨٠	أجور العمال	يمثل مصروفاً	الصندوق	نقصت قيمته
١٢	٦٠	اشتراك التليفون	يمثل مصروفاً	الصندوق	نقصت قيمته

٨- تخطيط دفتر اليومية:

ان دفتر اليومية لا يشترط له شكل معين أو تسطير بالذات كما انه لم تحدد أى طريقة خاصة لاثبات العمليات في هذا الدفتر فان كل هذا قد ترك لفرن امسك الدفاتر يأخذ منه رجل الأعمال مايلام تجارتة وأعماله ويعيننا الآن كيف تسطر صفحات دفتر اليومية لتقييد العمليات طبقا لطريقة القيد تبعا لنظرية المدين والدائن . فقد قسم دفتر اليومية إلى خانتين احدهما لمبلغ المديونية والأخرى لمبلغ الدائنية - ويلاحظ ان المبلغين متساويين كما سبق شرحه - ثم خانة صغيرة لرقم الصفحة التى تصور بها الحسابات في دفتر الاستاذ « (وستكلم على ذلك فيما بعد) ثم خانة كبيرة لبيان الحسابين المدين والدائن ثم خانة صغيرة لوضع رقم المستندات المؤيدة لكل عملية واخرى لرقم القيد ثم خانة لتاريخ العملية فيكون تسطير صفحة اليومية كالآتى :

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
منه	له	رقم صفحات الاستاذ	البيان	رقم القيد	رقم المستند التاريخ

ملاحظات على دفتر اليومية :

الخانة رقم (١) : مخصصة للمبلغ المدين الخاص بالعملية وتعنون بكلمة (منه) ويذكر امام طرف العملية المدين .

الخانة رقم (٢) : مخصصة للمبلغ الدائن الخاص بالعملية وتعنون بكلمة (له) ويلاحظ انه لايتغير بالنسبة للطرف الأول ويذكر امام طرف العملية الدائن .

الخانة رقم (٣) مخصصة لرقم الاستاذ .

الخانة رقم (٤) للذكر طرفى العملية أى الحساب المدين والحساب الدائن ويفضل وضع اسم الحساب المدين على سطر واسم الحساب الدائن على سطر اخر . وسبب ذلك يتعلق بوجود خانة صفحة الاستاذ ليذكر امام كل من الطرفين المدين والدائن رقم صفحة حسابه بالاستاذ وبلى ذلك شرح موجز للعملية مشيرا إلى مايتعلق بها من مستندات أو بيانات ويصح ان يستغنى عن ذكر الشرح إذا وجدت المستندات الكافية لاثباته كالفاتورة فيكتفى بالإشارة إلى رقم وتاريخ الفاتورة ولكن على الرغم من وجود المستندات فان الشرح يكون مفيدا للأسباب الآتية :

- أ - احتمال ضياع المستند .
ب - في بعض الاحيان يكون المستند غير واف للشرح مثل الشيك .

الخانة رقم (٥) قسمين : قسم لرقم القيد أو العملية يذكر بالتسلسل والقسم الثانى مخصص لرقم المستند فلا يجوز اثبات أى عملية فى الدفاتر إلا بموجب مستند خاص وتعطى أرقاماً مسلسلّة لهذه المستندات وتحفظ فى ملف خاص حتى يسهل استخراجها للرجوع اليها عند الاقتضاء .

الخانة رقم (٦) مخصصة لتاريخ اتمام العملية .

ويلاحظ ان البيانات السابقة من خانة (١) إلى خانة (٦) هى الازكان المهمة للعملية التجارية والتي يجب ذكرها فى دفتر اليومية واثبات العملية التجارية بتاريخ حدوثها فى يومية رجل الأعمال هو ما يطلق عليه اسم القيد .

كيفية تقييد العمليات في دفتر اليومية :

مثال : المطلوب تقييد عمليات التمرين السابق والخاص بهمام توفيق في دفتر اليومية .

منه	له	البيان	رقم صفحات الاستاذ	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	من حساب الصندوق إلى حساب رأس المال قيمة مابدأنا به أعمالنا التجارية بموجب قائمة عدها		١	١٤٠٠/١/١
٤٠٠	٤٠٠	من حساب الاثاث إلى حساب الصندوق بموجب فاتورة رقم ...		٣	في تاريخه
١٠٠	١٠٠	من حساب الايجار إلى حساب الصندوق بموجب الايصال رقم ...		٢	في تاريخه
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حساب الشاى إلى حساب شركة الشاى بموجب الفاتورة رقم		٤	في ٢ منه
٤٠٠٠	٤٠٠٠	من حساب السكر إلى حساب شركة السكر بموجب الفاتورة رقم		٥	في ٣ منه
١٧٥٠٠	١٧٥٠٠	نقل بعده			

منه	له	البيان	رقم صفحات الاستاذ	رقم القيد	التاريخ
١٧٥٠٠	١٧٥٠٠	ماقبله			
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من حساب الكاكو إلى حساب الصندوق بموجب الفاتورة رقم ...		٦	في ٥ منه
١٥٠٠	١٥٠٠	من حساب محمد راسم إلى حساب الشاى بموجب فاتورة رقم		٧	في ٧ منه
١٠٠٠	١٠٠٠	من حساب الصندوق إلى حساب الكاكو بموجب فاتورة رقم ...		٨	في ٩ منه
١٥٠٠	١٥٠٠	من حساب شركة الشاى إلى حساب الصندوق دفعه بايصال رقم ...		٩	في ١١ منه
٢٠٠	٢٠٠	من حساب المطبوعات إلى حساب المطبعة قيمة المطبوعات بموجب فاتورة رقم ...		١٠	في ١٣ منه
٨٠	٨٠	من حساب أجور العمال إلى حساب الصندوق بموجب كشف الاجور رقم ...		١١	في ١٤ منه
٢٣٧٨٠	٢٣٧٨٠			١٢	في ١٥ منه

ملاحظات :

أ - يلاحظ ان عملية الشراء تتم اما بدفع الثمن فورا واما بتأجيل الدفع إلى حين ففى الحالة الأولى يطلق على العملية (عملية شراء نقدا) ويطلق عليها فى الحالة الثانية (عملية شراء آجل أو على الحساب) .

ب - كذلك عملية البيع فتم اما نقدا باستلام الثمن عند تسليم البضاعة واما على الحساب أو تسلم البضاعة للمشتري على ان يكون دفع الثمن بعد مدة يتفق عليها . ففى الحالة الأولى يطلق على العملية (عملية بيع نقدا) ويطلق عليه فى الحالة الثانية (عملية بيع آجل أو على الحساب) .

ج - فى حالة الشراء أو البيع بالنقد يلاحظ انه بالنسبة للقيد فى دفاتر همام لا داعى للذكر المشتري أو البائع وكل ما بهما معرفته الحساب المدين والحساب الدائن . أما فى حالة الشراء أو البيع الآجل فمن المهم معرفة اسم المشتري واسم البائع . وعلى ذلك إذا قلنا اشترى همام بضاعة بمبلغ ١٠٠ ريالاً ولم تذكر اسم الشخص الذى اشترت منه البضاعة فيجب ان يفهم انه اشترها نقدا . كما إذا قلنا اشترى همام بضاعة من عثمان بمبلغ ١٥٠٠ ريالاً فيجب ان يفهم ان (همام اشترى البضاعة من عثمان على الحساب . إلا إذا قلنا (اشترى همام بضاعة من عثمان بمبلغ ١٥٠٠ ريالاً نقدا) ففى هذه الحالة تعتبر مشتريات نقدا .

د - تتكرر كلمة (حساب) فلتسهيل يمكن اختصارها بالحرف (ح/) فبدلاً من كتابة من حساب اشترك التليفون يكتب من ح/ اشترك التليفون وقد تحذف بالمرّة فتكتب من اشترك التليفون .

هـ - يجمع فى آخر كل صفحة من اليومية أرقام عمود (منه) وأرقام عمود (له) فيكون مجموعهما متساويين . ويكتب امام هذا المجموع بآخر الصفحة (نقل بعده) ثم ينقل إلى أول الصفحة التالية ويكتب امام رقمه (ماقبله) اشارة إلى انه منقول من الصفحة السابقة له .

ذكرنا فيما سبق ان رجل الأعمال يفتح حسابات متنوعة باسماء الاشياء التى يتاجر فيها ويجعلها مدينة بقيمة مايدخل من نوعها إلى المنشأة ودائنة بقيمة ما يخرج من نوعها من المنشأة . ولكن الشائع فى كثير من المحال التجارية الصغيرة ان تستعيز عن ذلك بفتح حساب واحد يسمى (حساب البضاعة) يثبت فيه كل مايتعلق بالبضاعة من شراء وبيع ويترتب على ذلك ان حساب البضاعة يجعل مدينا بالمشتريات كما يجعل دائنا بالمبيعات كما فى المثال الآتى :

مثال : فى أول محرم سنة ١٤٠٠ ابتدا أحمد نظمى تجارته بمبلغ ٨٠٠٠ ريالاً أودعت فى صندوق متجره .

- فى ٢ منه دفع للمالك ٢٠٠ ريالاً ايجار شهر المحرم .
 - فى تاريخه اشترى بضاعة نقداً بمبلغ ٤٠٠ ريالاً .
 - فى تاريخه اشترى بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠ ريالاً من متجر صالح خليل على الحساب .
 - فى ٣ منه دفع لحدى الصحف مبلغ ٣٠٠ ريالاً نظير الاعلانات التى ستشرها الصحيفة عن المتجر .
 - فى ٤ منه باع بضاعة نقداً بمبلغ ٦٠٠ ريالاً .
 - فى تاريخه باع بضاعة لسالم هندوى بمبلغ ١٥٠ ريالاً على الحساب .
 - فى ٥ منه دفع لمتجر صالح خليل مبلغ ١٠٠٠ ريالاً مما عليه .
- والمطلوب : اثبات هذه العمليات فى دفتر يومية هذا المتجر .

منه	له	البيان	رقم صفحات الاستاذ	رقم القيد	التاريخ
٨٠٠٠	٨٠٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ رأس المال قيمة مابدأنا به أعمالنا التجارية			١٤٠٠/١/١
٢٠٠	٢٠٠	من ح/ الايجار إلى ح/ الصندوق قيمة الايجار عن شهر المحرم بموجب الاىصال رقم		٢ منه	
٤٠٠٠	٤٠٠٠	من ح/ البضاعة (مشتريات) إلى ح/ الصندوق قيمة مشترياتنا نقدا بموجب فاتورة رقم			في تاريخه
٢٥٠٠	٢٥٠٠	من ح/ البضاعة (مشتريات) إلى ح/ صالح خليل قيمة مشترياتنا على الحساب بموجب فاتورة رقم			في تاريخه
٣٠٠	٣٠٠	من ح/ مصاريف الاعلان إلى ح/ الصندوق قيمة مادفعا للصحيفة بموجب اىصال رقم ...			في ٣ منه
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	نقل بعده			

منه	له	البيان	رقم صفحات الأستاذ	رقم القيد	التاريخ
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	مقابلته			
٦٠٠	٦٠٠	من ح/ الصندوق إلى ح/ البضاعة (مبيعات) قيمة مبيعاتنا النقدية بموجب فاتورة رقم ...			في ٤ منه
١٥٠	١٥٠	من ح/ سالم هندأوى إلى ح/ البضاعة (مبيعات) قيمة مبيعاتنا بموجب فاتورة رقم ...			في تاريخه
١٠٠٠	١٠٠٠	من ح/ صالح خليل إلى ح/ الصندوق دفعه من الحساب بموجب الفاتورة رقم ...			في ٥ منه

٩- دفتر الأستاذ:

آ- الظروف التي دعت إلى استعمال دفتر الأستاذ:

ذكرنا ان العمليات التجارية تثبت أولا في دفتر التسويدة ثم يعطى هذا الدفتر لماسك الدفاتر فيفحص كل عملية على حدة ويسجلها في دفتر اليومية متبعا في ذلك طريقة خاصة وهي طريقة القيد طبقا لنظرية المدين والدائن . ويستنتج من ذلك ان العمليات تقيد في اليومية على حسب تاريخ حدوثها وتكون عبارة عن عمليات عديدة مختلفة مقيدة عقب بعضها البعض فإذا ما أراد رجل الأعمال الحصول على نتيجة العمليات التي اجراها مع

عميل ما أو نتيجة العمليات الخاصة بحساب من موجوداته أو ممتلكاته كالصندوق مثلاً وجب الرجوع إلى جميع العمليات المقيدة في اليومية وفرزها واحدة بعد أخرى وهذه عملية شاقة تستغرق وقتاً طويلاً . فتسهيلاً لذلك يلجأ رجال الأعمال إلى استعمال دفتر آخر وهو دفتر الأستاذ . ومعناه الدفتر الرئيسي أو الأهم لأن استعماله يمكن من معرفة نتيجة كل حساب بغاية السهولة في أى وقت تشاء . وفي هذا الدفتر يخصص صفحتان متقابلتان لكل حساب وتنمر كل من الصفحتين بنمرة واحدة أى ١٠١ - ٢٠٢ - ٣٠٣ وهكذا ويطلق على الصفحة اليمنى الجانب المدين أو جانب (منه) ويقيد بهذا الجانب المبالغ التى تجعل بها الحساب مديناً ويطلق على الصفحة اليسرى الجانب الدائن أو جانب (له) ويقيد بهذا الجانب المبالغ التى يجعل بها الحساب دائناً وبذلك يجمع الحساب كل العمليات الخاصة به - المدينة والدائنة . وعلى ذلك فالحساب هو عبارة عن سجل في دفتر الأستاذ تثبت فيه العمليات الخاصة به مرحلة من دفتر اليومية بحيث يمكن استخلاص نتيجتها بسهولة في أى وقت .

ب - الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ :

فاذا نقلنا من اليومية إلى كل حساب المبالغ المتعلقة به أولاً بأول ووضعنا في الجانب الايمن من الحساب المبالغ المدينة المتعلقة به والموجودة في جانب منه بدفتر اليومية وفي الجانب الايسر المبالغ الدائنة المتعلقة به والموجودة في جانب له بدفتر اليومية أمكننا الحصول على نتيجة العمليات المتعلقة بأى حساب في أى تاريخ بمجرد جمع المبالغ في الصفحتين وإيجاد الفرق بينهما وعملية النقل هذه تسمى بعملية الترحيل .

ج - رسم دفتر الأستاذ :

سبق ان ذكرنا ان كل صفحة من دفتر الأستاذ تقسم إلى قسمين رئيسيين يخصص احدهما للمبالغ المدينة والآخر للمبالغ الدائنة . ويحتوى كل قسم على خانات كالاتى :

- (١) خانة للمبالغ (٢) خانة للبيان حتى يكتب امام كل مبلغ اسم الطرف الآخر للعملية وأحياناً وصف موجز للعملية (٣) خانة رقم صفحة اليومية الوارد بها القيد (٤) خانة للتاريخ الذى اثبت فيه العملية في اليومية .

وعلى هذا يكون رسم الحساب كالتالى :

منه (مدين) اسم الحساب (دائن) له

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ

وقد توضع بيانات ثانوية حول اسم الحساب فى حالة الاشخاص يذكر عنوانه ومدى الاعتماد الذى يسمح به للعميل وشروط الدفع وفى حالة موجودات المتجر كالألات والأثاث يذكر مكانها اسم الصانع أو البائع والمدة المقررة لاستعمالها .

ر. مثال على كيفية الترحيل :

قيد العمليات الآتية فى دفتر يوميتك ثم رحلها إلى دفتر الاستاذ .
فى أول المحرم ١٤٠٠ ابتدأت اعمالك التجارية برأس مال ١٥٠٠٠ ريالاً أودعتها صندوق المتجر .

فى ٢ منه اشترت بضاعة نقداً بمبلغ ٤٠٠٠ ريالاً .
فى ٣ منه اشترت بضاعة من حافظ على الحساب بمبلغ ٣٠٠٠ ريالاً .
فى ٤ منه اشترت بضاعة من حلمى بمبلغ ٢٠٠٠ ريالاً .
فى ٥ منه بعت بضاعة إلى نصر بمبلغ ١٨٠٠ ريالاً قبضت منه ١٠٠٠ والباقى على الحساب .

فى ٧ منه بعت بضاعة نقداً بمبلغ ١٤٠٠ ريالاً .
فى ٨ منه دفعت إلى حافظ ١٠٠٠ ريالاً .
فى ٩ منه دفعت إلى حافظ ١٠٠٠ ريالاً .
فى ١٠ منه دفعت اجوراً نقداً بمبلغ ٢٠٠ ريالاً .

١٤٠٠/١/١	٢	من ح/ الصندوق	١٥٠٠٠
	١	إلى ح/ رأس المال	١٥٠٠٠
<hr/>			
	٣	من ح/ البضاعة (مشتريات)	٤٠٠٠
٢ منه	٢	إلى ح/ الصندوق	٤٠٠٠
<hr/>			
	٣	من ح/ البضاعة	٣٠٠٠
٣ منه	٤	إلى ح/ حافظ	٣٠٠٠
<hr/>			
	٣	من ح/ البضاعة	٢٠٠٠
٤ منه	٥	إلى ح/ حلمى	٢٠٠٠
<hr/>			
	٣	من مذكورين	
٥ منه	٢	ح/ الصندوق	١٠٠٠
	٦	ح/ نصر	٨٠٠
		إلى ح/ البضاعة	١٨٠٠
<hr/>			
	٢	من ح/ الصندوق	١٤٠٠
٧ منه	٣	إلى ح/ البضاعة (مبيعات)	١٤٠٠
<hr/>			
	٤	من ح/ حافظ	١٠٠٠
٨ منه		إلى ح/ الصندوق	١٠٠٠
<hr/>			
	٥	من ح/ حلمى	٧٠٠
٩ منه	٢	إلى ح/ الصندوق	٧٠٠
<hr/>			
	٧	من ح/ الاجور	٢٠٠
١٠ منه	٢	إلى ح/ الصندوق	٢٠٠

له

حساب رأس المال (١)

منه

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
١٥٠٠٠	من الصندوق	١	١٤٠٠/١/١	١٥٠٠٠	نهالا		

حساب الصندوق (٢)

١٥٠٠٠	إلى رأس المال	١	١٤٠٠/١	٤٠٠٠	من البضاعة	١	١٤٠٠/١/٢
١٠٠٠	إلى البضاعة	١	٥ منه	١٠٠٠	من حافظ	١	٨ منه
١٤٠٠	إلى البضاعة	١	٧ منه	٧٠٠	من حلمى	١	٩ منه
				٢٠٠	من الاجور	١	١٠ منه

حساب البضاعة (٣)

٤٠٠٠	إلى الصندوق	١	١٤٠٠/١/٢	١٨٠٠	من مكورين	١	١٤٠٠/١/٥
٣٠٠٠	إلى حافظ	١	٣ منه	١٤٠٠	من الصندوق	١	٧ منه
٢٠٠٠	إلى حلمى	١	٤ منه				

حساب حافظ (٤)

١٠٠٠	إلى الصندوق	١	١٤٠٠/١/٨	٣٠٠٠	من البضاعة	١	١٤٠٠/١/٣
------	-------------	---	----------	------	------------	---	----------

منه

حساب حلمى (٥)

له

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
٧٠	إلى الصندوق	١	١٤٠٠/١/٩	٣٠٠	من البضاعة	١	١٤٠٠/١/٤

حساب نصر (٦)

٨٠	إلى البضاعة	١	١٤٠٠/١/٥				
----	-------------	---	----------	--	--	--	--

حساب الاجور (٧)

٢٠	إلى الصندوق	١	١٤٠٠/١/١٠				
----	-------------	---	-----------	--	--	--	--

١٠- نظرية القيد المزدوج :

ويراعى عند الفرز فى حسابات الأستاذ أو الترحيل إليها من واقع قيود اليومية اننا اتبعنا فى كل خطوة من خطوات العمل نظرية مماثلة لنظرية المدين والدائن السابقة . إذ أن كل قيد فى اليومية نقل فى جانب منه فى حساب الطرف المدين بقيمته المعينة ثم يقابله نقل هذا القيد مرة اخرى فى جانب له من حساب الطرف الدائن بنفس القيمة وهذا ما يطلق عليه طريقة القيد المزدوج وهى الطريقة المثل المستخدمة الآن فى امساك الدفتر الأستاذ .

ملاحظات :

- أ - يلاحظ عند ترحيل كل مبلغ من دفتر اليومية إلى الدفتر الأستاذ أن رقم صفحة الحساب بهذا الدفتر المرحل اليه يجب ان يدون فى دفتر اليومية فى عمود أرقام صفحات دفتر الأستاذ أمام المبلغ المرحل .

ب- أن تدوين أرقام صفحات دفتر اليومية في الدفتر الأستاذ وأرقام صفحات الدفتر الأستاذ في دفتر اليومية يسمح بالرجوع بسرعة من دفتر اليومية إلى الدفتر الأستاذ أو من الدفتر الأستاذ إلى دفتر اليومية .

ج- أن اسم الحساب المناظر يدون في الجانب المدين من الحساب المرحل اليه مسبقا بالحرف (إلى) وفي الدائن مسبقا بالحرف (من) .

د - أن ترحيل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ هو بمثابة فرز القيود المدونة في دفتر اليومية حسابا حسابا .

١١- أنواع الحسابات .

إذا نظرنا للحسابات المختلفة التي يفتحها رجال الأعمال في الدفتر الأستاذ نجد انها متنوعة فمنها ما يمثل اشخاصا حقيقيين أو اشخاصا معنويين ومنها ما يمثل اشياء يملكها رجل الأعمال ويتاجر بها أو يستعملها ومنها ما يؤثر على أرباح رجل الأعمال من مكسب أو خسارة أو مصاريف وعلى ذلك يمكن حصرها فيما يلي :

أ - حسابات شخصية :
وهي الحسابات المختصة بالأشخاص الذين يتعامل معهم رجل الأعمال سواء أكانوا مدينين أو دائنين والأشخاص أما افرادا أو أشخاصا معنويين مثل حساب محمد (وحساب شركة الغزل والنسيج وحساب البنك) وحساب رأس المال وحساب المسحوبات (حيث انهما يمثلان صاحب المنشأة في دفاترها) .

ب- حسابات غير شخصية :
وهي الحسابات المختصة بالأشياء التي تمتلكها المنشأة وأرباحها وخسائرها ويمكن تقسيم الحسابات غير الشخصية بدورها إلى نوعين :

(١) حسابات حقيقية - وهي حسابات الأشياء التي تمتلكها المنشأة على مختلف صورها مثل حساب الأثاث وحساب الصندوق وحساب البضاعة وحساب العقار وحساب الآلات .

(٢) حسابات وهمية أو اسمية - وهى الحسابات التى تختص بالخسائر والمصاريف والأرباح على اختلاف أنواعها مثل حساب الائجار وحساب المهايا وحساب الخصم الذى يسمح به الدائنون وحساب الديون المدومة التى يعجز المدينون عن تسديدها .

١٢- النظم المختلفة التى تستعمل لفتح حساب فى دفتر الأستاذ .

لفتح حساب فى دفتر الأستاذ نظم متعددة نذكر منها ما يأتى :

النظام الأول - يخصص فى دفتر الأستاذ صفحة لكل حساب ويكون ورودها فى هذه الصفحات حسب ورودها فى دفتر اليومية . وعيب هذا النظام هو :

أ - كثرة تنقل الحسابات من صحيفة إلى أخرى مما قد يترتب عليه وقوع خطأ فى النقل

ب - وان الحسابات التى تبدأ بحرف هجائى واحد تكون مبعثرة فى دفتر الأستاذ لأنها مرتبة فيه حسب ورودها فى دفتر اليومية .

النظام الثانى - وفى هذا النظام تخصص جملة صفحات من دفتر الأستاذ لكل حساب من الحسابات الواردة فى دفتر اليومية ويتوقف عدد هذه الصفحات كثرة وقلة على حسب أهمية الحساب فمثلا حساب الصندوق كثير الأهمية نظرا لكثرة العمليات التى يكون طرفا فيها ولذا يجب ان تخصص له عدد من الصفحات أكثر من حساب الائجار مثلا . مع ملاحظة جعل الحسابات متتابعة طبقا للحروف الهجائية حتى يسهل الرجوع اليها . إلا أنه قد لايتسنى فى كل حالة تقدير عدد مناسب من الصفحات لكل حساب فأما أن نلجأ إلى تكملته فى نهاية الدفتر وفى هذا تشتت للحساب الواحد وأما ان نزيد عدد الصفحات عما يلزم فتظل الحسابات فى الدفتر مبعثرة بينها مسافات لاداعى لها .

النظام الثالث - وفى هذا النظام تمسك دفاتر غير مجلدة ويخصص عدد من الصفحات لكل حرف من الحروف الهجائية يدرج فيها الحسابات المبتدئة بهذا الحرف وتزيد هذه الصفحات كلما انتهت أو قاربت من الانتهاء فمثلا إذا خصصنا للحرف (م) ٥٠ صفحة بنمر سلسلة ١ ، ٢ ، ٣ الخ حتى ٥٠ م وانتهت أمكننا أن نضيف عددا من الصفحات بتسلسل مع الصفحات السابقة لها فيكون الأول منها ٥١ ، ٥٢ م ، وهكذا وإذا اتسعت دائرة العمل امكن ان نخصص لكل عدد من الحروف الهجائية دفترا خاصا .

١٣- ترصيد الحسابات وما يتبع من إقفالها وإعادة فتحها :

ترصيد الحسابات :

رصيد الحسابات معناه الفرق بين مبالغ جانبية منه (المدين) وجانب له (الدائن)
وترصيد الحساب اذن هو تصفية هذا الحساب واستخراج الرصيد مدينا كان أم دائنا ويتم

كما يلي :

١ - يترك سطر لكتابة الرصيد ثم توضع شرطة الجمع في كل من جانبي المبالغ المدينة والدائنة على ان تكون الشرطتان في مستوى أفقى واحد .

٢ - يوضع المجموع الأكبر في كل من الخانتين .

٣ - يوضع خطان متوازيان تحت الرقمين لأجل ملافاة جمعهما مع الأرقام التى يمكن ان توضع بعد ذلك .

٤ - يستخرج الرصيد بطريقة الطرح بين حاصل جمع كل من الجانبين ويوضع بالطبع في الجانب ذى المجموع الأقل لان الرصيد في هذه الحالة يتم المبالغ الموجودة في هذا الجانب إلى أن تصل إلى المجموع الأكبر .

■ - يؤرخ الرصيد بالتاريخ الذى يتم فيه الترصيد وينسب الرصيد دائما للجانب الأكبر
فان كان الجانب الأكبر دائنا قلنا ان هذا الرصيد دائن وان كان الجانب الأكبر مدينا قلنا ان الرصيد مدين .

٦ - إذا صادف وبقي في جانب من جانبي الحساب فراغ يوضع خط مائل لكى يتلافى وضع أعداد بعد ذلك .

مثال - نفرض ان معاملاتك مع نصر اثناء شهر المحرم كالآتى :

في أول المحرم اشتريت منه بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ ريالاً .

في ٥ منه سددت له مبلغ ١٥٠٠ ريالاً .

في ١٥ منه بعث له بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ ريالاً .

في ٣٠ منه أرسل لك مبلغ ٨٠٠ ريالاً .

فيظهر حسابه في دفتر أستاذك بالشكل الآتى :

له

حساب نصر

منه

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
ريالا				ريالا			
١٥٠٠	إلى الصندوق		١٤٠٠/١/١	٣٠٠٠	من البضاعة		١٤٠٠/١/١
٤٠٠٠	إلى البضاعة		١٥ منه	٨٠٠	من الصندوق		٣٠ منه
				١٧٠٠	من الرصيد		
٥٥٠٠				٥٥٠٠			
١٧٠٠	إلى الرصيد		١٤٠٠/٢/١				

ملاحظات :

أ - في الحساب السابق كانت نتيجة عملياتك مع نصر اثناء شهر المحرم انه لايزال لدينا لك بمبلغ ١٧٠٠ ريالاً وهذا المبلغ رصيد مدين وضع في جانب له .

ب- قد يظهر غريباً ان تكتب الرصيد المدين لحساب في الجانب الدائن أو العكس ولكن لأجل ان تفهم السبب في عملنا هذا يكفي ان نتذكر ان هذا الوضع لم يعمل إلا للترصيد أى لتساوى الجانبين وماهو إلا عبارة عن طريقة حسابية للمراجعة وانه لاعادة فتح الحساب يعكس الحال ويقيد المبلغ في الجانب الصحيح .

إقفال الحساب :

يعتبر الحساب مقفلاً إذا لم يعد له رصيد أى عندما يصبح مجموع مبالغ الجانب المدين مساوياً بالمجموع الجانب الدائن ويكون هكذا :

- ١ - بتسديد الحساب كما لو سدد عميل ماعليه أو قبض ماله .
- ٢ - بنقل رصيد الحساب إلى حساب آخر وأحسن مثال لهذا هو قفل الحسابات الوهمية بترحيل رصيدها إلى الحسابات الختامية كما سنرى فيما بعد .

إعادة فتح الحساب :

عبارة عن اعادة تقييد الرصيد الدائن أو المدين مرة اخرى بعد ترصيد الحساب في الجانب المنسوب اليه ويكون تاريخ اعادة فتح الحساب هو التاريخ التالى لتاريخ الترصيد .

الباب الثالث

ميزان المراجعة وتصحيح الخطأ

- ميزان المراجعة والغرض منه وطرق عمله .
- مدى الاستدلال بميزان المراجعة على صحة التقييد .
- اصلاح الخطأ فى اليومية .

١ - ميزان المراجعة

إذا ماتم اجراء قيود عمليات فترة من الزمن فى اليومية والدفتـر الاستاذ وجب مراجعتها والتحقق فى نهاية هذه الفترة التجارية من صحة التقييد فى تلك الدفاتر قبل ان تتسرب اليها الاغلاط وتتجمع فيها فيصبح من الصعب اكتشافها . ولهذا الغرض دعت الضرورة إلى استخدام وسيلة فعالة لضبط القيود والتحقق من صحتها تساير نظرية القيد المزدوج وتطبيقها وهذه الوسيلة هى أعداد ميزان يستدل منه على صحة القيود المدونة فى دفتري اليومية والاستاذ ويسمى بميزان التحقق أو ميزان المراجعة .

وحيث اننا نتبع فى قيد العمليات التجارية المختلفة بالدفتـر الاستاذ طريقة القيد المزدوج والتي من نتيجتها ان المبلغ الخاص بأية عملية منها يظهر فى جانب منه من حساب الطرف المدين فى هذه العملية ثم فى جانب له من حساب آخر للطرف الدائن فيها . نرى أن ينتج عن ذلك ان مجموع المبالغ المرحلة إلى جانب منه فى حسابات الدفتـر الاستاذ لابد وان يساوى مجموع المبالغ المرحلة إلى جانب له فى جميع هذه الحسابات أيضا .

واذن يتسنى لنا أن نعمل قائمة على هذا الاساس تسمى بميزان المراجعة بطريقة الجاميع (لكل من جانبى منه وله فى حسابات الاستاذ) . وحيث ان عملية الترسيد فى هذه الحسابات - لو أجريت - تؤدي إلى حذف مبالغ متساوية من الجانبين الخاصين بهذه القائمة نجد ان البواق أو الأرصدة المدينة والدائنة فى كل من جانبى هذه القائمة لمجموعة الحسابات الواردة بدفتـر الاستاذ لاشك انها تتساوى ايضا ، وعلى ذلك إذا قمنا بعمل

كشف نضع فيه أرصدة جميع الحسابات المدينة في جانب والأرصدة الدائنة لهذه الحسابات في جانب آخر فانه يجب ان يتساوى جانبها هذا الكشف . ويسمى مثل هذا الكشف الذى يعمل بهذه الأرصدة بميزان المراجعة بطريقة الأرصدة .

ويتضح مما سبق ان ميزان المراجعة ماهو إلا قائمة تبين مجاميع أو أرصدة الحسابات الدائنة والمدينة مستخرجة من الدفتر الاستاذ في تاريخ معين .

١٥- كيفية عمل ميزان المراجعة :

هناك طريقتان لعمل هذا الميزان .

أولاً : طريقة المجاميع .

تجمع المبالغ المرحلة إلى الجانب المدين من الحسابات وكذلك المبالغ المرحلة إلى الجانب الدائن من هذه الحسابات وتوضع هذه المجاميع في صورة كشف . المجاميع الأولى في خانة (منه) والمجاميع الثانية في خانة (له) امام الحسابات المختلفة الخاصة بها فيتساوى مجموع المبالغ الأولى مع مجموع المبالغ الثانية إذا لم يكن هناك خطأ يؤدي إلى عدم التوازن . واليك نموذج تسطير ميزان المراجعة .

ميزان المراجعة

رقم الاستاذ	اسم الحساب	مجاميع	
		له	منه

ثانياً: طريقة الأرصدة :

ترصد جميع الحسابات وتوضع الأرصدة المدينة في خانة (منه) والأرصدة الدائنة في خانة (له) من ميزان المراجعة امام الحسابات الخاصة بها وهنا أيضا يجب ان يتساوى الجانبان . ونموذج تسطير ميزان المراجعة بالأرصدة كالشكل السابق مع وضع كلمة أرصدة بدلا من مجاميع .

هذا وقد يعمل ميزان المراجعة بالطريقتين طريقة المجاميع والأرصدة معا فيحتوى الميزان على عمودين للأرصدة المدينة والدائنة ثم على عمودين للمبالغ المدينة والدائنة وعمود لرقم صفحة الأستاذ وعمود لاسماء الحسابات .

ويلاحظ ان مجموع جانبى ميزان المراجعة فى حالة اتباع طريقة المجاميع يساوى مجموع جانبى منه وله فى اليومية مما يسمح بالتحقق من مطابقة قيود اليومية مع ماورد فى حسابات الأستاذ . ومع ذلك فان الطريقة الشائعة لعمل ميزان المراجعة هى الطريقة الأخيرة أى طريقة الأستاذ لانها هى التى تبين مركز كل حساب من الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ أو ملخصه .

مثال يوضح ماسبق :

المطلوب تقييد العمليات الآتية فى الحسابات اللازم فتحها فى دفتر الأستاذ وعمل ميزان مراجعة بطريقتى المجاميع والأرصدة .

فى أول ربيع أول ١٤٠٠ ابتدأ عبد العزيز ابراهيم أعماله التجارية بمبلغ ٥٠٠٠ ريالاً أودعه صندوق المتجر .

فى ٥ منه اشترى أثاثا من محمد الجندى على الحساب بمبلغ ٤٠٠ ريالاً .

فى ١١ منه دفع لمحمد الجندى من الحساب مبلغ ٢٠٠ ريالاً .

فى ١٣ منه اشترى بضاعة من رشيد بمبلغ ١٠٠٠ ريالاً .

فى ١٥ منه باع بضاعة إلى كمال بمبلغ ٢٠٠ ريالاً .

فى ٢١ منه استلم نقدية من كمال بمبلغ ١٠٠ ريالاً .

فى ٢٥ منه دفع نقدية لرشيد بمبلغ ٦٠٠ ريالاً .

فى ٣٠ منه دفع ايجار المتجر ٥٠ ريالاً .

منه	ح/ رأس المال (١)	له
٥٠٠٠	إلى الرصيد ١٤٠٠/٣/٣٠ ٥٠٠٠	من الصندوق ١٤٠٠/٣/١
<u>٥٠٠٠</u>	<u>٥٠٠٠</u>	

ح/ الصندوق (٢)

٥٠٠٠	إلى رأس المال ١٤٠٠/٣/١ ٢٠٠	من محمد الجندى ١٤٠٠/٣/١١
١٠٠	إلى كمال ١٤٠٠/٣/٢١ ٦٠٠	من رشيد ١٤٠٠/٣/٢٥
	٥٠	من الايجار ١٤٠٠/٣/٣٠
	٤٢٥٠	من الرصيد ١٤٠٠/٣/٣٠
<u>٥١٠٠</u>	<u>٥١٠٠</u>	

ح/ الأثاث (٣)

٤٠٠	إلى محمد الجندى ١٤٠٠/١/٥ ٤٠٠	من الرصيد ١٤٠٠/٣/٣٠
<u>٤٠٠</u>	<u>٤٠٠</u>	

ح/ فهم الجندى (٤)

٢٠٠	إلى الصندوق ١٤٠٠/٣/١١ ٤٠٠	من الاثاث ١٤٠٠/٣/٥
٢٠٠	إلى الرصيد ١٤٠٠/٣/٣٠	
<u>٤٠٠</u>	<u>٤٠٠</u>	

منه	ح/ البضاعة (٥)	له
١٠٠٠	إلى رشيد ١٤٠٠/٣/١٣ ٢٠٠	من كمال ١٤٠٠/٣/١٥
	٨٠٠	من الرصيد ١٤٠٠/٣/٣٠
<u>١٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠</u>	

حـ/ رشيد (٦)

١٤٠٠/٣/١٣	من البضاعة	١٠٠٠	١٤٠٠/٣/٢٥	إلى الصندوق	٦٠٠
			١٤٠٠/٣/٣٠	إلى الرصيد	٤٠٠
		<u>١٠٠٠</u>			<u>١٠٠٠</u>
		<u><u>١٠٠٠</u></u>			<u><u>١٠٠٠</u></u>

حـ/ كمال (٧)

١٤٠٠/٣/٢١	من الصندوق	١٠٠	١٤٠٠/٣/١٥	إلى البضاعة	٢٠٠
١٤٠٠/٣/٢١	من الرصيد	١٠٠			
		<u>٢٠٠</u>			<u>٢٠٠</u>
		<u><u>٢٠٠</u></u>			<u><u>٢٠٠</u></u>

حـ/ الامبار (٨)

١٤٠٠/٣/٣٠	من الرصيد	٥٠	١٤٠٠/٣/٣٠	إلى الصندوق	٥٠
		<u>٥٠</u>			<u>٥٠</u>
		<u><u>٥٠</u></u>			<u><u>٥٠</u></u>

ميزان المراجعة بالطريقتين:

رقم الاستاذ	اسم الحساب	مجموع		أرصدة	
		له	منه	له	منه
١	رأس المال	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—
٢	الصندوق	٨٥٠	٥١٠٠	—	٤٢٥٠
٣	الأثاث	—	٤٠٠	—	٤٠٠
٤	محمد الجندى	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	—
٥	البضاعة	٢٠٠	١٠٠٠	—	٨٠٠
٦	رشيد	١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠	—
٧	كمال	١٠٠	٢٠٠	—	١٠٠
٨	إيجار المتجر	—	٥٠	—	٥٠
		٧٥٥٠	٧٥٥٠	٥٦٠٠	٥٦٠٠

١٦- أنواع الأرصدة المدينة والدائنة:

وفيما يلي بعض إرشادات لاستخراج ميزان مراجعة من أرصدة حسابات الاستاذ تثبت حقيقة كثرة المزان والتجربة مع العلم بأن هذا الميزان لا يعمل في دفاتر قيد العمليات التجارية اليومية والاستاذ وإنما يعمل في ورقة خاصة أو في دفتر خاص به .

أولاً : توضع في جانب منه من الميزان أرصدة الحسابات الآتية :

١ - أرصدة الحسابات الحقيقية (التى تمثل موجودات المتجر مثل الصندوق والأثاث والعقار والآلات وغيرها) وبضاعة أول المدة والمشتريات وأوراق القبض .

٢ - أرصدة الحسابات الشخصية المدينة (أى الذم والمدينين) .

٣ - أرصدة الحسابات الوهمية التى تشمل خسارة مثل المصاريف بأنواعها والخصم المدين والفوائد التى ليست في صالح المتجر .

ثانيا : وتضع أرصدة الحسابات الآتية في جانب له :

- ١ - رأس المال وأرصدة الحسابات الشخصية الدائنة (أى المطلوبات أو الدائنين) .
- ٢ - الحسابات الحقيقية الآتية - المبيعات وأوراق الدفع .
- ٣ - أرصدة الحسابات الوهمية التى تمثل ارباحا مثل الخصم الدائن والفوائد التى فى صالح المحل .

١٧ - الأخطاء التى يظهرها ميزان المراجعة واستعمال حساب معلق :

ويرجع عادة عدم تساوى جانبي الميزان إلى ما يأتى :

أ - إلى الخطأ فى الجمع سواء للمبالغ المدينة والدائنة فى الحسابات أو فى جمع ميزان المراجعة نفسه .

ب - إلى خطأ فى نقل المجاميع أو الأرصدة إلى الميزان .

ج - إلى خطأ فى الترحيل من اليومية إلى الاستاذ وخطاء الترحيل كثيرة منها :

- (١) ترحيل احد طرفى العملية إلى الاستاذ مع اهمال ترحيل الطرف الثانى .
- (٢) تدوين قيد مرتين بحساب واحد .
- (٣) الترحيل إلى الحساب المختص ولكن إلى الجانب العكسى منه .
- (٤) زيادة قيمة حساب طرف عملية بينما ينقص من قيمة حساب الطرف الآخر .
- (٥) الترحيل إلى الحساب المختص وإلى الجانب الصحيح ولكن بمبلغ خاطئ .

وفى حالة عدم توازن الميزان عندما لا يتساوى جانبه يجب البدء بمراجعة الجمع سواء للجانب المدين أو الجانب الدائن للحسابات ثم يراجع نقل المجاميع والأرصدة إلى الميزان - فإذا ثبت صحة الجمع والنقل يراجع الترحيل من اليومية للاستاذ مراجعة دقيقة ، إلا إذا ساوى مجموع أحد جانبي الميزان مجموع اليومية فيراجع فى هذه الحالة مبالغ الجانب الآخر .

وإذا لم يمكن الاهتداء إلى نوع الخطأ يؤخذ الفرق الناتج سواء كان مدينا أو دائنا ويوضع فى حساب خاص يسمى (حساب معلق) حتى يهتدى إلى معرفة سبب وجود هذا الفرق لتسويته قبل القيام بالاجراءات التى تتطلبها نظم المحاسبة للوصول إلى تبيان النتائج .

ولايضاح معنى الحساب المعلق نورد المثل الآتى الذى يبين كيفية استعماله .

إذا ارسل شخص لمتجر شيك سداد لحسابه فى مظروف دون ان يرفقه بخطاب منه فعند استلام قيمة الشيك يقيد المتجر فى دفاتره .

فإذا اجرينا عمل ميزان مراجعة فى هذه الفترة ظهر حينئذ الحساب المعلق بقيمة الفرق بين جانبيه حتى إذا ماامكن معرفة مرسل الشيك عندئذ نقفل الحساب المعلق فنجعله مدينا وحساب المرسل دائنا .

من حساب معلق إلى الشخص المرسل

١٨ - الاخطاء التى لاظهارها ميزان المراجعة ومدى الاستدلال به على صحة التقييد :

وإذا ماتبيننا تساوى جانبيه منه وله بطريقة الأرصدة فى ميزان المراجعة ومطابقة جانبى منه وله بطريقة المجاميع منه وله باليومية فهل نكتفى بذلك دليلا قاطعا على صحة القيود فى الدفاتر .

قد تعتبر ميزان المراجعة دليلا أوليا على صحة القيود من ناحية اتباع نظرية القيد على الطريقة المزدوجة فى جميع خطوات العمل وذلك هو الغرض من عمله . لكنه لايقوم دليلا قاطعا على صحة دفاتر القيد فهناك أغلاط من طبيعتها ان لاظهارها ميزان المراجعة نذكرها فيما يلى :

أ - اهمال اثبات العملية ، فهنا الاهمال لا أثر له على أى جانب من الجانبين فمثلا بيعت بضاعة بالنقد ولم تقيد سهوا فى دفتر التسوية .

ب - تكرار تقييد عملية واحدة فى اليومية وتكرار ترحيلها إلى الحسابات الخاصة بالاستاذ . فمثلا استلمت من شاكر مبلغ ١٠٠٠ ريالاً وضعتها فى صندوق المتجر فعملت قيدين متماثلين على مرتين ويؤدى ذلك إلى ترحيل مبلغ واحد إلى الجانب المدين والجانب الدائن مرتين كذلك .

ج- خطأ في المبلغ وتعادله في الجانبين . حيث نجعل حسابا مدينا أو دائنا بمبلغ أقل أو أكثر من المبلغ الحقيقي والحساب المقابل دائنا أو مدينا بنفس المبلغ . فميزان المراجعة لا يظهر ذلك الخطأ لوجوده في الجانبين ، فمثلا لو اشترينا بضاعة من محمود بمبلغ ٩٨٠ ريالا فقيده المتجر في اليومية

٨٩٠ من المشتريات
٨٩٠ إلى محمود

د - خطأ في اسم الحساب - وذلك بجعل حساب ما مدينا أو دائنا بدلا من حساب آخر . فمثلا يرسل لنا محمد عبد الرحمن مبلغ الف ريال سدادا لحسابه طرفنا وبدلا من ان يقيده في حسابه قيد في حساب محمد عبد الرحيم وأصبح قيد اليومية :
١٠٠٠ من الصندوق

١٠٠٠ إلى محمد عبد الرحيم

فمثل هذا الخطأ لا يبينه ميزان المراجعة لان المبلغ قيد في جانب منه من حساب الصندوق وفي جانب له من حساب محمد عبد الرحيم .

هـ - خطأ في قواعد التقيد - كما لو صرف المتجر مبلغا لاصلاح الآلات وبدلا من جعل حساب التصليحات مدينا بقيمة هذه التصليحات جعلنا حساب الآلات مدينا بما صرف فكان قيد اليومية كالآتي :

من ح/ الآلات
إلى ح/ الصندوق

قيمة ماصرف في التصليحات بموجب ايصالات .

ولتلافى مثل هذه الاخطاء يجدر بالمتجر ان يقوم بمراجعة قيودات دفتر اليومية على ماورد بدفتر التسويده والمستندات الاصلية قيذا بعد قيد ثم ملاحظة صحة الترحيل من اليومية إلى الحسابات المختصة بالدفتر الاستاذ وتم هذه المراجعة بواسطة المحاسب نفسه أو بواسطة مراجع خارجي للحسابات . وعند اكتشاف مثل هذه الأخطاء يجب اتخاذ مايلزم لاصلاحها بقيود عادية وبطريقة واضحة تحاشيا للمكاتبه بين السطور أو الكشط أو المسح .

١٩ - اصلاح الخطأ في اليومية:

ويمكن اصلاح مثل الأخطاء السابقة باحدى الطريقتين :

أولاً : الغاء القيد الخطأ باجراء قيد عكسى ثم اثبات العملية بقيد صحيح وترحل بعد ذلك لحساباتها المختصة بدفتر الاستاذ .

ثانياً : اجراء قيد واحد يؤدى إلى الغاء الخطأ واثبات القيد الصحيح . وهو فى الواقع خلاصة القيدين السابقين . ويترك اختيار احد الطريقتين لفطنة المحاسب وخبرته .

ولاصلاح الأخطاء السابقة نقول :

١ - عند اهمال اثبات عملية - قيد بالتاريخ الذى اكتشف فيه المستند مع توضيح تاريخها الحقيقى عند الشرح ثم ترحل للدفتر الاستاذ فنقول :

من الصندوق

إلى المبيعات

قيمة مابعناه من البضاعة بتاريخ ... ولم يقيد سهوا .

؟

٢ - عند اصلاح الخطأ فى الحالة الثانية - حيث يكون القيد قد دون خطأ مرتين . وذلك بالغاء احد القيدين بقيد عكسى .

١٠٠٠ من شاكر

١٠٠٠ إلى الصندوق

الغاء القيد الوارد بالصفحة ١٠٠ والمضاعف للقيد المدون بالصفحة ٨٠

؟

٣ - اصلاح الخطأ فى الحالة التالية - ويكون بالغاء القيد الأصلى وعمل قيد صحيح .

٨٩٠ من محمود

٨٩٠ إلى المشتريات

الغاء القيد الوارد بالصفحة ...

؟

٩٨٠ من المشتريات

٩٨٠ إلى محمود

بموجب فاتورة بتاريخ ...

ولكن يمكن إجراء التصحيح بتدوين قيد تعديل بدلا من قيدین فنقول :

؟

٩٠ من المشتريات

٩٠ إلى محمود

اصلاح الخطأ الوارد باليومية ص ... بالقيد ... بتاريخ ... باثبات القيمة الزائدة
لمحمود

٤ - اصلاح الخطأ في الحالة الرابعة - باستخدام القيدین هكذا .

١٠٠٠ من محمد عبد الرحيم

١٠٠٠ إلى الصندوق

الغاء القيد الوارد بصفحة

؟

١٠٠٠ من الصندوق

١٠٠٠ إلى محمد عبد الرحمن

تصحيح القيد السابق

ويمكن إجراء التصحيح بواسطة تحويل في الحسابات بقيد واحد في اليومية هكذا .

١٠٠٠ من محمد عبد الرحيم

١٠٠٠ إلى محمد عبد الرحمن

تصحيح القيد الوارد باليومية صفحة ...

٥ - اصلاح الخطأ في الحالة الخامسة - بواسطة تحويل في الحسابات بقيد واحد هكذا

من تصليحات الآلات

إلى الآلات

اصلاح الخطأ الوارد بالصفحة ...

وذلك بدلا من الغاء القيد الأول ثم إجراء القيد الصحيح على حدة

أما فيما يختص باصلاح اخطاء الترحيل إلى الأستاذ
نلاحظ ان كان الخطأ فى الدفتر الأستاذ مصدره دفتر اليومية أو موجودا فقط بالدفتر
الأستاذ .

ففى الحالة الأولى يصحح الخطأ بترحيل القيد المصحح فى دفتر اليومية إلى الدفتر
الأستاذ أما فى الحالة الثانية فيكشط أو يمحق الجزء المخلوط فيه . أو بالاحرى يمر عليه خط
ضعيف . ويكتب بجانبه الكلمة (ملغى) ثم يدون المبلغ الصحيح . ويسمح استخدام
طريقة التصحيح هذه فى الدفتر الأستاذ لانه ليس من الدفاتر التى نص القانون على
استعمالها .

وإذا لم يوفق الكاتب إلى توازن ميزان المراجعة واكتشاف سبب ذلك فيعمد البعض إلى
فتح (حساب معلق) أو حساب مؤقت ليكمل الجانب الناقص من جانب الميزان كما
سبق ايضاحه حتى يتساوى الجانبان بصفة مؤقتة ريثما تكشف الأخطاء التى أدت إلى عدم
التوازن .

٢٠ - متى يعمل ميزان المراجعة وماذا تعنى بمجرد المتجر ؟

يستخدم ميزان المراجعة فى توازيم معينة قد تكون دورية كل شهر إذ انه بمثابة صورة
سريعة تؤخذ فى وقت معين لتدل على صحة الحسابات فى هذا التاريخ . لان اثبات اية
عملية فى الدفاتر بعد ذلك يعدل من أرصدة الحسابات ، وهو ملخص لدفتر الأستاذ فى
تاريخ معين وقد يعمل الميزان فى أى وقت من أوقات المدة التجارية للاطمئنان على الدقة
الحسابية للقيود وترحيلها إلى الدفتر الأستاذ . إلا انه لابد من عمل هذا الميزان فى آخر المدة
التجارية قبيل جرد المتجر للأسباب الآتية :

أولا : الاطمئنان على صحة القيود والحسابات فى الدفاتر من الناحية الحسابية .

ثانيا : استعدادا للخطوة الختامية ألا وهى استخراج صافي نتيجة التجارة بواسطة عمل
الحساب الختامية (المتاجرة والأرباح والخسائر) . حيث تستخرج هذه الحسابات بمساعدة
ميزان المراجعة فبدلا من الرجوع إلى حسابات الدفتر الأستاذ عند اجرائها تعمل رأسا من
الأرصدة الموجودة بالميزان . ولا يخفى مالهذا من ميزات عملية خصوصا السهولة من جهة
العمل لكبر دفتر الأستاذ ووجود حسابات جديدة مسددة وغير مسددة به .

معنى الجرد :

وجرد المتجر عملية الغرض منها تقدير قيم الموجودات في المتجر والمطلوبات منه في آخر المدة المراد عمل الحسابات الختامية عنها لتبيان نتائجها . ويصحبه عادة عمل ميزان المراجعة كما سبق ذكره .

وتحدث هذه العملية في المتجر عادة كل نصف سنة أو سنة كاملة .

والجرد نوعان متلازمان نظري حسابي ويقصد به بيان نتيجة المتاجرة وهو ماسنوضحه فيما بعد والآخر فعلى عملى وهو عبارة عن احصاء وتقدير لموجودات المتجر كما يطابق الواقع .

الباب الرابع

العمليات المختلفة وإشباتها في الدفاتر

- رأس المال
- العمليات المتعلقة بالبضاعة
- الشيكات وتقييدها في الدفاتر
- الخصم التجاري والنقدي
- الأوراق التجارية - الكمبيالة والسند
- المصروفات والإيرادات المختلفة

٢١ - رأس المال

رأس المال هو المبلغ الذي يستثمره صاحب المتجر في متجره وتقييده في الدفاتر يمكن ان تعترضنا الاحوال الآتية :

الحالة الأولى :

أن يقدم صاحب المتجر رأس ماله نقدية حاضرة . فمثلا في أول المحرم ١٤٠٠ ابتداء همام توفيق تجارته برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ ريالاً أودعها في صندوق المتجر .

في هذه الحالة يجعل حساب الصندوق مدينا بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريالاً وحساب رأس المال دائن بنفس المبلغ لانه يمثل صاحب المتجر باعتباره دائنًا لمحله بالقيمة . ويكون القيد في اليومية :

منه	له
١٠٠٠٠	من الصندوق
	إلى رأس المال
	قيمة ما بدأنا به تجارتنا اليوم
	من نقدية أودعناها في خزانة المتجر .

الحالة الثانية .

أن يقدم صاحب المتجر رأس ماله في صورة ممتلكات متنوعة مقدرة تقديرا صحيحا وديون على الغير . وثبت هذا التقدير في قائمة يطلق عليها اسم قائمة جرد تعتبر مستند تكوين رأس المال . وفي هذه الحالة يكون رأس المال عبارة عن مجموع هذه الممتلكات أى ما يطلق عليها كلمة (أصول) .

(مثال) في أول صفر ١٤٠٠ ابتداء أحمد نظمی تجارته وقدم الممتلكات الآتية :

(الأصول) من واقع الجرد

ريالا نقدية في خزانة المتجر	٨٠٠٠
ريالا بضاعة	١٠٠٠٠
ريالا أثاث	٢٠٠٠
ريالا ابراهيم حسانين (مدين)	٣٠٠٠

الحل = رأس المال = ٨٠٠٠ + ١٠٠٠٠ + ٢٠٠٠ + ٣٠٠٠ = ٢٣٠٠٠ ريالا

ويكون القيد في اليومية كالآتي :

من مذكورين	
من الصندوق	٨٠٠٠
من البضاعة	١٠٠٠٠
من الأثاث	٢٠٠٠
من ابراهيم حسانين	٣٠٠٠
إلى رأس المال	٢٣٠٠٠
اثبات أصول المتجر بموجب قائمة	
الجرد المؤرخة	

الحالة الثالثة :

أن يقدم صاحب المتجر رأس ماله في صورة ممتلكات متنوعة وديون على الغير وان يكون هناك ديون للغير في آن واحد أى ما يطلق عليه كلمة (خصوم) فرأس المال في هذه الحالة يكون عبارة عن زيادة قيم أصول المتجر على قيم الخصوم .

مثال : فى أول ربيع أول ١٤٠٠ وضعت قائمة جرد الأصول والخصوم لمتجر كما يلى :

ريالا نقدية فى خزانة المتجر	٤٠٠٠
ريالا بضاعة	٢٠٠٠٠
ريالا أثاث	٢٠٠٠
ريالا رضوان خالد (مدين)	٢٥٠٠
ريالا تأمينات	١٠٠
ريالا ناصر الشافعى (دائن)	١٦٠٠
ريالا أحمد أبو اسماعيل (دائن)	٣٠٠٠

والمطلوب تكوين قيد رأس المال فى اليومية .

$$\begin{aligned} \text{الحل} = \text{رأس المال} &= \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الخصوم} \\ &= (٤٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ + ٢٠٠٠ + ٢٥٠٠ + ١٠٠) - (٣٠٠٠ + ١٦٠٠) \\ &= ٢٤٠٠٠ \text{ ريالا} . \end{aligned}$$

ويكون القيد فى اليومية :

من مذكورين	
من الصندوق	٤٠٠٠
من البضاعة	٢٠٠٠٠
من الأثاث	٢٠٠٠
من رضوان خالد	٢٥٠٠
من التأمينات	١٠٠

إلى مذكورين

إلى ناصر الشافعى	١٦٠٠
إلى أحمد أبو اسماعيل	٣٠٠٠
إلى رأس المال	٢٤٠٠٠

اثبات اصول وخصوم المتجر بما فيه رأس المال
وذلك بموجب قائمة الجرد المؤرخة فى

ملاحظة:

مما سبق يتبين أن حساب رأس المال بين المبلغ الذى يبدأ به صاحب المتجر تجارته وهذا الحساب كما سبق ان ذكرنا حساب شخصى لانه يمثل صاحب المتجر إذ فى امساك الدفاتر يجب التفرقة بين صاحب المتجر والمتجر نفسه فيعتبر صاحب المتجر انه اقترض المتجر مبلغا ليستثمر به . فمركز صاحب المتجر حيال المتجر كمركز أى دائن وهذا ينطبق تماما على حساب المصاريف الشخصية والمسحوبات ، فيثبت فى هذا الحساب مايسحبه صاحب المتجر من نقدية لنفسه أو لمنزله فيجعل هذا الحساب مدينا بقيمة ماسحب وحساب الصندوق أو البضاعة دائنا بنفس القيمة .

٢٢ - العمليات المتعلقة بالبضاعة :

سبق ان ذكرنا ان حساب البضاعة يجعل مدينا عندما تزداد قيمة البضاعة ودائنا عندما تنقص شأنه فى ذلك شأن الحسابات الحقيقية الأخرى . أى انه يجعل مدينا بقيمة المشتريات ومايرده العملاء للمتجر من البضاعة التى سبق ان بيعت لهم « مردودات المبيعات أو مردودات داخلية » كما يجعل دائنا بقيمة مايبيعه المتجر أو مايرده إلى الموردين من بضاعة سبق ان اشترت منهم « مردودات المشتريات أو مردودات خارجة » إلا أن حساب البضاعة على هذه الصورة لايعرفنا بسهولة قيمة كل عنصر من هذه العناصر الأربعة على حدة لان كل عنصرين مندجين معا . فالمشتريات مع المردودات الداخلة فى الجانب المدين والمبيعات مع المردودات الخارجة فى الجانب الدائن فللوصول إلى معرفة كل عنصر من هذه العناصر الأربعة على حدة يقسم حساب البضاعة إلى الحسابات الآتية :

أ - حساب المشتريات - ويجعل مدينا بثمان البضاعة المشتراه مع جعل حساب الصندوق فى « حالة الشراء العاجل » أو حساب المورد « فى حالة الشراء الآجل » دائنا .

ب - حساب مردودات المشتريات : « أو مرتجعات المشتريات أو المردودات الخارجة » ويجعل هذا الحساب دائنا بقيمة البضاعة المردودة إلى الموردين بحسب سعر التكلفة بسبب ان بها عيبا أو ان تكون من غير الصنف المتفق عليها = مع جعل حساب المورد مدينا . ورصيد هذا الحساب يكون دائنا على الدوام ويقفل وينقل فى آخر المدة التجارية إلى حساب المشتريات .

ج- حساب المبيعات : ويجعل هذا الحساب دائنا بقيمة البضاعة المباعة مع جعل حساب العميل « في حالة البيع الآجل » وحساب الصندوق « في حالة البيع العاجل » مدينا .

د - حساب مردودات المبيعات : أو « مرتجعات المبيعات أو المردودات الداخلة » ويجعل هذا الحساب مدينا بقيمة البضاعة المردودة من العملاء ونسب وجود بعض التلف بها أو لمخالفتها للصفة المتفق عليه - ومحسوبة على أساس سعر البيع مع جعل حساب العميل دائنا . ورصيد هذا الحساب يكون مدينا دائما ويقفل وينقل في آخر المدة التجارية إلى حساب المبيعات .

هـ - حساب البضاعة بالخزن : ويثبت به البضاعة الباقية في أول المدة وآخرها فقط .

ملاحظة : قد يفتح حسابان آخران وهما :

حساب مسموحات المشتريات .

حساب مسموحات البيع .

فالحساب الأول : يجعل دائنا بمقدار السماح المأخوذ من الموردين بسبب التلف وهبوط الأسعار مع جعل حساب المورد مدينا . ويكون هذا الحساب دائنا على الدوام ويقفل وينقل بواسطة قيد في اليومية في آخر المدة التجارية إلى حساب المشتريات .

أما الحساب الثاني : فيجعل مدينا بمقادير السماح المعطاة للعملاء مع جعل حساب العميل دائنا . ويكون رصيد هذا الحساب مدينا على الدوام ويقفل وينقل في آخر المدة التجارية إلى حساب المبيعات .

وفي آخر المدة التجارية بعد ان تنقل ارصدة حسابات المردودات إلى حسابى المشتريات والمبيعات يصبح رصيد حساب المشتريات ممثلا ثمن التكلفة الصافي لمشتريات المدة ورصيد حساب المبيعات ممثلا صافي قيمة المبيعات .

مثال : في أول ربيع أول ١٤٠٠ ابتدأ حسين فهمى أعماله التجارية في تجارة البقالة بمبلغ ٢٥٠٠٠ ريالاً أودعها في خزانة متجره .

في ١٠ منه قدم محمد الجندي مايلزم لتأثيث المتجر من دواليب ومكاتب قدرت قيمتها كما هي مبينة بالفاتورة بمبلغ ١٠٠٠ ريالاً دفعها حسين فهمي بعد ان أثبت محمد الجندي على الفاتورة مايفيد استلام المبلغ .

في ١١ منه اشترى من رفعت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ ريالاً نقدا موضحة بفاتورة رقم ١٦٣ .

في ١٢ منه اشترى من صادق بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ ريالاً بموجب فاتورة رقم ٨٩٧ .
في ١٥ منه اكتشف حسين فهمي تلفاً في جزء من البضاعة التي اشتراها من رفعت قدر على أساس سعر الشراء بمبلغ ٣٠٠ ريالاً ، ولقد وافق رفعت على قبول البضاعة ورد ثمنها في الحال . أما تفصيلات هذه البضاعة فمبين في اشعار خاص رقم ١ .

في ١٦ منه دفع حسين فهمي للمالك مبلغ ١٠٠ ريالاً ايجارا عن نصف شهر ربيع الأول .

في ١٧ منه اكتشف حسين فهمي ان جزءاً من البضاعة التي اشتراها من صادق قيمة ٦٠٠ ريالاً يخالف الصنف المتفق عليه فردّه اليه وقبل صادق الرد . أما البضاعة المردودة فمبينة في اشعار رقم ٢ .

في ١٩ منه باع سليم نقداً بضاعة بلغ مجموع فاتورتها ٢٥٠٠ ريالاً ورقمها ١ ولقد اشترى حسين فهمي على الفاتورة بما يفيد قبض الثمن واحتفظ بنسخة منها .

في ٢٠ منه باع هاشم بضاعة مبينة بالفاتورة رقم ٢ قيمتها ٢٠٠٠ ريالاً .

في ٢١ منه رد سليم جزءاً من البضاعة التي اشتراها وقيمتها على أساس السعر الأصلي ١٥٠ ريالاً لمخالفتها للصنف المتفق عليه ولقد وافق حسين فهمي على ذلك ودفع القيمة لسليم وبيان البضاعة في الاشعار رقم ١ .

في ٢٢ منه وصل حسين فهمي كمية من البضاعة ردها هاشم بحجة وجود تلف بها وقيمتها ٢٠٠ ريالاً وبيانها في الاشعار رقم ١

في ٢٤ منه سحب حسين فهمي مبلغ ١٥٠ ريالاً لمصاريفه الشخصية وأمضى للصراف
ايصال رقم ١ .

في ٢٥ منه دفع حسين فهمي ٣٠٠ ريالاً أجره عمال قاموا بتبليط المتجر وتبيضه
وتفصيل ذلك مبين في كشف رقم ١ .

في ٢٧ منه سدد حسين فهمي لصادق الباقي عليه وقدره ٥٤٠٠ ريالاً وأخذ منه ايصال
رقم ٢ .

في ٢٩ منه دفع هاشم لحسين فهمي الباقي وقدره ١٨٠٠ ريالاً وقد أعطاه حسين فهمي
ايصال رقم ١ .

والمطلوب تدوين هذه العمليات في دفتر اليومية لمتجر حسين فهمي .

منه	له	اليان	رقم صفحة الاستاذ	رقم العملية	التاريخ
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	من الصندوق إلى رأس المال قيمة مابدأنا به تجارتنا اليوم من نقدية أودعناها في خزانة المتجر			١٤٠٠/٣/١
١٠٠٠	١٠٠٠	من الأثاث إلى الصندوق فاتورة الجندى رقم ...		١٠ منه	
٤٠٠٠	٤٠٠٠	من المشتريات إلى الصندوق فاتورة رفعت رقم ...		١١ منه	
٦٠٠٠	٦٠٠٠	من المشتريات إلى صادق فاتورة صادق رقم ...		١٢ منه	
٣٠٠	٣٠٠	من الصندوق إلى مردودات المشتريات اشعار رقم ...		١٥ منه	
١٠٠	١٠٠	من الايجار إلى الصندوق ايجار نصف شهر بموجب ايصال رقم ...			١٤٠٠/٣/١٦
٣٦٤٠٠	٣٦٤٠٠	نقل بعده			

منه	له	اليان	رقم صفحة الاستاذ	رقم العملية	التاريخ
٣٦٤٠٠	٣٦٤٠٠	ماقبله			١٤٠٠/٣/١٧
٦٠٠		من صادق			
٦٠٠		إلى مردودات المشتريات			
		اشعار رقم ...			
٢٥٠٠		من الصندوق			١٩ منه
٢٥٠٠		إلى المبيعات			
		فاتورة رقم ...			
٢٠٠٠		من هاشم			٢٠ منه
٢٠٠٠		إلى المبيعات			
		فاتورة رقم ...			
١٥٠		من مردودات المبيعات			٢١ منه
١٥٠		إلى الصندوق			
		اشعار رقم ...			
٢٠٠		من مردودات المبيعات			٢٢ منه
٢٠٠		إلى هاشم			
		اشعار رقم ...			
١٥٠		من المسحوبات			٢٤ منه
١٥٠		إلى الصندوق			
		ايصال رقم ...			
٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	نقل بعده			

منه	له	البيان	رقم صفحة الأستاذ	رقم العملية	التاريخ
٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	مقابلته			
٣٠٠	٣٠٠	من مصاريف التأسيس إلى الصندوق كشف رقم ...			١٤٠٠/٣/٢٥
٥٤٠٠	٥٤٠٠	من صادق إلى الصندوق إيصال رقم ...			٢٧ منه
١٨٠٠	١٨٠٠	من الصندوق إلى هاشم إيصال رقم ...			٢٩ منه
٤٩٥٠٠	٤٩٥٠٠				

الشيكات وتقييدها في الدفاتر

يلجأ أكثر رجال الأعمال إلى فتح حسابات جارية في البنوك يودعون بها أموالهم بدلا من حفظها بأكملها في خزانة المتجر واتخاذ الاحتياطات اللازمة لصيانتها وفتح حساب جار في البنك قد يركز رجل الأعمال لدى البنك عميل آخر حيث أنه من الضروري للبنك أن يستوثق من عميله الجديد الذي تقدم له . ولضرورة الاستفادة من التسهيلات التي تنتج من فتح الحسابات الجارية (وذلك بسحب شيكات بما يطلبه من المبالغ) تؤخذ صور من امضاء العميل مرات متعددة في (فيش امضاء) وتذكر فيها البيانات الوافية عن اسم العميل وعنوانه ونوع الحساب المفتوح . ثم بعد ذلك يبين مقدار الأموال المودعة في (حافظة ايداع) وفيها تذكر القيمة واسم صاحب الحساب وامضاء المودع وتاريخ الدفع .

وبعد استلام النقود مرفقة مع الحافظة يعطى المصرف إلى المودع ايصالا فيه البيانات السابقة وعليه انضاء المصرف . ثم بعد ذلك يرسل المصرف إلى العميل دفتر شيكات بواسطة
يمكن للعميل ان يسحب أى مبلغ يريده من حسابه الجارى طرف البنك لأمره أو لأمر
شخص آخر أو لحامله .

بعد اتمام هذه الاجراءات يفتح رجل الأعمال فى دفاتره حسابا للبنك يجعله مدينا بكل
مايودعه فيه ودائنا بما يسحبه منه ذلك لان البنك فى هذه الحالة ليس إلا خزانة ثانية
للمتجر .

مثال :

أ - ابتدأ حسابين تجارته برأس مال قدره ١٠٠٠٠ ريالاً وبدا من ايداعها خزانة المتجر
فتح بها حسابا فى البنك بتاريخ اول ربيع ثان ١٤٠٠ .

فى هذه العملية نجد ان الحساب الدائن هو حساب رأس المال وان الحساب
المدين هو حساب البنك ويكون القيد كالاتى :

١٠٠٠٠	من البنك
١٠٠٠٠	إلى رأس المال

قيمة مابدأنا به تجارنا اليوم من نقدية أودعناها
فى البنك فى الحساب الجارى بموجب قسيمة
رقم وايصال البنك رقم

ب - وجد حسابين فى خزانة المتجر يوم ١٠ ربيع ثان ١٤٠٠ مبلغا كبيرا قدره ٣٠٠٠
ريالاً فأبقى فى الخزانة مبلغ ٢٠٠ ريالاً للمصاريف المختلفة وأودع الباقي وقدره ٢٨٠٠
ريالاً فى حسابه الجارى فى البنك .

فى هذه الحالة نجد ان الحساب المدين هو حساب البنك أما الحساب الدائن فهو
حساب الصندوق ويكون القيد :

٢٨٠٠	من البنك
٢٨٠٠	إلى الصندوق

بموجب قسيمة ايداع رقم

معالجة الشيكات الصادرة من المتجر:

عندما يسحب المتجر شيكا لأمر أحد الموردين أو لتسديد دين عليه أو لسداد بعض المصروفات أو لمصاريف صاحب المتجر يجعل حساب البنك دائنا بقيمة الشيك والحسابات المختصة مدينة كما في الحالات الآتية :

أ - في حالة شراء بضاعة تدفع قيمتها بشيك على البنك يكون القيد :

من المشتريات

إلى البنك

فاتورة شركة _____ رقم _____

سددت بشيك رقم _____

ب- في حالة سداد حساب شخص دائن بشيك على البنك يكون القيد :

من فلان (اسم الدائن)

إلى البنك

شيك رقم _____ أرسل للمذكور سدادا لحسابه

ج- في حالة سحب شيك لمصاريف صاحب المتجر الشخصية يكون القيد :

من المسحوبات

إلى البنك

شيك رقم _____ لأمرنا

د - في حالة سحب شيك لإيداع المبلغ في خزانة المتجر للانفاق على المصاريف الطارئة

يكون القيد :

من الصندوق

إلى البنك

شيك رقم _____

معالجة الشيكات الواردة إلى المتجر :

قد يرد للمتجر شيكات من العملاء سدادا لديون استحققت عليهم أو ثمنا لبضاعة بيعت لهم فتعامل هذه الشيكات باحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : أن تعتبر هذه الشيكات الواردة كالتقود فتقيد في الجانب المدين من حساب الصندوق وفي الجانب الدائن من حساب مرسل الشيك .
ثم يتم التصرف في هذه الشيكات باحدى الوسائل الآتية :

أ - تحويلها لأمر أحد دائني المتجر . وعندئذ يجعل حساب هذا الدائن مدينا وحساب الصندوق دائنا .

ب - ارسالها إلى البنك لتحصيل قيمتها و اضافتها لحساب المتجر الجارى وفي هذه الحالة يجعل حساب البنك مدينا وحساب الصندوق دائنا كما أودع المتجر في البنك مبلغا من خزينة المتجر .

مثال :

أ - في أول صفر ١٤٠٠ استلم متجر حمدي شيكا رقم ١٣٤٢٧ بمبلغ ٣٠٠٠ ريالاً من أحمد حشمت على البنك وفي ٢ صفر حول الشيك لأمر شركة التصدير الأهلية سداد الجزء من حسابها يكون الحل في هذه الحالة هكذا :

في أول صفر ١٤٠٠	من الصندوق	٢٠٠٠
إلى أحمد حشمت	٢٠٠٠	
استلام شيك رقم	على البنك	
في ٢ صفر	من شركة التصدير الأهلية	٢٠٠٠
إلى الصندوق	٢٠٠٠	
تحويل الشيك رقم	لأمر الشركة سداد	
الجزء من حسابها		

ب- إذا فرض في المثال السابق ان المتجر استلم الشيك في أول صفر وفي ٢ منه أرسله إلى البنك (وهو مصرف المتجر) لتحصيل قيمته وإضافتها في حسابه التجارى طرفه وفي ٢ منه استلم من البنك اشعارا بانه حصل قيمة الشيك وقيدها في حسابه الجارى .

_____ في أول صفر ١٤٠٠ _____

٢٠٠٠ من الصندوق

٢٠٠٠ إلى أحمد حشمت

استلام شيك رقم _____ على البنك

_____ في ٢ منه _____

٢٠٠٠ من البنك

٢٠٠٠ إلى الصندوق

ارسل الشيك رقم - إلى البنك

لتحصيله وإضافة قيمته بحسابنا الجارى

الطريقة الثانية : أن ترسل الشيكات الواردة للمتجر توا إلى البنك وقيد المتحصل في حساب المتجر بدلا من ايداعها خزينة المتجر . فيجعل حساب البنك مدينا وحساب الشخص الذى أرسل الشيك دائنا ويكون القيد :

من البنك إلى فلان (مرسل الشيك)
قيمة الشيك الوارد لنا من المذكور سداد
لحسابه والمرسل للبنك للتحصيل .

وهذا هو المتبع عادة في أغلب البيوت التجارية حيث يتمكن المتجر من :

أ - ملافاة ايداع الشيكات الواردة خزينة المتجر ثم سحبها لإيداعها خزينة البنك .
ب- يقضى هذا النظام بإبعاد الشيكات الواردة عن متناول أيدي الموظفين .
ج- كما ان تحويل الشيكات الواردة للغير عادة غير مرغوب فيها في الأوساط التجارية .
ملاحظة :

تتقاضى البنوك من عملائها رسوما لتغطية مصاريف البريد . فعند استلام كشف الحساب من البنك يثبت رجل الأعمال في دفاتره هذه المصاريف بالقيد الآتى :

من مصاريف البنك إلى البنك

المصاريف كما هي مدونة بكشف البنك

مثال :

فى أول جماد الأول ١٤٠٠ ابتداءً خالء أعماله التجارىة برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ رىالا
فتح بها حسابا جاريا فى البنك .

فى ٢ منه دفع مبلغا وقدره ٢٠٠ رىالا بشيك رقم _____ ايجار شهر جماد الأول .

فى ٥ منه اشترى من فرج بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ رىالا بفاتورة رقم ...

فى ٧ منه باع لخليل بضاعة قيمتها ١٠٠٠ رىالا بفاتورة رقم ١٠ وقبض الثمن بشيك رقم ..

فى ٨ منه حول شيك خليل لأمر فرج سدادا لجزء من حسابه .

فى تاريخه باع بضاعة نقدا بمبلغ ٧٠٠ رىالا بفاتورة رقم _____

فى ٩ منه اشترى بضاعة من رمزى بمبلغ ٢٠٠٠ رىالا بفاتورة رقم ودفع الثمن بشيك

رقم

فى ١٠ منه أودع مما فى الصندوق مبلغا وقدره ٦٠٠ رىالا فى البنك .

فى ١١ منه باع بضاعة لرفعت بفاتورة رقم ٣ قيمتها ١٨٠٠ رىالا .

فى ١٢ منه سحب من البنك مبلغ ٢٠٠ رىالا بشيك وأودع المبلغ فى خزانة المتجر .

فى ١٣ منه أرسل لفرج شيكا رقم .. بمبلغ ٣٠٠٠ رىالا كدفعة تحت الحساب .

فى ١٤ منه وصله من رفعت شيك على البنك قيمته ١٠٠٠ رىالا كدفعة تحت الحساب

وقد أرسله توا إلى البنك للتحصيل .

فى ١٥ منه اشترى مطبوعات بمبلغ ١٥٠ رىالا نقدا .

والمطلوب :

(١) اثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية .

(٢) ترجيلها إلى الحسابات الخاصة بالاستاذ .

(٣) تصوير ميزان المراجعة بالأرصدة .

يومية خالد

١٤٠٠/٥/١	من البنك	١	٢٠٠٠٠
	إلى رأس المال	٢	٢٠٠٠٠
٢ منه	من الايجار	٣	٢٠٠
	إلى البنك	١	٢٠٠
٥ منه	من المشتريات	٤	٥٠٠٠
	إلى فرج	٥	٥٠٠٠
٧ منه	من الصندوق	٧	١٠٠٠
	إلى المبيعات	٦	١٠٠٠
٨ منه	من فرج	٥	١٠٠٠
	إلى الصندوق	٧	١٠٠٠
	من الصندوق	٧	٧٠٠
في تاريخه	إلى المبيعات	٦	٧٠٠
	من المشتريات	٤	٢٠٠٠
في ٩ منه	إلى البنك	١	٢٠٠٠
	من البنك	١	٦٠٠
في ١٠ منه	إلى الصندوق	٧	٦٠٠
	من رفعت	٨	١٨٠٠
في ١١ منه	إلى المبيعات	٦	١٨٠٠
	من الصندوق	٧	٢٠٠
في ١٢ منه	إلى البنك	١	٢٠٠
	من فرج	٥	٣٠٠٠
في ١٣ منه	إلى البنك	١	٣٠٠٠
	من البنك	١	١٠٠٠
في ١٤ منه	إلى رفعت	٨	١٠٠٠
	من المطبوعات	٩	١٥٠
في ١٥ منه	إلى الصندوق	٧	١٥٠

ح/ البنك

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
ريالا				ريالا			
٢٠٠٠٠	إلى رأس المال		١٤٠٠/٥/١	٢٠٠	من الايجار		١٤٠٠/٥/١
٦٠٠	إلى الصندوق		١٠ منه	٢٠٠٠	من المشتريات		٩ منه
١٠٠٠	إلى رفعت		١٤ منه	٢٠٠	من الصندوق		١٢ منه
				٣٠٠٠	من فرج		١٣ منه
				١٦٢٠٠	من الرصيد		١٥ منه
٢١٦٠٠				٢١٦٠٠			

ح/ رأس المال (٢)

٢٠٠٠٠	إلى الرصيد	١٥ جمادى الأولى	٢٠٠٠٠	من البنك	١٤٠٠/٥/١
٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠		

ح/ الايجار (٣)

٢٠٠	إلى البنك	١٤٠٠/٥/٢	٢٠٠	من الرصيد	١٥ جمادى الأولى
٢٠٠			٢٠٠		

ح/ المشتريات (٥)

١٥ جمادى الأولى	من الرصيد	٧٠٠٠	١٤٠٠/٥/٥	إلى فرج إلى البنك	٥٠٠٠ ٢٠٠٠
		٧٠٠٠			٧٠٠٠

ح/ فرج (٥)

١٥ جمادى الأولى	من المشتريات	٥٠٠٠	١٤٠٠/٥/٨	إلى الصندوق إلى البنك إلى الرصيد	١٠٠٠ ٣٠٠٠ ١٠٠٠
		٥٠٠٠	١٣ منه ١٤ منه		٥٠٠٠

ح/ المبيعات (٦)

المبلغ	اليان	التاريخ	المبلغ	اليان	التاريخ
٣٥٠٠	إلى الرصيد	١٥ جمادى الأولى	١٠٠٠	من الصندوق	١٤٠٠/٥/٧
			٧٠٠	من الصندوق	٨ منه
			١٨٠٠	من رفعت	١١ منه
٣٥٠٠			٣٥٠٠		

له

ح/ الصندوق (٧)

منه

١٤٠٠/٥/٨	من فرج	١٠٠٠	١٤٠٠/٥/٧	إلى المبيعات	١٠٠٠
منه ٩	من البنك	٦٠٠	منه ٨	إلى المبيعات	٧٠٠
منه ١٥	من المطبوعات	١٥٠	منه ١٢	إلى البنك	٢٠٠
منه ١٥	من الرصيد	١٥٠			
		١٩٠٠			١٩٠٠

ح/ رفعت (٨)

١٤ جمادى الأولى	من البنك	١٠٠٠	١١ جمادى الأولى	إلى المبيعات	١٨٠٠
منه ١٥	من الرصيد	٨٠٠			
		١٨٠٠			١٨٠٠

ح/ المطبوعات (٩)

١٥ منه	من الرصيد	١٥٠	١٥ جمادى الأولى	إلى الصندوق	١٥٠
		١٥٠			١٥٠

ميزان المراجعة بالأرصدة

رقم الاستاذ	اسم الحساب	له	منه
١	رأس المال	٢٠.٠٠٠	
٢	البنك		١٦٢٠٠
٣	الانجبار		٢٠٠
٤	المشتريات		٧٠٠٠
٥	فرج	١٠٠٠	
٦	المبيعات	٣٥٠٠	
٧	الصندوق		١٥٠
٨	رفعت		٨٠٠
٩	المطبوعات		١٥٠
		٢٤٥٠٠	٢٤٥٠٠

٢٤ - الخصم :

أ - الخصم التجاري.

ب - الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع.

أ - الخصم التجاري :

الخصم التجاري عبارة عن تخفيض في شكل نسبة مئوية يمنحه البائع للمشتري من الثمن المحدد المكتوب على كل صنف من الأصناف المعروضة للبيع أو من الثمن المكتوب بقوائم الأسعار وبذلك يوفر البائع على نفسه تكاليف طبع قوائم جديدة ومن الأسباب الداعية إلى منح هذا الخصم ما يأتي :

(١) قدرة المشتري على المساومة .

(٢) الاتفاق على منح هذا الخصم لاعضاء بعض النوادي والهيئات .

(٣) رغبة البائع في التخلص من الموجود من البضاعة بمناسبة تغيير الفصول أو ورود مستحدثات جديدة .

(٤) التمشي مع أسعار السوق .

(٥) اغراء العملاء على شراء كميات كبيرة من بضائع المتجر .

والخصم التجارى لا يظهر فى الدفاتر مطلقاً لأنه لا يمثل خسارة للبائع أو مكسباً للمشتري حيث انه فى الواقع طريقة لتحديد سعر البيع ويظهر فى الفاتورة مطروحاً من الثمن الأصيل .

مثال :

لو فرضنا أن بقائمة أسعار متجرك كان ثمن ستة الفانلات الصوف ١٢٠ ريالاً يخصم ٥٪ فاذا ماطلب منك أحد العملاء (خالد) شراء ستة من هذه الفانلات وأرسلت له فاتورة البيع فان المبلغ الذى يظهر فى دفاترك هو مبلغ ١١٤ ريالاً فقط واليك الوضع الحسابى للفاتورة .

ريالا	عدد
١٢٠	١
٦	تنزيل خصم تجارى ٥٪

الصافى ١١٤

ويكون القيد فى اليومية كالاتى :

من خالد ١١٤

إلى المبيعات ١١٤

بموجب فاتورة رقم

ب. الخصم النقدى أو خصم تعجيل الدفء :

وهو الخصم الذى يمنحه البائع للمشتري نظير الدفع العاجل محسوباً بنسبة مئوية من المبلغ المستحق . فقد يبيع التاجر بضاعة لشخص ما على الحساب ويتفق معه على ان يمنحه خصماً إذا تم الدفع فى خلال مدة معينة وذلك تشجيعاً له على سرعة السداد . فاذا ماتمكن المشتري من الدفع قبل انقضاء هذه الفترة فان البائع يسمح له

بهذا الخصم . وإذا مضت هذه الفترة دون أن يقوم المشتري بسداد ما عليه سقط حقه في هذا الخصم وهذا الخصم يعتبر ربحاً بالنسبة للمدين وخسارة بالنسبة للدائن ولذلك يقيد في الدفاتر .

مثال :

إذا فرض أن شريف اشترى من خالد في أول المحرم ١٤٠٠ بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ ريالاً على أن يسدد القيمة بعد شهر مع خصم ٥٪ إذا تم الدفع في بحر أسبوع .

ففي دفاتر البائع - يقيد البائع (خالد) هذه العملية في دفاتره يجعل المشتري (شريف) مديناً بالمبلغ كله وهو ١٠٠٠ ريالاً ولا يأخذ عندئذ مسألة الخصم في حسابه مطلقاً لأنها قد لا تتحقق وبذلك يكون قيد اليومية .

أول محرم ١٤٠٠

من شريف

١٠٠٠

إلى المبيعات

١٠٠٠

فاتورة رقم والدفع بعد شهر

بشرط خصم ٥٪ للدفع في بحر أسبوع

وإذا استطاع شريف أن يدفع الثمن في بحر أسبوع فإنه لا يدفع إلا ٩٥٠ ريالاً وبما أنه بعد دفع مبلغ ٩٥٠ ريالاً يصبح غير مدين بشيء وفقاً للاتفاق فيجب إقفال حسابه والاقفال لا يكون إلا بأن يقيد في جانب له من حسابه بمبلغ ١٠٠٠ ريالاً ولذلك يفتح حساب جديد باسم (حساب الخصم المسموح به) ويجعل مديناً بالفرق ٥٠ ريالاً وهو عبارة عن مقدار الخصم الذي سمح به لعملية أى الخسارة التي تحملها ويكون القيد .

في ■ محرم

من المذكورين

الصندوق

٩٥٠

الخصم المسموح به

٥٠

إلى شريف

١٠٠٠

سداد شريف لحسابه قبل الاستحقاق

في دفاتر المشتري : أن القيود الخاصة بهذه الصفقة في دفاتر المشتري تكون على عكس القيود الذي ذكرت في دفاتر البائع .

فعند الشراء يكون القيد :

في أول محرم ١٤٠٠	
من المشتريات	١٠٠٠
إلى خالد	١٠٠٠
مع خصم ٥٪ للدفع في أسبوع	

وعند دفع الثمن أى مبلغ ٩٥٩٥٠ ريالاً أصبح غير دائن له وفقاً للاتفاق فيجب اذن اقفال حسابه ولذلك يجب جعله مدينا بمبلغ ٥٠ ريالاً وحيث ان هذا المبلغ يمثل ربحاً لمتجره فيجب اذن قيده في (حساب الخصم المكتسب) ويكون القيد كالآتي :

في ٥ محرم	
من خالد	١٠٠٠
إلى مذكورين	
الصندوق	٩٥٠
الخصم المكتسب	٥٠
سداد حساب خالد بعد خصم	
٥٪ للدفع في بحر أسبوع	

فستنتج مما سبق ان الخصم في عمليات شراء البضاعة وبيعها على نوعين : خصم يعطى عند الشراء أو البيع من قيمة الفاتورة سواء أكان الشراء أو البيع آجر أم عاجلاً ويسمى هذا الخصم بالخصم التجارى ولا يقيد بالدفاتر .

وخصم يمنح عند تسديد ثمن الشراء أو ثمن البيع عند دفع أو قبض الثمن قبل استحقاق الفاتورة ويسمى بخصم تعجيل الدفع أو القبض أو الخصم النقدي . وهذا الخصم بالنسبة

للبائع يسمى بالخضم المسموح به أو الخضم على المبيعات أو الخضم المدين ويمثل خسارة .
وبالنسبة للمشتري فيسمى بالخضم المكتسب أو الخضم على المشتريات أو الخضم الدائن
ويمثل ربحاً ورصيد كل من حسابي الخضم المسموح به والمكتسب يرحل في آخر السنة إلى
حساب الأرباح والخسائر كما سنرى فيما بعد .

مثال آخر لتوضيح ماسبق : (الخضم التجارى وخضم تعجيل الدفع) :

الفاتورة الآتية أرسلتها محلات اخوان سالم إلى متجر حمدان عن بضاعة بيعت والمطلوب
عمل قيود اليومية اللازمة وتصوير الحسابات اللازمة في دفاتر كل من المشتري والبائع بفرض
ان متجر حمدان سدد القيمة يوم ١٠ المحرم ١٤٠٠ .

محلات اخوان سالم

فاتورة رقم ١٢٣

في أول المحرم ١٤٠٠

المطلوب من متجر حمدان

وذلك قيمة البضاعة الآتية يبينها أدناه مشتراهم

شروط التسليم بمتجر المشتري شروط الدفع خصم ٢٪ للدفع في خلال اسبوعين :

المبلغ الكلى	المبلغ الجزئى	عدد	البيان	السعر
ريالا				ريالا
٢٤٠	١٠	دسته جوارب مقلم سعر الدسته	٢٤	
٥٤٠	١٥	دسته فائلة سعر الدسته	٣٦	
١٢٠	١٠	دسته مناديل سعر الدسته	١٢	
٩٠٠		خصم تجارى ١٠٪		
٩٠				

مبلغ وقدره ثمانمائة وعشرة ريالاً لاغير
(ماعدا السهو والغلط)

٨١٠

الحل :

أ - في دفاتر المشتري (متجر حمدان)

دفتر اليومية

١٤٠٠/١/١

من المشتريات ٨١٠
إلى اخوان سالم ٨١٠

بضاعة مشتراه بموجب فاتورة

رقم

والدفع خلال أسبوع مع خصم ٢٪

١٤٠٠/١/١٠

من اخوان سالم ٨١٠

إلى مذكورين

الصندوق

الخصم المكتسب

٧٩٣,٨٠

١٦,٢٠

قيمة مادفعناه نقدا سدادا لحسابهم

بعد خصم ٢٪

دفتر الامتداد

ح / المشتريات

٨١٠ إلى اخوان سالم

ح/ اخوان سالم

٨١٠,٠٠	إلى مذكورين	١/١	٨١٠	من المشتريات	١/١
٧٩٣,٨٠	إلى الصندوق				
١٦,٢٠	إلى الخصم المكتسب				

ح/ الخصم المكتسب

١/١٠	من اخوان سالم	١٦,٢٠
------	---------------	-------

ح/ الصندوق

١/١٠	من اخوان سالم	٧٩٣,٨٠
------	---------------	--------

ب - في دفاتر البائع (اخوان سالم) :

دفتر اليومية

١٤٠٠/١/١

٨١٠
من متجر حمدان
إلى المبيعات ٨١٠
فاتورة رقم .. والدفع خلال اسبوعين
مع خصم ٢/

١٤٠٠/١/١٠

من مذكورين
الصندوق ٧٩٣,٨٠
الخصم المسموح به ١٦,٢٠
إلى متجر حمدان ٨١٠
سداد الحساب بعد خصم ٢%

ح/ المبيعات

١/١	من متجر حمدان	٨١٠
-----	---------------	-----

ح/ متجر حمدان

٨١٠	إلى المبيعات
٧٩٣,٨٠	من مذكورين
١٦,٢٠	الصندوق
	الحصم المسموح به

ح/ الحصم المسموح به

١٦,٢٠	إلى متجر حمدان
-------	----------------

ح/ الصندوق

٧٩٣,٨٠	إلى متجر حمدان
--------	----------------

٢٥- الأوراق التجارية - السند الكمبيالة :

يقصد بالورقة التجارية كل مظهر من مظاهر النقد غير المعدنى كالسندات والكمبيالات . ولقد أصبحت من أهم المسائل التى ساعدت على انتشار التجارة وسهلت التعامل مع التجار فى جميع أنحاء العالم .

فالسند عبارة عن تعهد كتابى بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين أو عند الطلب لأمر شخص معين يسمى بالمستفيد . وأشخاص السند اثنان - المحرر وهو المدين الذى يتعهد بالدفع والمستفيد وهو الدائن الذى سيقبض قيمة السند عند حلول تاريخ استحقاقه .

فاذا فرض انه فى أول جمادى الثانى ١٤٠٠ باع محمود خليل التاجر بجده إلى ابراهيم عمارة التاجر بضاعة على الحساب قيمتها ١٠٠٠ ريالاً على ان تدفع قيمتها

بعد شهر من تاريخه ، وقد طلب المشتري أن يحرر له سنداً فيكون السند بالصيغة الآتية :

ريالا
جدة في أول جمادى الثانية ١٤٠٠ مبلغ ١٠٠٠
بعد شهر من تاريخه أتعهد بأن أدفع إلى وتحت اذن
السيد/ محمد خليل التاجر بمجدة .
مبلغاً وقدره ألف ريالاً لاغير
والقيمة وصلتنا بضاعة
رقم
ابراهيم عمارة

أما الكمبيالة فهي أمر مكتوب من شخص يسمى بالساحب إلى شخص يسمى
بالمسحوب عليه يطلب منه دفع مبلغ معين في تاريخ معين أو عند الاطلاع أو في نهاية مدة
معينة من الاطلاع لأمره أو لأمر شخص آخر يسمى بالمستفيد . وعلى ذلك فأشخاص
الكمبيالة ثلاثة :

- أ - الساحب وهو الأمر بالدفع وهو دائن وقد يكون مديناً في نفس الوقت للمستفيد .
- ب - المسحوب عليه وهو المطلوب منه دفع قيمة الكمبيالة وهو مدين للساحب .
وعندما تسحب الكمبيالة لأمر نفس الساحب تجتمع في الساحب شخصيتان .
شخصية الساحب وشخصية المستفيد .
- ج - المستفيد وهو الذى سيقبض قيمة الكمبيالة وهو دائن الساحب وتقدم الكمبيالة
للقبول من المسحوب عليه والقبول هو اقرار من المسحوب عليه بقبوله دفع قيمة
الكمبيالة .

مثال :

إذا فرض في المثال السابق ان محمود خليل كان مديناً لتاجر آخر يدعى على الاهوائى
ويريد ان يسدد له ماعليه . ونفرض ان ميعاد السداد هو شهر أيضاً فكل مايعمله محمود
خليل هو ان يطلب من عمارة أن يدفع بعد شهر من تاريخ مبلغ ١٠٠٠ ريالاً إلى
الاهوائى . ويتم هذا الاتفاق باستعمال مايعرف بالكمبيالة وتكون صورتها كالآتى :

جدة في أول جمادى الثانية ١٤٠٠ مبلغ ١٠٠٠ ريالاً

بعد شهر من تاريخه أرجو أن تدفعوا بموجب هذه
الكمبيالة لأمر السيد/ على الأهواى التاجر بحجة مبلغاً وقدره
١٠٠٠ ريالاً .

والقيمة وصلتنا بضاعة
إلى السيد/ ابراهيم عمارة

بحجة

محمود خليل

رقم

وفي هذه الحالة ترسل الكمبيالة إلى الاهواى وبمجرد استلامه لها يعرضها على عمارة
ويسأله إذا كان يقبل دفع المبلغ فى الميعاد . فاذا قبل وجب اثبات ذلك كتابيا على نفس
الكمبيالة فيؤشر عليها عمارة بما يفيد قبوله بها ويكون القبول كالآتى :

مقبول والدفع فى الميعاد

جدة - جمادى الثانية ١٤٠٠

ابراهيم عمارة

الكمبيالة والسند :

- | | |
|---|--|
| (١) أما السند الاذنى فلا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا حرر بين تاجرين | (١) الكمبيالة ورقة تجارية اطلاقاً |
| وبسبب عمل تجارى كبيع بضاعة | |
| (٢) أما السند الاذنى فهو تعهد من المدين للدائن | (٢) الكمبيالة أمر بالدفع من الدائن للمدين |
| (٣) أما أشخاص السند الاذنى فاثنتان محرر السند والمستفيد | (٣) أشخاص الكمبيالة ثلاثة الساحب والمسحوب عليه والمستفيد |
| (٤) أما السند الاذنى فلا يقدم للقبول لان المدين هو الذى يحمره | (٤) الكمبيالة تقدم للقبول من المدين |

معاملة الكمبيالات والسندات في الدفاتر

الأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات) تعتبر بالنسبة للمتجر الذى سيدفع هذه القيمة (أى المدين) أوراق دفع لأنه سيدفع قيمتها فالورقة الواحدة تعتبر اذن بالنسبة لأحد الطرفين ورقة قبض وبالنسبة للطرف الثانى ورقة دفع .

والتاجر الذى يقبل الكمبيالة أو يحرر سند لأمر دائنه يجعل حساب هذا الدائن مدينا لأنه استوفى دينه بأخذه ورقة من المتجر ويجعل (حساب أوراق الدفع) دائنا لأن الورقة خرجت من المتجر .

مثال :

فى أول ربيع أول سنة ١٤٠٠ اشترى صفوت بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ ريالاً من لبيب وقبل كمبيالة لأمره يستحق الدفع بعد شهرين من تاريخه .

فيكون اثبات هذه العملية فى دفتر صفوت (المشتري) كالاتى :

أولاً : اثبات عملية شراء البضاعة كما يلى :

أول ربيع أول ١٤٠٠	
من المشتريات	٢٠٠٠
إلى لبيب	٢٠٠٠
قيمة البضاعة المشتراه بموجب فاتورة رقم	

ثانياً : اثبات عملية قبول الكمبيالة كما يلى :

٢ منه	
من لبيب	٢٠٠٠
إلى أوراق الدفع	٢٠٠٠
قيمة الكمبيالة رقم المعطاه للمذكور سداداً لحسابه	

والمتجر الذى يرد اليه من مدين له كميالة مقبولة أو سند يجعل (حساب أوراق القبض) مدينا لان المتجر دخلته ورقة سيقبض قيمتها أو له حق قبض قيمتها ويجعل حساب معطى الورقة دائنا لانه وفى دينه بأعطائه ورقة لها قيمة .

أول ربيع أول ١٤٠٠
٢٠٠٠ من صفوت
٢٠٠٠ إلى المبيعات
قيمة البضاعة المباعة بموجب فاتورة رقم

ثالثاً : اثبات عملية استلام الكميالة كما يلى :

٢٠٠٠ من أوراق القبض
٢٠٠٠ إلى صفوت
قيمة كميالة رقم الواردة اليها سداد لحسابه

وفى هذه الحالة يكون حساب صفوت قد تسدد فى الدفاتر رغم انه فى الواقع لايزال مدينا بقيمة الكميالة غير ان مديونته الآن تتمثل فى ورقة القبض التى تحت يد لبيب .
ملاحظة :

فى عملية شراء أو بيع البضاعة وتسديد قيمتها بورقة تجارية يجب ان تقيد عملية الشراء أو البيع على دفعتين : الأولى تعتبر عملية شراء أو بيع على الحساب والثانية عملية التسديد .

ومن مزايا القيد على هذه الطريقة انها تبين لنا صورة واضحة عن مدى معاملات المتجر مع عملائه وانها كذلك تطابق ما يحدث فى الحياة العملية . لانه عند شراء بضاعة بورقة تجارية ترد البضاعة اولاً ثم ترسل ورقة السداد ثانياً . وفى عملية البيع ترسل الفاتورة اولاً ثم ترد الورقة ثانياً .

ماتحول اليه الأوراق التجارية ومصيرها وأثر ذلك فى الدفاتر :

لايثبت المتجر الأول اى شىء اخر خاص بهذه الورقة قبل ان تقدم له لدفعها ففى المثال السابق إذا قدمت الكميالة لصفوت فى الميعاد ودفعها يكون القيد فى دفاتره .

أول جمادى الاولى ١٤٠٠

من أوراق الدفع

٢٠٠٠

إلى الصندوق

٢٠٠٠

كمبيالة رقم المسحوبة علينا والتي دفعت قيمتها اليوم

وفى هذه الحالة جعلنا حساب الصندوق دائنا بما خرج منه وحساب أوراق الدفع مدينا بما استلم لان الورقة عند دفعها تسلم إلى المسحوب عليه ويزول أثر الدين المثبوت بواسطتها وإذا كان الدفع بواسطة بنك المسحوب عليه فان حساب البنك يجعل دائنا بدلا من حساب الصندوق .

أما المتجر الثانى (أى الذى يرد اليه من مدين له ورقة تجارية) فله ان يسلك احدى الطرق الاتية للحصول على قيمتها :

(١) ان يحتفظ بها حتى يحل ميعاد استحقاقها فيقدمها للمدين فان دفعها جعل حساب الصندوق أو البنك مدينا بقيمتها وحساب اوراق القبض دائنا حيث انه قد خرجت ورقة قبض من محفظة اوراق القبض^(١) نتيجة لهذه العملية .

ففى المثال السابق يكون اثبات مثل هذه العملية فى دفاتر لبيب .

أول جمادى الاولى

من الصندوق

٢٠٠٠

إلى أوراق القبض

٢٠٠٠

قيمة الكمبيالة رقم والمسحوبة على صفوت والتي حصلت اليوم

ويلاحظ انه فى اول جمادى الاولى جعل حساب الصندوق مدينا بمبلغ ٢٠٠٠ ريالاً كما سبق ان جعل حساب المبيعات فى اول ربيع الاول ١٤٠٠ دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ ريالاً وهى نفس النتيجة التى تصل اليها لو ان البضاعة بيعت نقداً .

(١) جرت العادة انه اذا ماورد الى المتجر ورقة قبض فانها توضع فى محفظة خاصة تحتوى على ١٢ قسماً كل منها يختص بشهر من شهور السنة . وقد يكون فى كل شهر عيون بقدر عدد ايام الشهور تسهيلاً لبيان تاريخ الاستحقاق والمطالبة بقيمتها .

رفض الدفع :

واذا رفض المدين دفعها ففي هذه الحالة يلغى القيد الذى ثبته فى دفاتره عند استلام الورقة وذلك يجعل حساب معطى الورقة مدينا وحساب اوراق القبض دائنا واذا اثبت المتجر رفض المدين رسميا بطريقة عمل البروتستو وجب جعل حساب هذا المدين مدينا ايضا بقيمة مصاريف البروتستو .

فاذا رفض صفوت ان يدفع قيمة الكميالة السابقة عند الاستحقاق الى لبيب فعمل عنها بروتستو كلفه رايالا تكون القيود اللازمة لاثبات هذا الرفض فى دفاتر لبيب كالآتى :

٣ جمادى الاولى

٢٠٠٠ من صفوت

٢٠٠٠ الى اوراق القبض

الغاء الكميالة المتقدمة باثبات حالة الرفض

تاريخه

١ من صفوت

١ الى الصندوق

تدوين مصاريف البروتستو المدفوعة بموجب ايصال رقم

وقد تدون عملية الرفض هذه كالآتى :

٣ جمادى الاولى

٢٠٠١ من صفوت

الى مذكورين

٢٠٠٠ اوراق القبض

١ الصندوق

اثبات رفض صفوت لدفع قيمة الكميالة

رقم المستحقة اليوم

(ب) على ان المتجر لا يحتفظ عادة بهذه الورقة فى محفظة الاوراق الى ان يستحق ميعاد دفعها انما يحولها ويكون التحويل :

(١) لشخص عادى - (سدادا لبعض ماعليه) :

وهنا يجعل حساب المعطى اليه مدينا وحساب أوراق القبض دائنا فاذا دفع المدين قيمة الورقة عند استحقاقها فلايثبت المتجر الذى حول الورقة شيئا فى دفاتره . اما اذا رفض المدين واختار المحول اليه الرجوع على المحول اثبت ذلك فى دفاتر المحول يجعل حساب معطى الورقة مدينا وحساب المحول اليه دائنا بقيمة الورقة وبمصاريف البروتستو ان وجدت .

فاذا فرض وان لبيب فى ٥ ربيع الاول ١٤٠٠ حول الكمبيالة السابقة لامر كامل سدادا لجزء من مطلوبه يكون القيد فى دفاتر لبيب :

■ ربيع الاول

٢٠٠٠	من كامل
٢٠٠٠	الى أوراق القبض
	تحويل الكمبيالة رقم
	المسحوبة على صفوت استحقاق أول جمادى الاول
	لأمر كامل سدادا لمطلوبه

واذا فرض وان صفوت دفع قيمة هذه الكمبيالة عند الاستحقاق لسبب ما وعمل له بروتستو كلفه ريالاً ورجع بجميع القيمة على لبيب يكون القيد فى دفاتر لبيب :

٢٠٠١	من صفوت
٢٠٠١	الى كامل

(٢) لبنك ويكون ذلك باحدى الطرق الثلاث الاتية :

(أ) لتحصيلها :

وفى هذه الحالة يرسل المتجر الورقة الى البنك الذى يتعامل معه بمجرد استلامها واما قبل استحقاقها بوقت كاف ويطلب الى البنك تحصيلها بمعرفته وتقيد القيمة فى حسابه الجارى بالبنك بعد خصم مصاريف التحصيل ولاثبات عملية ارسال الكمبيالة للتحصيل يفتح حساب مؤقت يسمى (بنك أوراق رسم التحصيل) ويجعل مدينا بالقيمة وحساب أوراق القبض دائنا وذلك لانه لايمكن

جعل حساب البنك مدينا مادام ان قيمة الورقة لم تدفع بعد . فاذا دفعت قيمة الورقة واستلم المتجر اشعار الاضافة من البنك مشتملا على قيمة الورقة المحصلة بعد خصم عمولة التحصيل جعل حساب البنك مدينا بالصافي وحساب عمولة التحصيل مدينا بقيمة العمولة وحساب (بنك) أوراق برسم التحصيل) دائنا .

مثال :

لنفرض في المثال السابق ان كميالة صفوت التي تستحق في اول جمادى الاولى ارسلها لبيب الى البنك يوم ١٥ ربيع الثاني لتحصيل قيمتها وان البنك حصل القيمة وان لبيب استلم في يوم ٣ جمادى الاولى اشعار البنك بما يفيد التحصيل واحتساب العمولة وقدرها ريالا واحدا فتكون القيود اللازمة لاثبات ماتقدم في يومية لبيب كالآتي :-

١٥ ربيع الثاني	
من البنك (أوراق برسم التحصيل)	٢٠٠٠
إلى أوراق القبض	٢٠٠٠

ارسال كميالة صفوت استحقاق اول جمادى الاولى الى البنك لتحصيل قيمتها وازادتها بحسابنا الجارى .

٣ جمادى الاولى

من مذكورين	
البنك (حساب جارى)	١٩٩٨,٥
عمولة التحصيل	١,٥
الى البنك (أوراق برسم التحصيل)	٢٠٠٠

تحصيل كميالة صفوت بموجب اشعار دائن رقم بعد خصم عمولة قدرها ١,٥ ريالا .

في حالة الرفض :

اما اذا رفضت : جعل حساب معطى الورقة مدينا بقيمة الورقة وبمصاريف البروتستو وحساب (بنك) أوراق برسم التحصيل) دائنا بقيمة وحساب البنك دائنا بمصاريف البروتستو ويكون القيد بفرض ان مصاريف البروتستو بلغت ريالا واحدا .

التأمين الاجتماعي ضد حوادث العمل ، الرسوم القضائية « مكافأة المديرين ،
الايجار لمبنى الادارة « الرواتب ، المياه ، الكهرباء ، اشتراك التليفون والمصاريف
العمومية المتعلقة بهذا القسم .

ج - مصاريف مالية وهذه تشمل :

الخصم النقدي ، فائدة البنك والقروض ، مصاريف قطع الكمبيالات .

(ب) خصمها

وقد تحول الورقة للبنك لخصمها . وفي هذه الحالة تصير الورقة ملكا للبنك لان
المتجر يستولى على القيمة الحالية للورقة . ويتقاضى البنك من العميل (فوائد) عن
المدة من تاريخ الخصم الى تاريخ استحقاق الورقة بالسعر السنوى الذى يحدده
البنك . ويتقاضى علاوة على ماتقدم (عمولة تحصيل) . ويخصم الفوائد والعمولة
(الاجبو) من القيمة الاسمية للورقة المقدمة للخصم (أى القطع) ويدفع الصافي
الى العميل ويقيده فى حسابه الجارى ويسمى الحساب الذى يفتح فى دفاتر المتجر
لاثبات الفوائد والعمولة التى يحتسبها البنك (بحساب الاجبو) ويقيد المتجر عملية
خصم الاوراق التجارية فى البنك بالطريقة الاتية : ان يجعل ح/البنك مدينا
وح/ اوراق القبض دائما بالقيمة الاسمية للاوراق عند ارسال حافظة الخصم . ثم
يجعل حساب الاجبو مدينا بالعمولة والفائدة وح/ البنك دائما عند استلام اشعار
الاضافة . وتكون القيود فى اليومية كالآتى :

(١)

من البنك

الى اوراق القبض

القيمة الاسمية للاوراق المقدمة للبنك للخصم

(ارسال الكمبيالات برسم الخصم إلى البنك)

من الاجيبو

إلى البنك

قيمة الخصم (الفوائد والعمولة) المحتسبة عند
قطع الاوراق بموجب مذكرة البنك بتاريخ .

وقد يوسط حساب اخر يسمى (حساب اوراق برسم الخصم لدى البنك) فيجعل
مدينا وحـ/ اوراق القبض دائنا عند ارسال الكمبيالات للخصم . ثم عند ورود حافضة
الخصم من البنك يجعل حـ/ البنك مدينا بالقيمة الحالية وحـ/ الاجيبو مدينا بالفوائد والعمولة
وحـ/ اوراق برسم الخصم لدى البنك دائنا . فتكون القيود :

(١) من أوراق برسم الخصم لدى البنك

إلى اوراق القبض

(٢) من مذكورين

البنك

الاجيبو

إلى أوراق برسم الخصم لدى البنك

مثال :

لنفرض في المثال السابق ان الكمبيالة التي قيمتها ٣٠٠٠ ريالاً والتي سحبها لبيب على
صفوت والمؤرخة في اول ربيع الاول ١٤٠٠ والتي تستحق الدفع بعد شهرين من تاريخه (أى
في أول جمادى الاولى) قدمت الى البنك بتاريخ ١٥ ربيع الاول للخصم . وان سعر الفائدة
المتفق عليه هو ٦٪ سنوياً وعمولة تحصيل بمعدل ١٪ والمطلوب تدوين قيود اليومية اللازمة في
دفاتر لبيب .

الحل :

توجد أولاً عدد أيام الخصم بما فيها يوم المهلة وتستخرج أيام الخصم والعمولة ثم نصور

حافضة الخصم التي يضعها البنك ويرسلها الى ليب كآ يلي :

عدد الايام من ١٥ ربيع الاول الى ٢ جمادى الاولى = ١٦ + ٣٠ + ٢ = ٤٨ يوما

الفائدة لهذه المدة = $200 \times \frac{48}{100} \times \frac{6}{100} = ١٦,٠٠$ ريالاً

العمولة = $2000 \times 1\% = ٢٠٠٠$ ريال

ويكون شكل حافضة الخصم :

القيمة الاسمية	الاستحقاق	الايام	التمر
٢٠٠٠	أول جمادى الاولى		
	١٤٠٠	٤٨	٩٦٠٠
ريال			
١٦	الفائدة بسعر ٦٪ على ٩٦٠٠ ثمرة		
١٨	العمولة بمعدل ١٪ على ٢٠٠٠ ريالاً		
١٩٨٢	الصافي استحقاق تاريخه (أى فى ١٥ ربيع الاول)		
دفتر يومية ليب كالاتى :			

وتكون القيود فى دفتر يومية ليب كالاتى :

٢٠٠٠	من البنك (حـ / جارى)	فى ١٥ ربيع الاول
٢٠٠٠	إلى اوراق القبض	
اضافة القيمة الاسمية الكمبيالة رقم المسحوبة		
على صفوت إلى حسابنا الجارى بالبنك		
استحقاق اوله جمادى الاولى .		
١٨	من حساب الاجير	فى تاريخه
١٨	إلى البنك « حـ / جارى »	
مقدار الاجور بموجب حافضة الخصم من البنك		
بتاريخ		

ويصبح اجراء القيد الاتى بدلا من القيددين السابقين

من مذكورين

البنك

١٩٨٢

الاجير

١٨

إلى أوراق القبض

٢٠٠٠

فاذا قدم من البنك الورقة للمدين عند الاستحقاق فدفعتها لم يثبت المتجر في دفاتره شيئا .

أما اذا رفض المدين الدفع فاختر البنك الرجوع على هذا المتجر الذى خصم الورقة جعل حساب معطى الورقة الاصلى مدينا بقيمة الورقة ومصاريف البروتستو وحساب البنك دائنا بمجموع المبلغين فى دفاتر هذا المتجر .

ففى المثال السابق اذا فرض ان صفوت لم يدفع قيمة الكمبيالة عند الاستحقاق وبلغت مصاريف البروتستو ١ ريال ورجع البنك على لبيب يطالبه بالمبلغ اثبت لبيب ذلك فى يوميته كالآتى :

٣ جمادى الاولى

من صفوت

٢٠٠١

إلى البنك

٢٠٠١

(ج) ايداع الاوراق بصفة تأمين :

تحول اوراق القبض لامر البنك لأيداعها لديه تأمينا لسلفه . وفى هذه الحالة يفتح حساب مؤقت يسمى « حساب اوراق برسم التأمين طرف البنك » ويعامل بنفس الطريقة الذى عومل به « حساب اوراق برسم التحصيل طرف البنك » غير انه يلاحظ ان المتجر فى هذه الحالة يكون مسئولا قبل البنك عن دفع قيمة هذه الاوراق مادام ان البنك سمح للمتجر بسحب اموال بضمانة هذه الاوراق ويكون القيد عند ايداع هذه الاوراق طرف البنك كالآتى :

من اوراق طرف البنك

٢٠٠٠

إلى اوراق القبض

٢٠٠٠

قيمة الاوراق المودعة لدى البنك تأمينا

على السلفة المقرضة منه

واذا فرضنا وان البنك سمح للبيب في ١٦ ربيع الاول ان يسحب ٧٠٪ من قيمة الورقة السابقة والمودعة برسم التأمين أى ١٤٠٠ ريالاً بفوائد ٦٪ ففى هذه الحالة يكون القيد فى يومية لبيب عند قبض المبلغ :

١٤٠٠	من الصندوق
١٤٠٠	إلى البنك « ح/ قروض بتأمين أوراق قبض »

واذا فرضنا ان البنك حصل قيمة الكمبيالة فى تاريخ الاستحقاق أى فى أول جمادى الاولى ونخصم قيمة السلفة وقدرها ١٤٠٠ ريالاً وعمولة تحصيل قدرها ٢ ريال وفوائد قدرها ١٦ ريالاً وقيد الصافي لحساب لبيب الجارى فيكون القيد فى دفاتر لبيب كما يلى :

	من المذكورين
١٤٠٠	البنك (ح/ قرض بضمان أوراق قبض)
٢	عمولة التحصيل
١٦	فوائد البنك
٥٨٢	البنك (حسابه الجارى)
٢٠٠٠	إلى (أوراق برسم التأمين لدى البنك)

استبدال الأوراق التجارية :

قد يحدث ان لايمكن المدين من دفع قيمة الكمبيالة أو السند عند حلول ميعاد الاستحقاق فيطلب إلى الدائن ان يؤجل ميعاد الاستحقاق مدة معينة نظير احتساب فائدة على قيمة الورقة الاصلية تعويضاً للدائن عن تأجيل استفادته بمبلغه . وفى هذه الحالة تلغى الكمبيالة الاصلية وتحرر كمبيالة جديدة بقيمة الدين الاصلى مضافاً اليه الفائدة بالسعر المتفق عليه للمدة الاضافية وبما ان فائدة التأخير تعتبر ربحاً للدائن وخسارة على المدين لذلك يجعل حساب هذه الفائدة دائناً فى دفاتر الاول وحساب المدين مديناً بها ويجعل حساب الفائدة مديناً فى دفاتر الثانى وحساب الدائن دائناً بها . وعند تحرير الورقة الجديدة يجعل حساب اوراق القبض مديناً وحساب المدين دائناً بالقيمة الاسمية للورقة فى دفاتر الدائن . أما فى دفاتر المدين فيجعل حساب الدائن مديناً وحساب اوراق الدفع دائناً بالقيمة الاسمية للورقة كذلك .

مثال :

في المثال السابق معلوم ان ليبب في اول سنة ١٤٠٠ سحب كميالة على صفوت بمبلغ ٢٠٠٠ ريالاً تستحق الدفع في اول جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ ولكن عند الاستحقاق لم يتمكن صفوت من دفع المبلغ وتم الاتفاق بينهما على تجديد الكميالة لمدة شهرين مع احتساب فائدة بمعدل ٦٪ ففى دفاتر كل منهما تظهر القيود الاتية :

في دفاتر ليبب :

أولاً : قيد الغاء الكميالة الاولى :

اول جمادى الاولى	
من صفوت	٢٠٠٠
إلى اوراق القبض	٢٠٠٠
الكميالة رقم المسحوبة على المذكور	
الغيت لتجديدها	

وبلاحظ ان هذا القيد هو عكس القيد الذى قيدت به الكميالة عندما استلمها ليبب من صفوت وبذلك يبطل القيد ان أثر كل منهما اذا الواقع ان الكميالة الغيت .

ثانياً : قيود الفوائد المضافة إلى قيمة الكميالة الاصلية .

اول جمادى الاولى	
من صفوت	٢٠
إلى الفوائد	٢٠
قيمة الفوائد المضافة إلى قيمة الكميالة	
رقم الملغاة ونعليتها لحساب صفوت	
في تاريخه	
من اوراق القبض	٢٠٢٠
إلى صفوت	٢٠٢٠
الكميالة الجديدة رقم لميعاد شهرين	
التي سحبناها على صفوت وقبلها	

أما في دفاتر صفوت : (المدين)

حيث تعتبر الكمبيالة ورقة دفع تصبح لهذه الورقة عند رفض دفعها عديمة القيمة فترجع اليه ويطالب بقيمتها وتكون القيود اللازمة لاثبات ماتقدم :

أولا : قيد الغاء الكمبيالة الاولى :

_____ أول جمادى الاولى _____
من أوراق الدفع ٢٠٠٠
إلى ليب ٢٠٠٠
كمبيالة رقم الغيت لتجديدها باخرى

ثانيا : قيود اثبات الكمبيالة الجديدة

(١) اثبات الفوائد المضافة الى قيمة الكمبيالة الاصلية .

_____ تاريخه _____
من الفوائد ٢٠
إلى ليب ٢٠
قيمة الفوائد المضافة الى قيمة الكمبيالة رقم
المقبولة منا تسديد الكمبيالة الملغاه
_____ تاريخه _____
من ليب ٢٠٢٠
إلى أوراق الدفع ٢٠٢٠
الكمبيالة رقم ... التى قبلناها لامره
لميعاد شهرين بفوائد ٦٪

وقد يتفق المدين مع دائئه على ان يقوم بدفع جزء من قيمة الكمبيالة أو السند وبتحرير كمبيالة أو سند بالجزء الباقي زائدا فائدة تأخير عن المدة التى تقع بين استحقاق الورقة القديمة والورقة الجديدة وتعامل مثل هذه الحالة كالحالة السابقة تماما من حيث الغاء الورقة القديمة واثبات الفائدة والكمبيالة الجديدة مع ملاحظة اثبات الجزء الذى دفع نقدا .

مثال :

في المثال السابق اذا فرض انه في اول جمادى الاولى ١٤٠٠ اتفق صفوت مع لبيب ان يسدد له ١٠٠٠ ريالاً نقداً من قيمة الكمبيالة المستحقة في اول جمادى الاولى ١٤٠٠ وان يقبل بالباقي كمبيالة لميعاد ثلاثة شهور مع احتساب فوائد تأخير بسعر ٨٪ سنوياً على الباقي وقد نفذ الاتفاق والمطلوب تدوين ماتقدم في يومية كل من لبيب وصفوت .

الحل -

$$٢٠ = \frac{٣}{١٢} \times \frac{٨}{١٠٠} \times ١٠٠٠$$

$$١٠٢٠ = ٢٠ + ١٠٠٠$$

أولاً : يومية لبيب :

أول جمادى الاولى ١٤٠٠

من صفوت

٢٠٠٠

إلى اوراق القبض

٢٠٠٠

إلغاء الكمبيالة رقم لاستبدالها
بكمبيالة اخرى

من الصندوق

١٠٠٠

إلى صفوت

١٠٠٠

ماقبضناه من صفوت نقداً بموجب ايصال رقم

من صفوت

٢٠

إلى الفوائد

٢٠

تعليق الفوائد المستحقة عن الباقي من الكمبيالة الاصلية بسعر ٨٪
لمدة ٣ شهور

من اوراق القبض

١٠٢٠

إلى صفوت

١٠٢٠

الكمبيالة الجديدة رقم لميعاد ثلاثة
شهور وقد قبلها المذكور .

ثانيا : في يومية صفوت :

اول جمادى الاولى

من اوراق الدفع ٢٠٠٠
إلى لبيب ٢٠٠٠
الغاء الكمبيالة رقم لاستبدالها باخرى
في تاريخه

من لبيب ١٠٠٠
إلى الصندوق ١٠٠٠
ماسدد نقدا بموجب ايصال رقم

من لبيب ١٠٢٠
إلى اوراق الدفع ١٠٢٠
الكمبيالة الجديدة رقم التى قبلناها
لامره لميعاد ثلاثة شهور

ملاحظة - قد ينتظر المدين الى حلول ميعاد استحقاق الورقة المسحوبة عليه فيرفض دفعها ويضطر الدائن الى عمل بروتستو يكلفه مبلغا ما فيصبح المدين مسئولا عن هذه المصاريف .

دفع قيمة الورقة قبل حلول ميعاد استحقاقها :

قد يرغب حامل الورقة ان يحصل على قيمتها قبل ميعاد استحقاقها (لحاجته الى المال) فيعرض ذلك على المدين الذى قد تمكنه حالته المالية من ذلك فيتفق مع الدائن على ان يخصم له نسبة مئوية من قيمة الورقة يتفق عليها نظير الدفع قبل الميعاد . ويطلق على المبلغ المتنازل عنه بالخصم . ويعتبر بالنسبة للدائن خسارة وبالنسبة للمدين مكسب ويفتح في دفاتر كل منهما حسابا لاثبات هذا الخصم يكون مدينا في دفاتر الاول ودائنا في دفاتر الثانى .

مثال :

لو فرضنا في المثال السابق انه في اول ربيع الثانى ١٤٠٠ اتفق لبيب مع صفوت على ان يدفع قيمة الكمبيالة قبل استحقاقها بشهر مقابل تنازله عن خصم ٦٪ سنويا من قيمتها .

ففى دفاتر ليبب تقيد هذه العملية هكذا :

اول ربيع الثانى ١٤٠٠

من المذكورين

الصندوق

١٩٩٠

الخصم المسموح به

١٠

إلى أوراق الدفع

١٠٠٠

قيمة الكمبيالة رقم المسحوبة على صفوت

والمدفوعة قبل الميعاد بشهر بخضم ٦٪

ويلاحظ ان الخصم هنا مدين لان الساحب قبل التنازل عن مبلغ ١ ريال نظير استلامه

مبلغ ١٩٩٠ فى اول ربيع الثانى بدلا من ان ينتظر الى اول جمادى الاولى ويقبض ٢٠٠٠ ريالا.

وفى دفاتر صفوت - تقيد هذه العملية هكذا :

من اوراق الدفع

٢٠٠٠

إلى المذكورين

الصندوق

١٩٩٠

الخصم المكتسب

١٠

الكمبيالة رقم المستحقة فى اول جمادى الاولى

دفعت اليوم بخضم ٦٪

ويلاحظ ان الخصم هنا دائن لان المسحوب عليه كان عليه ان يدفع ٢٠٠٠ ريالا فى

اول جمادى الأولى ١٤٠٠ فدفع فى اول ربيع الثانى ١٤٠٠ مبلغ ١٩٩٠ فقط فترى انه

كسب من جراء هذه العملية مبلغ ١٠ ريات .

مثال عسام :

فى أول جمادى الاخرة ١٤٠٠ اشترى همام من شريف بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ ريالا بفاتورة

رقم ...

في ٢ منه سحب شريف على همام كميالة بالمبلغ تستحق بعد ثلاثة شهور من تاريخ السحب سدادا للفاتورة فقبلها همام .

في ٩ منه اشترى شريف بضاعة من بكر بمبلغ ٤٠٠٠ ريالاً وظهر له الكميالة المسحوبة على همام .

في ١٥ منه ارسل بكر الكميالة إلى البنك لخصمها وتقييد قيمتها الحالية بحسابه الجاري طرفه .

في ١٧ منه وصل بكر اشعار من البنك تبين منه انه خصم من القيمة الاسمية للكميالة حطيطة بمعدل ٦٪ وعمولة تحصيل بمعدل ١٪ .

في تاريخ استحقاق الكميالة رفض همام دفع القيمة للبنك فعمل البنك بروتستو عدم الدفع كلفه مبلغ ريال وقيد القيمة والمصاريف على حساب بكر وابلغه ذلك .

في ٤ رمضان اتصل بكر بشريف عند وصول اشعار البنك وطلب اليه دفع قيمة الكميالة المرفوضة والمصاريف فارسل له شيك بالمبلغ المستحق وصله في ٥ منه .

في ٨ منه اتفق همام مع شريف على عدم اتخاذ اجراءات قانونية اخرى وعلى تسوية دفع الدين كما يلي :

(١) ان تلغى الكميالة المرفوضة .

(٢) ان يدفع همام ٢٠٠٠ ريالاً من قيمة الكميالة المرفوضة وكذلك يدفع مصاريف البروتستو وفائدة المبلغ الباقي وقدره ٢٠٠٠ ريالاً لمدة ثلاثة شهور بمعدل ٨٪ .

(٣) يحجر همام بالمبلغ الباقي وقدره ٢٠٠٠ ريالاً سنداً اذنياً يستحق في ٩ ذو الحجة ١٤٠٠

في ٩ ذو الحجة ١٤٠٠ دفع همام قيمة السند الاذن بشيك على البنك والمطلوب اثبات هذه العملية في يومية كل من همام وشريف وبكر .

دفتر يومية همام

١ جمادى الآخرة	من المشتريات	٤٠٠٠
	إلى شريف	٤٠٠٠
٣ منه	من شريف	٤٠٠٠
	إلى أوراق الدفع	٤٠٠٠
٨ رمضان	من أوراق الدفع	٤٠٠٠
	إلى شريف	٤٠٠٠
٨ رمضان	من الفوائد والمصاريف	٥٠
	إلى شريف	٥٠
٨ رمضان	من شريف	٢٠٥٠
	إلى الصندوق	٢٠٥٠
٨ رمضان	من شريف	٢٠٠٠
	إلى أوراق الدفع	٢٠٠٠
٩ رمضان	من أوراق الدفع	٢٠٠٠
	إلى البنك	٢٠٠٠

دفتر يومية شريف

١ جمادى الآخرة	من همام	٤٠٠٠
	إلى المبيعات	٤٠٠٠
٤ جمادى الآخرة	من اوراق القبض	٤٠٠٠
	إلى همام	٤٠٠٠
٩ جمادى الآخرة	من المشتريات	٤٠٠٠
	إلى بكر	٤٠٠٠
٩ جمادى الآخرة	من بكر	٤٠٠٠
	إلى اوراق القبض	٤٠٠٠
٤ رمضان	من همام	٤٠٠١
	إلى بكر	٤٠٠١
	توقف همام عن دفع الكمبيالة	
	فرجع بكر علينا بذلك	
■ رمضان	من بكر	٤٠٠١
	إلى البنك	٤٠٠١
٨ رمضان	من همام	٤٠
	إلى الفوائد	٤٠
	من الصندوق	٢٠٥٠
	إلى همام	٢٠٥٠
	من اوراق القبض	٢٠٠٠
	إلى همام	٢٠٠٠
٩ ذو الحجة	من الصندوق	٢٠٠٠
	إلى اوراق القبض	٢٠٠٠

دفتر يومية بكر

٩ جمادى الآخرة	من شريف	٤٠٠٠
	إلى المبيعات	٤٠٠٠
٩ جمادى الآخرة	من اوراق القبض	٤٠٠٠
	إلى المبيعات	٤٠٠٠
١٥ جمادى الآخرة	من البنك	٤٠٠٠
	إلى اوراق القبض	٤٠٠٠
١٧ جمادى الآخرة	من الاجير	٥٣,٣٣
	إلى البنك	٥٣,٣٣
٢ رمضان	من شريف	٤٠٠١
	إلى البنك	٤٠٠١
■ رمضان	من الصندوق	٤٠٠١
	إلى شريف	٤٠٠١

٢٦- المصروفات والإيرادات المختلفة :

سبق ان ذكرنا ان القيام بالاعمال التجارية يقتضى ان يصرف المتجر مصاريف مختلفة كاجور العمال ورواتب الموظفين واجار المتجر ومصاريف اعلان ومصاريف انتقال وعوائد وضرائب ومصاريف مياه وكهرباء ومطبوعات وتصيلحات وغيره . ورأينا انه من المستحسن فتح حساب لكل نوع من هذه المصروفات لكي يستطيع المتجر فى اخر المدة التجارية (التى قد تكون ستة اشهر أو سنة) ان يتعرف على الابواب المختلفة للمصروفات وقيمة ما صرف فى كل منها ولكي يستطيع ان يقارن مصروفات مدة بمصروفات مدة اخرى وكذلك

لاعطاء البيان اللازم لمصلحة الزكاة والدخل التي تعلق اهمية كبرى على تبويب المصروفات التجارية . كما ان هناك مصاريف اخرى محلية صغيرة القيمة يصرفها المتجر تبعا للظروف المناسبة كلما دعت الحاجة مثل مصاريف الترحيب وطوابع البريد والرسائل البريدية ومصاريف النقل البسيطة والاحسان والشيالة وما اشبه ذلك بفتح حساب عام لها يسمى (حساب المصاريف النثرية) . ولكن في الكثير من البيوت التجارية خصوصا الصغيرة منها يستعاض عن فتح حساب خاص لكل نوع من المصاريف السابقة بفتح حساب عام لها يسمى (حساب المصاريف العمومية) حيث ان ابواب مصاريفها محدودة وليست متعددة .

وسواء فتح المتجر حسابا لكل نوع من مصروفاته أو حسابا للمصاريف العمومية فهذه الحسابات يجب جعلها مدينة بما يصرف مع جعل حساب الصندوق أو البنك أو الغير دائئا . ويجب ملاحظة ان جميع هذه الحسابات تعبر فروعا (لحساب الارباح والخسائر العام) وهو احد الحسابات الختامية التي يفتحها المتجر في نهاية المدة التجارية لبيان نتيجة اعمال المتجر من ربح أو خسارة . ولذلك فجميع هذه الحسابات الفرعية يجب قفلها بترحيلها الى هذا الحساب الاخير في نهاية المدة التجارية . ويجب ملاحظة انه ليس هناك ما يمنع من الاستغناء عن هذه الحسابات الفرعية بالمرّة وتقييد جميع المصاريف المختلفة على حساب الارباح والخسائر مباشرة ولكن نظرا لاهمية الوقوف على ابواب هذه المصاريف وانواعها للاسباب التي سبق ذكرها يجب ان يخصص لكل نوع منها حساب خاص وتكون هذه الحسابات حسابات فرعية لحساب الارباح والخسائر .

كما يحسن عند نقل هذه المصاريف الى حساب الارباح والخسائر ان نبويها الى الابواب الاتية :

أ - مصاريف البيع والتوزيع - وهذه تشمل :-

- اجور العمال الموزعين - مواد اللف والحزم - النقل للخارج - ايجار المعارض -
- التأمين على البضائع المرسلة - الاعلان - ثمن - العينات - رواتب البائعين -
- الوكلاء وعمولتهم - الديون المدومة والمصاريف العمومية المتعلقة بهذا القسم .

ب - مصاريف ادارية - وهذه تشمل :

رواتب الكتبة والمحاسبين والمراجعين ، والادوات الكتابية ، البريد والتلغراف .

٢٠٠١	من صفوت
	إلى مذكورين
٢٠٠٠	(بنك اوراق برسم التحصيل)
١	البنك (ح/ جارى)
	الغاء كمبيالة صفوت لتوقفه عن دفعها واثبات مصاريف
	البروتستو التى دفعها البنك بموجب مذكرته بتاريخ

مصاريف البضائع المشتراه والمبيعة :

تنحصر هذه المصاريف فى الانواع الاتية :

النقل والشحن والتأمين والعمولة والرسوم والمصاريف الجمركية .
فاذا كانت هذه المصاريف خاصة بمشتريات المتجر فيجب ان تحمل بها المشتريات لمعرفة ثمن تكلفتها . أما اذا كان بعض هذه المصاريف خاصة بالمبيعات فيتحمل المتجر هذه المصاريف مالم يتفق على ان العميل يتحمل بعضها .

لذلك اذا فتح فى دفاتر المتجر حساب لكل نوع من انواع هذه المصاريف فما كان منها خاصا بالمشتريات يقفل بترحيل رصيده الى (حساب المشتريات) أو الى (حساب المتاجرة) - وهو الحساب الختامى الاخر الذى يجب فتحه فى نهاية المدة التجارية لمعرفة مجمل الربح أو مجمل الخسارة أى الربح أو الخسارة من مجرد شراء البضاعة وبيعها - باعتبارها مصروفات خاصه بالبضائع المشتراه يجب اضافتها إلى قيمتها المشتراه بها لمعرفة ائمان تكلفتها . وهذه المصاريف هى :

- (١) مصاريف النقل للداخل .
- (٢) مصاريف الشحن للداخل .
- (٣) الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة .
- (٤) المصاريف الجمركية .
- (٥) العمولة (فى حالة العمولة التى يتحملها المتجر فى الشراء) .
- (٦) التأمين (اذا كان على بضاعة مشتراه مشحونة) .

أما ما هو خاص من هذه المصاريف بالمبيعات يقفل بترحيله الى حساب الارباح والخسائر بصفته مخفضا لربح المتجر فيجعل بها حساب الارباح والخسائر مدينا وبذلك تقفل هذه الحسابات نهائيا .

وتشمل هذه المصاريف :

- (١) مصاريف النقل للخارج .
- (٢) مصاريف الشحن للخارج (في حالة تحمل المتجر شحن البضاعة المباعة) .
- (٣) حزم البضاعة ولفها (وتعتبر ضمن المصاريف البيعية أو الادارية أو المالية) .
- (٤) الخصم المسموح به .
- (٥) العمولة
- (٦) التأمين (في حالة التأمين على المتجر ومخازنه ضد الحريق والسرقه) .
- (٧) الفوائد
- (٨) الاجير
- (٩) المصاريف النثرية
- (١٠) المصاريف القضائية
- (١١) مصاريف الانتقال
- (١٢) مصاريف المراجعة
- (١٣) الرواتب والاجور
- (١٤) الايجار
- (١٥) الكهرباء
- (١٦) المياه
- (١٧) العوائد والضرائب والزكاة
- (١٨) الاعلان
- (١٩) التصليحات والترميمات
- (٢٠) الديون المعدومة
- (٢١) الاستهلاك (أى مايتناول بعض الاصول من نقص)

وكما ان المتجر يصرف مصاريف مختلفة في نواح متعددة اعتبرت كلها خسائر كذلك قد يكون له بعض الايرادات فتدر له بأرباح تزيد من أرباحه التجارية وتنحصر هذه الايرادات في :

- (١) ايرادات ثابتة ترد في مواعيد مقررة :
- (أ) كفوائد الاموال المستثمرة في اسهم وسندات شركات مالية .
- (ب) أو من ايجارة للغير لبعض ممتلكات المتجر .

(٢) إيرادات غير ثابتة كالخصم الذى يسمح به دائنو المتجر .

وكذلك يفتح المتجر حسابا خاصا لكل نوع من هذه الإيرادات ويجعل دائنا بالقيمة التى تحصل عليها المتجر وحساب الصندوق أو البنك مدينا . وفى آخر المدة التجارية تقفل هذه الحسابات بترحيلها الى حساب الأرباح والخسائر العام بجعله دائنا بقيمتها .

وبذلك يكون قد جمعنا فى حساب الأرباح والخسائر العام كافة مصاريف أو خسائر المتجر وأرباحه والفرق بين مجموع أرباحه وخسائره يمثل نتيجة أعمال المتجر من ربح أو خسارة .

ملاحظة :

ونلاحظ فى بعض الأحيان ان المتجر يصرف بعض مصروفات ولايتحمل بها حساب الأرباح والخسائر العام فى آخر المدة لأن هذه المصروفات طبيعة خاصة . وتنحصر هذه المصروفات فيما يلى :

أولا : التأمين الذى يوضع لاستعمال عدادات المياه والكهرباء . فهذه القيمة تعتبر بمثابة مال محفوظ لدى الشركة التى استلمت التأمين كضمان ويكون قيد اليومية اللازمة عند ايداع هذا التأمين :

من تأمين عداد المياه لدى شركة
إلى الصندوق أو البنك

فهذا النوع من المصروف لايرحل الى حساب الأرباح والخسائر العام فى نهاية المدة التجارية انما يبقى ضمن موجودات المتجر سنة بعد أخرى حتى يصفى المتجر وينتهى من أعماله التجارية فيمكن حينئذ الحصول على قيمة هذا التأمين ويجرى فى دفاتره القيد الآتى :
من الصندوق

إلى تأمين عداد المياه لدى شركة

ثانيا : كأن تكون تلك المصاريف المدفوعة خاصة باصلاح الآلة بما يزيد فى قيمتها وانتاجها فتعتبرها مصاريف رأسمالية تزيد بها قيمة الأصل الموجود بالمتجر وهو الآلة ولا تعتبرها مصاريف عادية أو إيرادية فترحل الى حساب الأرباح والخسائر وانما ترحل الى حساب الآلة وذلك موضوع دراسة خاصة فى مجال آخر .

الباب الخامس تبيان نتائج المتاجرة

- محمل الربح وحساب المتاجرة ولشغل
- صافي الربح وحساب الأرباح والخسائر
- قفل الدفاتر

٢٧- بيان نتائج المتاجرة :

هناك مرحلتان ضروريتان يفرضهما المحاسب في امساك دفاتر المتجر .
أ - المرحلة الأولى : تقييد العمليات التجارية بالدفتر اليومية لامكان الرجوع اليها ثم بيان حسابات المدينين والدائنين وغيرها في الدفتر الاستاذ بغرض حصر مقدار مالتاجر وماعليه .

ب - المرحلة الثانية : مراجعة القيود في الدفاتر وماستدعيه من عمل ميزان المراجعة في اية لحظة وعند قيام التاجر بمجرد متجره في نهاية مدة تجارية .

والان نستوضح مرحلة ثالثة لتبيان نتائج المتاجرة نتوصل بها لمعرفة المكسب الصافي وادراك مركز المتجر المالى في نهاية مدة معينة . وللولصول الى هذا الغرض لابد من اتباع الخطوتين الاتيتين :

اولا : ايجاد محمل الربح : وهو عبارة عن مقدار الزيادة (ان وجدت) في قيمة المبيعات عن قيمة المشتريات اى عبارة عن ربح المتجر من مجرد شراء البضاعة وبيعها ويمثل هذه الخطوة حساب المتاجرة ويمثل رصيده محمل الربح .

ثانيا : ايجاد صافي الربح : وهو عبارة عن ربح المتجر بعد استنزال كافة المصروفات التى استلزمته عملية المتاجرة من محمل الربح ويمثل هذه الخطوة حساب الارباح والخسائر كما يمثل رصيده صافي الربح .

٢٨ - حساب المتاجرة :

اذا استعرضنا اعمال أى متجر ونظرنا الى متاجرته فى بحر مدة معلومة وجدنا هذه المتاجرة قد استنفذت واخذت :

- أ - بضاعة اول المدة وهى البضاعة الباقية من الفترة السابقة .
- ب - المشتريات التى حدثت اثناء المدة بقصد الاتجار فيها .
- ج - أى مردودات لمبيعاته (مردودات داخلية) حيث يمكن اعتبارها كالمشتريات وردت للمتاجرة فيها ويبيعها ثانية لمن يقبلها .

ونجد ان المتاجرة اخرجت من هذه الموارد الثلاثة :

- (١) المبيعات التى حدثت فى المتجر .
- (٢) أى مردودات لمشترياته (مردودات خارجة) لم تناسب اعماله .
- (٣) ثم استبقت بمخزن المتجر البضاعة الباقية اخر المدة التجارية والمعدة للبيع فى أى فترة تالية .

ومما تقدم يتضح لنا ان العناصر الثلاثة الاولى التى استنفذتها عملية المتاجرة عبارة عن المشتريات ومايمثلها والعناصر الثلاثة الاخرى التى اخرجتها المتاجرة عبارة عن المبيعات أو ما أعد للبيع مستقبلا .

وحساب المتاجرة هو حساب ختامى يجمع هذه العناصر فنجعله مدينا بقيمة المشتريات ومايمثلها اذ ان المتاجرة فى الواقع طبقا لنظرية منه وله تسلمتها لتصريفها وبيعها بقصد انتاج ربح - مع قفل حساب المشتريات بمناسبة نقل رصيده لحساب المتاجرة - كما نجعله دائنا بقيمة المبيعات ومايمثلها مع قفل حساب المبيعات والانتفاء منه بمناسبة نقل رصيده لحساب المتاجرة .

ويلاحظ اننا اعتبرنا بضاعة اخر المدة فى حكم المبيعات كان عملية المتاجرة اخلفت بالمخزن ماتبقى به من بضاعة ويجب تسجيل هذه القيمة فى دفاتر المتجر على اعتبار انها حقيقة استجدت بعد الجرد ولم يذكر عنها قيد سابق ويكون قيد اثباتها كالآتى :

من بضاعة بالمخزن (اخر المدة)

إلى المتاجرة

ولايتسنى معرفة قيمة البضاعة الباقية اخر المدة وذكرها في دفاتر المتجر الا بعد اجراء عملية جردها اى احصائها وتقديرها طبقا للواقع على اساس سعر تكاليفها أو سعرها في السوق ايها اقل حتى لانغالى في قيمة مجمل الربح ولانبالغ في ذكر قيمة مايملك منها .

ثم نكون حساب المتاجرة بالشكل الاتى :

(١) بضاعة بالمخزن (اول المدة)	(١) مبيعات
(٢) مشتريات	(٢) مردودات خارجة
(٣) مردودات داخلية	(٣) بضاعة بالمخزن (اخر المدة)

فاذا وازنا بين الجانبين ورجحت كفة جانب له كان الرصيد ممثلا لارباح اجمالية نتجت مباشرة من شراء وبيع البضاعة .

٢٩- حساب الأرباح والخسائر:

وبين هذا الحساب النهائى صافى الربح بعد استنزال كافة مصروفات المتجر من مجمل الربح ولذلك نجعله دائما بما نتج من حساب المتاجرة اذ ان المتجر قد تحقق له هذه الارباح الناتجة من متاجرته وبمعنى اخر يرحل الى جانب له فيه رصيد حساب المتاجرة كذلك نجعله لدينا بانواع المصاريف والخسائر التى نتجت بسبب عملية المتاجرة نجمعها ونرحلها الى هذا الحساب من حساباتها الخاصة الوهمية اذ تقفل هذه الاخيرة بهذا الحساب الختامى .

فان قلت المصاريف والخسائر عما انتجته المتاجرة من الارباح الاجمالية والمكاسب الاخرى تبيننا في الرصيد النتيجة النهائية وهى مانطلق عليه الربح الصافى وهو بيت القصيد فى كل تجارة أو مشروع مالى .

٣٠- مثال :

ولنذكر هنا مثالا بسيطا ينير ماشرحناه حيث نوضحه فى مثل حسابات الدفتر الاستاذ لامكان سرعة وسهولة فهمه منه .

اشترى متجر ما لبيع الاحذية ٨٠٠ حذاء بسعر الحذاء ١٠ ريالات ثم باع منها ٥٠٠

حذاء بمبلغ ٧٥٠٠ ريالاً وبلغت المصاريف التي استلزمها العمل في هذه المدة من اضاءة
وابجار المتجر واجور عمال البيع وغير ذلك ٧٥٠ ريالاً .
والمطلوب تصوير حساب المتاجرة والارباح والخسائر .

ح / المتاجرة

٨٠٠٠ الى المشتريات	٧٥٠٠ من المبيعات
٢٥٠٠ الى الرصيد (مجمل الربح)	٣٠٠٠ من بضاعة المخزن (اخر المدة)
	(٣٠٠ حذاء بسعر ١٠ ريالات)
<u>١٠٥٠٠</u>	<u>١٠٥٠٠</u>

ح / الأرباح والخسائر

٧٥٠ الى المصاريف المختلفة	٢٥٠٠ من ح/ المتاجرة (مجمل الربح)
١٧٥٠ الى الرصيد (صافي الربح)	
<u>٢٥٠٠</u>	<u>٢٥٠٠</u>

٣١- مأيوول اليسر صافي الربح :

بعد الوصول الى معرفة قيمة صافي الربح ونجده مندمجا في قيم موجودات المتجر جميعا قد يرى صاحب المتجر الاستثثار به لنفسه فيمكن حينئذ أخذه من ممتلكات متجره (من خزينته أو مصرفه أو بضاعته) لكنه باتباعه ذلك تظل مكانة المتجر جامدة كما بدأنا بها .
والمرء بطبيعته دائما في تطور يصبو الى التقدم والتوسع فان اكتفى صاحب المتجر باحتساب ماهية نفسه تؤخذ ضمن المصروفات العمومية تسنى له اضافة هذا الربح لرأس المال وأمكن توسيع نطاق اعماله وتقدمه . وتلك هي العادة المألوفة غالبا في المتجر الذي يملكه التاجر الفرد .

فيرحل صافي الربح إلى رأس المال ويبين الرصيد اذن رأس المال الجديد في نهاية هذه المدة التجارية .

فاذا فرضنا ان رأس مال متجر الاحذية السابق ذكره كان ٢٠٠٠٠ ريالاً مودعة في مصرفه فان حساب رأس المال يصبح كالآتي :

حـ / رأس المال

٢٠٠٠٠ من البنك أو المدة	٢١٧٥٠ إلى الرصيد اخر المدة
١٧٥٠ من حـ / الارباح والخسائر اخر المدة	
<u>٢١٧٥٠</u>	<u>٢١٧٥٠</u>

٣٢- مثال

واذا رجعنا إلى المثال الآتي :

(١) ابتداء إبراهيم نوار تجارة القطاعي في الادوات واللوازم المنزلية برأس مال قدره ١٢٠٠٠ ريالاً أودعها البنك .

(٢) في ٢ المحرم دفع ايجار شهر مقدماً وقدره ١٥٠ ريالاً بشيك رقم ٢٠ على البنك .

(٣) في ٥ المحرم دفع إلى حسن شريف النجار بشيك رقم ٢١ مبلغ ٩٠٠ ريالاً قيمة ائثار وردة للمتجر في هذا التاريخ .

(٤) في ٧ منه سحب من البنك شيك رقم ٢٢ مبلغ ٥٠٠ ريالاً أودعها خزانة المتجر .

(٥) في ١٩ منه اشترى لاجله من :

(أ) ابراهيم حسانين بضائع للمطبخ بمبلغ ١٧٠٠ ريالاً .

(ب) على شحاته بضائع للحمام بمبلغ ٩٠٠ ريالاً .

(٦) في ٢٠ منه رد المتجر من مشترياته إلى ابراهيم حسانين ما قيمته ٣٠٠ ريالاً من لوازم المطبخ نظراً لكسور وتلف بها .

- (٧) في ٢ منه باع لاجل ما يأتي :
- (أ) بضائع للحمام لمدرسة البنات بمبلغ ٩٠٠ ريالاً .
- (ب) بضاعة لحجرة الطعام لسلامة بمبلغ ٦٠٠ ريالاً .
- (٨) في ٢٤ منه ردت مدرسة البنات للمتجر مما باعه لها من بضائع الحمام حوض به شرح قيمته ١٠٠ ريالاً .
- (٩) في ٢٧ منه ورد ما يأتي :
- (أ) من مدرسة البنات بمبلغ ٦٠٠ ريالاً ارسلت توا إلى البنك .
- (ب) من سلامة ٤٥٠ ريالاً نقداً أودعت في الصندوق .
- (١٠) في ٣٠ منه دفع ما يأتي :
- (أ) قيمة مصاريف مياه وكهرباء عن شهر المحرم بمبلغ ٣٠ ريالاً نقداً .
- (ب) قيمة أجور لعمال المتجر نقداً عن شهر بمبلغ ١٤٠ ريالاً .
- (ج) لمتجر ابراهيم حسانين بمبلغ ١٥٠٠ ريالاً بشيك رقم ٣١ ولعل شحاته ٨٠٠ ريالاً بشيك رقم ٣٢ .
- مع العلم بان البضاعة الباقية عند الجرد قدرت بمبلغ ١٧٠٠ ريالاً .

منه	له	البيان	رقم القيد والمستند	رقم الأستاذ	التاريخ
١٢٠٠٠		من البنك	١	٢	اول المحرم
	١٢٠٠٠	إلى رأس المال		١	
١٥٠		قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية	٢	٣	٢ منه
	١٥٠	من الأرباح		٢	
		إلى البنك			
٩٠٠		قيمة ما دفعناه عن ثلاثة أشهر	٣	٤	٧ منه
	٩٠٠	من الأرباح		٢	
		إلى البنك			
٥٠٠		قيمة ما اشتريته من حسن شريف النجار	٤	٥	٧ منه
	٥٠٠	من الصندوق		٢	
		إلى البنك			
٢٦٠٠		قيمة ما سحبه من البنك وأودعناه الصندوق	٥	٦	١٩ منه
		من المشتريات			
		إلى مذكورين			
١٧٠٠		أبراهيم حسنين	٧		
٩٠٠		على شحاته	٨		
		قيمة ما اشتريته من مذكورين على الحساب			
٣٠٠		من أبراهيم حسنين	٦	٧	٢٠ منه
	٣٠٠	إلى مردودات المشتريات		٩	
		قيمة ما ورد من لوازم المطبخ لكسور وتلف به			
		من مذكورين	٧	١٠	٢٣ المحرم
٩٠٠		مدرسة البنات		١١	
٦٠٠		سلامة		١٢	
	١٥٠٠	إلى المبيعات			
		قيمة ما بعناه للمذكورين على الحساب			
١٠٠		من مردودات المبيعات	٨	١٣	٢٤ منه
	١٠٠	إلى مدرسة البنات		١١	
		قيمة ما وردته المتجر من بضائع الحمام لكسرها			
٦٠٠		من البنك	٩	٢	٢٧ منه
	٦٠٠	إلى مدرسة البنات		١١	
		قيمة ما ورد البنا سدادا لحسابها أرسل للبنك			
٤٥٠		من الصندوق	١٠	٥	٢٧ منه
	٤٥٠	إلى سلامة		١٢	
		قيمة ما ورد من حسابه نقدا			
		من مذكورين	١١	٥	٢٨ منه
٣٠		مصاريف الكهرباء والمياه		١٤	
١٤٠		أجور العمال		١٥	
	١٧٠	إلى الصندوق			
		قيمة ما صرفه المتجر نقدا			
		من مذكورين	١٢	٢	٣٠ منه
١٥٠٠		أبراهيم حسنين		٧	
٨٠٠		على شحاته		٨	
	٢٣٠٠٠	إلى البنك			
		قيمة ما دفعناه للمذكورين سدادا لحسابهم			

حساب الدفتر الأستاذ

حساب رأس المال (صفحة ١)

المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم اليومية	التاريخ
١٢٠٠٠	إلى الرصيد	١	١٢/٣٠	١٢٠٠٠	من البنك	١	أول المحرم
١٢٠٠٠				١٢٠٠٠			

ح / البنك (٢)

١٢٠٠٠	رأس المال	أول المحرم	١٥٠	من الأرباح	٢ المحرم
٦٠٠	إلى مدرسة البنات	٢٧ منه	٩٠٠	من الأرباح	٥ المحرم
			٥٠٠	من الصندوق	٧ المحرم
			٣٠٠	من مذكورين	٣٠ المحرم
				(إبراهيم حسنين)	
١٢٦٠٠			١٢٦٠٠		

ح / الأرباح (٣)

١٥٠	إلى البنك	٢ المحرم	١٥٠	من الرصيد	١٢/٣٠
				من الأرباح والخسائر	
١٥٠			١٥٠		

ح / الأرباح (٤)

٩٠٠	من البنك	٥ المحرم	٩٠٠	من الرصيد	١٢/٣٠
٩٠٠			٩٠٠		

ح / الصندوق (٥)

٣٠ المحرم	من مذكورين (مصاريف الكهرباء والمياه والاجور)	١٧٠	٦ المحرم ٢٧ المحرم	إلى البنك إلى سلامة	٥٠٠ ٤٥٠
٣٠ المحرم	من الرصيد	٧٨٠			
		٩٥٠			٩٥٠

ح المشتريات (٦)

	من الرصيد من المتاجرة	٢٦٠٠	١٩ المحرم	إلى مذكورين (حسائين وشحاته)	٢٦٠٠
		٢٦٠٠			٢٦٠٠

ح / ابراهيم حسائين (٧)

١٩ المحرم	من المشتريات	١٧٠٠	٢٠ المحرم ٣٠ المحرم	إلى مردودات المشتريات إلى البنك	٢٠٠ ١٥٠٠
		١٧٠٠			١٧٠٠

ح / على شحاته (٨)

١٩ المحرم	من المشتريات	٩٠٠	٣٠ المحرم ١/٣٠	إلى البنك إلى الرصيد	٨٠٠ ١٠٠
		٩٠٠			٩٠٠

ـ / مردودات المشتريات (مردودات خارجة) (٩)

٢٠ المحرم	من ابراهيم حسانين	٢٠٠		إلى الرصيد	٢٠٠
				إلى المتاجرة	
		٢٠٠			٢٠٠

حـ / المبيعات (١٠)

٢٣ المحرم	من مذكورين (البنات وسلامة)	١٤٠٠		إلى الرصيد	١٤٠٠
				إلى حـ / المتاجرة	
		١٤٠٠			١٤٠٠

حـ / مدرسة البنات (١١)

٢٤ المحرم ٢٧ المحرم ٣٠ المحرم	من مردودات المبيعات	١٠٠	٢٣ المحرم	إلى المبيعات	٨٠٠
	من البنك	٦٠٠			
	من الرصيد	١٠٠			
		٨٠٠			٨٠٠

حـ / سلامة (١٢)

٢٧ المحرم	من الصندوق	٤٥٠	٢٣ المحرم	إلى المبيعات	٦٠٠
	من الرصيد	١٥٠			
		٦٠٠			٦٠٠

ح / مردودات المبيعات مردودات داخلية (١٣)

١٠٠	إلى مدرسة البنات	٢٤ المحرم	١٠٠	من المتاجرة (الرصيد)
١٠٠			١٠٠	

ح / مصاريف المياه والكهرباء (١٤)

٣٠	إلى الصندوق	٣٠ المحرم	٣٠	من الارباح والخسائر
٣٠			٣٠	

ح / اجور العمال (١٥)

١٤٠	إلى الصندوق	٣٠ المحرم	١٤٠	من الارباح والخسائر (الرصيد)
١٤٠			١٤٠	

الميزانية العمومية

٨٧٥٠	البنك	١٠٠	على شحاته
٩٠٠	الاثاث	١٢٢٨٠	رأس المال
٧٨٠	الصندوق		رصيد (١٢٠٠٠)
١٠٠	مدرسة البنات		حساب الربح (٢٨٠)
١٥٠	سلامة		
١٧٠٠	البضاعة		
١٢٣٨٠		١٢٣٨٠	

ميزان المراجعة بالأرصدة

رقم الأستاذ	اسم الحساب	الرصيد	
		له	منه
١	رأس المال	١٢٠٠٠	
٢	البنك		٨٧٥٠
٣	الايجار		١٥٠
٤	الاثاث		٩٠٠
٥	الصندوق		٧٨٠
٦	المشتريات		٢٦٠٠
٧	ابراهيم حسانين	—	—
٨	على شحاته	١٠٠	—
٩	مردودات خارجة	٢٠٠	—
١٠	المبيعات	١٤٠٠	—
١١	مدرسة البنات	—	١٠٠
١٢	سلامة		١٥٠
١٣	مردودات داخلية		١٠٠
١٤	مصاريف المياه والكهرباء		٣٠
١٥	اجور العمال		١٤٠
		١٣٧٠٠	١٣٧٠٠

نرى انه بعد التسجيل في اليومية والترحيل منها للأستاذ وتحقيق صحة الترحيل بواسطة عمل ميزان المراجعة يتحتم معرفة قيمة البضاعة الباقية بواسطة جردها واحصائها فعليا لتتمكن من تبيان نتيجة متاجرة المتجر .

فاذا فرضنا ان قيمة البضاعة الباقية مقدرة عند الجرد بمبلغ ١٧٠٠ ريالاً ظهرت القيود الجردية الختامية في اليومية بالشكل الاتي :

منه	له	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٧٠٠	١٧٠٠	من بضاعة بالمخزن (آخر المدة) إلى المتاجرة قيمة البضاعة الباقية مقدرة بسعر الشراء رحلت لحساب المتاجرة	١	
١٤٠٠		من مذكورين المبيعات	٢	
٢٠٠		المردودات الخارجة إلى المتاجرة		
	١٦٠٠	(قفل الحسابات المذكورة وترحيل رصيدها لحساب المتاجرة)		
٢٧٠٠		من المتاجرة إلى مذكورين	٣	
	٢٦٠٠	المشتريات		
	١٠٠	المردودات الداخلة (قفل الحسابات المذكورة وترحيل رصيدها لحساب المتاجرة)		
٦٠٠	٦٠٠	من المتاجرة إلى الأرباح والخسائر	٤	
		(قيمة مجمل الربح)		
٣٢٠		من الأرباح والخسائر إلى مذكورين	٥	
	١٥٠	الايجار		
	٣٠	مصاريف المياه والكهرباء		
	١٤٠	اجور العمال (قفل الحسابات المذكورة وترحيل رصيدها إلى ح/ الأرباح والخسائر)		
٢٨٠	٢٨٠	من الأرباح والخسائر إلى رأس المال قيمة صافي الربح الذي يزيد به رأس المال	٦	

ثم تظهر الحسابات في الاستاذ بالشكل الاتي :

ح/ البضاعة بال مخزن (اخر المدة)

٣٠ المحرم	من الرصيد	١٧٠٠	٣٠ المحرم	إلى حساب المتاجرة	١٧٠٠
		١٧٠٠			١٧٠٠

ح/ المتاجرة

٣٠ المحرم	من المبيعات	١٤٠٠	٣٠ المحرم	إلى المشتريات	٢٦٠٠
تاريخه	من المردودات الخارجة	٢٠٠	تاريخه	إلى المردودات الداخلة	١٠٠
تاريخه	من البضاعة بالمخزن (اخر المدة)	١٧٠٠	تاريخه	إلى الأرباح والخسائر (مجمل الربح)	٦٠٠
		٣٣٠٠			٣٣٠٠

ح/ الأرباح والخسائر

٣٠ المحرم	من ح/ المتاجرة	٦٠٠	٣٠ المحرم	إلى الأرباح	١٥٠
			١/٣٠	من مصاريف المياه والكهرباء	٣٠
			تاريخه	إلى أجور العمال	١٤٠
			تاريخه	إلى رأس المال (صافي الربح)	٢٨٠
		٦٠٠			٦٠٠

ح/ رأس المال

أول المحرم	من البنك	١٢٠٠٠	٣٠ المحرم	إلى الرصيد	١٢٢٨٠
٣٠ المحرم	من ح/ الأرباح والخسائر	٢٨٠			
		١٢٢٨٠			١٢٢٨٠

ملاحظة :

في حالة الخسارة يظهر الرصيد في حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر في جانب له وترحل الخسارة النهائية لجانب منه في حساب رأس المال .

٣٣ - علاقة المسحوبات برأس المال :

قد يحتاج صاحب المتجر لبعض موجوداته فيأخذها لحسابه الخاص دفعة واحدة أو باستمرار كأن يسحب من المصروف مبلغا لمصاريفه الخاصة أو يسحب من مبيعاته لحاجات منزله بعض السلع التى أعدها للمتاجرة فيها . ولابد من اثبات ذلك في الدفاتر اثر حدوثه بمثل القيد الاتى :

من المسحوبات
إلى مذكورين
البنك
أو المبيعات

وبالنظر إلى هذه المسحوبات نجد ان التاجر قد أخذ قيمتها من موجودات رأس المال المخصصة للمتاجرة فيها أى انها انقصت بالتالى من قيمة رأس المال الذى يعمل فى المتجر . وبذلك تنقص قيمتها من رأس المال بمثل القيد الاتى :

من رأس المال
إلى المسحوبات

٣٤ - قيد قفل الدفتر :

وترى بعد عمل الحسابات الختامية السابقة واستنتاج رأس المال الجديد ان هناك أرصدة مدينة لبعض الحسابات الشخصية (المدين) والحسابات الحقيقية كما ان هناك أرصدة

دائنة لرأس المال وبعض الحسابات الشخصية (الدائن) . والحسابات ذات الأرصدة المدينة تيين قيمة موجودات المتجر أو اصوله . بينما تيين الحسابات ذات الأرصدة الدائنة مطلوبات من المتجر وهى ماتعتبر خصومه .

ففى اخر المدة الجردية نعتبر ان موجودات المتجر تعطى قيمتها لخصومه فى نهاية امره ويكون اثبات ذلك فى اليومية بالقيد الاتى :-

من مذكورين	
رأس المال	١٢٢٨٠
على شحاته	١٠٠

إلى مذكورين	
البنك	٨٧٥٠
الاثاث	٩٠٠
الصندوق	٧٨٠
مدرسة البنات	١٠٠
سلامة	١٥٠
البضاعة بالمخزن (اخر المدة)	١٧٠٠
<u>قفل وتسوية حسابات المتجر</u>	

ويسمى هذا القيد السابق بقيد اقفال الدفاتر ثم يرحل إلى الحسابات الخاصة فى الدفتر الاستاذ لقفله فيها ايضا وتستبدل كلمة (الرصيد) فى هذه الحسابات بكلمة (مذكورين) اكتماء بهذا اللفظ للدلالة على مايشير اليه مما ذكر فى القيد السابق .

٣٥ - قيد فتح الدفاتر :

وان عاد المتجر إلى اعماله العادية فى بدء المدة التجارية التالية وافتتح دفاتره من جديد فكأن الخصوم فى هذه الحالة ترك قيمتها وتسلمها للاصول للتجار بها ثانية وتعبر عن هذا المعنى بالقيد الافتتاحى الاتى :

من المذكورين (الاصول)
إلى المذكورين (الخصوم)
(قيمة ما بدأ به المتجر اعماله في المدة التجارية من)

مثال عام
في قيد العمليات التجارية بالدفاتر وتبيان نتائج المتاجرة والتشغيل

في اول المحرم ١٤٠٠ ابتدا مراد شكرى عمله في تجارة الملابس براس مال قدره ٣٦٠٠٠ رايالا اودعه خزينه المتجر .
في ٢ منه افتتح حسابا جاريا في البنك واودع فيه مبلغ ٢٩٠٠٠ رايالا من الموجود في خزينه المتجر .
في ٣ منه اشترى ٢٠ ماكينة من شركة سنجر بسعر ٣٠٠ رايالا للماكينة .
في ٤ منه اشترى من شركة الغزل والنسيج اقمشة مختلفة بمبلغ ٦٥٠٠ رايالا دفعت بشيك .
في ٧ منه اتم متجر محمد الجندى عمل التركيبات والاثاث اللازم للمصنع والمعرض وقدم فاتورة بمبلغ ٢١٧٠ رايالا .
في ٩ منه دفع إلى شركة سنجر مبلغ ١٩٤٠ رايالا بعد خصم ٦٠ رايالا وذلك بواسطة شيك .
في ١٠ منه دفع لصاحب بناء المصنع مبلغ ٢٠٠ رايالا ايجارا للمصنع دفع لصاحب بناء المعرض مبلغ ٣٠٠ رايالا ايجارا للمعرض .
في ١٢ منه اشترى خيطا من حسين شديد جزءا من البضاعة قيمته ٥٠ رايالا لوجود عيوب فيها .
في ١٥ منه دفع نقدا للمطبعة قيمة ادوات كتابية ومطبوعات مبلغ ٢٥٠ رايالا .
في ١٦ منه باع مايأتى :

مرايل وبدل تيل ومفارش قيمتها ٣٠٠٠ رايالا لجمعية التعاون المنزلى .
معاطف وبدل وفوط قيمتها ٢٠٠٠ رايالا لمتجر الاقتصاد المنزلى .
في ١٧ منه سحب لمصاريفه الشخصية شيكا على البنك قيمته ٢٠٠ رايالا .
في ١٨ منه اشترى من شركة الغزل اقمشة مختلفة بمبلغ ٤٠٠٠ رايالا بخصم تجارى قدره

%١٠

في ١٩ منه دفع اجور للصناع مبلغ ٥٠٠ ريالاً .
 في ٢٠ منه دفع لمحمد الجندى مبلغ ١٨٠٠ ريالاً بشيك .
 في ٢١ منه دفع لشركة النقل عن مصاريف نقل البضاعة المبيعة مبلغ ١٤٠ ريالاً .
 في ٢٢ منه رد إلى شركة الغزل جزءاً من البضاعة قيمته ٢٠٠ ريالاً لمختلفته للعينة .
 في ٢٣ منه باع مايتقى :
 معاطف وبديل ومفارش قيمتها ٤٠٠٠ ريالاً لحل العروسة الصغيرة .
 مفارش وفوط ومرايل قيمتها ١٠٠٠ ريالاً للوكاندة النهضة .
 في ٢٤ منه وصله الشيكات الآتية فأرسلها إلى البنك للحصول :
 ٢٩٥٠ ريالاً من جمعية التعاون المنزل سداداً لمشترياتها في ١٦ منه .
 ١٩٧٠ ريالاً من متجر الاقتصاد المنزل لمشترياته .
 في ٢٥ منه دفع لشركة الغزل شيكاً بمبلغ ١٩٦٠ ريالاً مع خصم ٤٠ ريالاً .
 في تاريخه رد متجر العروسة الصغيرة بضاعة قيمتها ٢٠٠ ريالاً لوجود عيوب بها .
 في ٢٦ منه دفع لشركة سنجر باقى المستحق لها من ثمن الآلات بخصم ٥٪ بشيك على
 البنك .

في ٢٧ منه اشترى اقمشة حريرية من شركة الحرارير سعرها المكتوب ٢٠٠٠ ريالاً مع
 خصم ١٠٪ لمدة شهرين وبخصم آخر قدره ٥٪ اذا سددت القيمة في بحر ثلاثة ايام .
 في ٢٨ منه حول كل المبالغ الباقية في الصندوق إلى البنك ماعداً ١٠٠٠ ريالاً .
 في ٢٩ منه دفع مايتقى نقداً :

٢٥٠ ريالاً مهانياً

٧٠ ريالاً كهرباء ومياه

١٥٠ ريالاً مصاريف صناعية

٣٠٠ ريالاً اجور صناع

في ٣٠ منه سدد حساب شركة الحرارير بشيك على البنك .
 والمطلوب :

- أولاً : اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية مراد .
 ثانياً : ترحيل القيود السابقة إلى حساباتها في الدفتر الأستاذ .
 ثالثاً : عمل ميزان المراجعة (بالأرصدة) .
 رابعاً : عمل الحسابات الختامية .

(١) حساب التشغيل والمتاجرة)

(٢) حساب الأرباح والخسائر .

خامسا : عمل قيود اليومية اللازمة لخلق الحسابات الختامية السابقة .
سادسا : عمل الميزانية العمومية في ٣٠ المحرم ١٤٠٠ .
ملاحظة : من عملية الجرد علم ان البضاعة الباقية في المتجر في ٣٠ المحرم قدرت كالآتي :
٧٣٠٠ ريالاً اقمشة مختلفة .
١٠٠٠ ريالاً خيوط .

الحل :

قبل ان نسير في حل هذا المثال نرى وجوب الاشارة إلى حساب يفتح في حالة المشروعات الصناعية ويقابل حساب المتاجرة في حالة المنشآت التجارية .
فقد اقتصر فيما سبق على ذكر اعمال المتاجر التجارية التي تشتري البضاعة وتبيعها كما هي بدون تحويل في شكلها أو هيئتها . وتزيد على ذلك انه اذا اقتضى استحضار مشتريات المتجر وجود مصاريف خاصة بها مصاريف النقل والشحن والرسوم الجمركية فيجب ان تضاف على ثمن المشتريات لمعرفة ثمن تكلفتها . وان فتح في دفاتر المتجر حساب لكل نوع من انواع هذه المصاريف فاما ان يقفل بترحيل رصيده إلى حساب المشتريات واما إلى حساب المتاجرة والنتيجة في الحالتين واحدة .

اما في المحال الصناعية - أي المحال التي تشتري المواد الأولية وتحولها إلى سلع مختلفة فتبيعها بعد ذلك إلى الجمهور - فخطوات العمل للوصول إلى مجمل الربح أو مجمل الخسارة (في أبسط حالاتها) لا تختلف عنها في الحالة السابقة الخاصة بالمتاجر التجارية الا في اسم الحساب الختامي حيث يفتح حساب تتمثل فيه عملية الصنع ويطلق عليه اسم (حساب التشغيل) فيجعل مدينا بالمواد الأولية الموجودة بالمصنع ثم مشتريات المواد الأولية وكل المصاريف التي تصرف على هذه المواد داخل المصنع حتى تتحول إلى سلع معدة للبيع كمصاريف نقل المواد الخام والاجور الصناعية وقيمة الوقود واطاعة المصنع وكافة المصاريف الصناعية اللازمة وبذلك تصل إلى ثمن تكلفة الشيء المصنوع . ثم تقيد في جانبه الدائن قيمة المبيعات والمواد الباقية بالمصنع بعد جردها في نهاية المدة . ومن مقارنة جانبي هذا الحساب الذي يمثل تكاليف المصنع أو التشغيل ويتضمن كذلك عملية المتاجرة أو البيع - تصل إلى مجمل الربح أو مجمل الخسارة .

دفتر قيد اليومية

١٤٠٠/١/١	من الصندوق	٣٦٠٠٠
	إلى رأس المال	٣٦٠٠٠
٢ منه	من البنك	٢٩٠٠٠
	إلى الصندوق	٢٩٠٠٠
٢ منه	من ماكينات الخياطة	٦٠٠٠
	إلى شركة سنجر	٦٠٠٠
٥ منه	من المشتريات	٦٥٠٠
	إلى البنك	٦٥٠٠
٧ منه	من التركيبات والاثاث	٢١٧٠
	إلى محمد الجندی	٢١٧٠
٩ منه	من شركة سنجر	٢٠٠٠
	إلى مذكورين	
	البنك	١٩٤٠
	الخصم المكتسب	٦٠
١٠ منه	من مذكورين	
	ايجار المصنع	٢٠٠
	ايجار المعرض	٣٠٠
	إلى الصندوق	
١٢ منه	من المشتريات	٧٠٠
	إلى حسين شديد	٧٠٠
١٤ منه	من حسين شديد	٥٠
	إلى مردودات المشتريات	٥٠
١٥ منه	من الادوات الكتابية والمطبوعات	٢٥٠
	إلى الصندوق	٢٥٠

١٦ منه	من مذكورين	
	جمعية التعاون المنزلي	٣٠٠٠
	متجر الاقتصاد المنزلي	٢٠٠٠
	إلى المبيعات	٥٠٠٠
١٧ منه	من المسحوبات	٢٠٠
	إلى البنك	٢٠٠
١٨ منه	من المشتريات	٣٦٠٠
	إلى شركة الغزل	٣٦٠٠
١٩ منه	من أجور الصناعات	٥٠٠
	إلى الصندوق	٥٠٠
٢٠ منه	من محمد الجندى	١٨٠٠
	إلى البنك	١٨٠٠
٢١ منه	من مصاريف النقل	١٤٠
	إلى الصندوق	١٤٠
٢٢ منه	من شركة الغزل	٢٠٠
	إلى مردودات المشتريات	٢٠٠
٢٣ منه	من مذكورين	
	محل العروسة الصغيرة	٤٠٠٠
	لوكاندة النهضة	١٠٠٠
	إلى المبيعات	٥٠٠٠
٢٤ منه	من مذكورين	
	البنك	٢٩٥٠
	الخصم المسموح به	٥٠
	إلى جمعية التعاون المنزلي	٣٠٠٠

٢٤ منه	من مذكورين البنك	١٩٧٠
	الخصم المسموح به	٣٠
	إلى متجر الاقتصاد المنزلي	٢٠٠٠
٢٥ منه	من شركة الغزل	٢٠٠٠
	إلى مذكورين	
	البنك	١٩٦٠
	الخصم المكتسب	٤٠
في تاريخه	من مردودات المبيعات	٢٠٠
	إلى متجر العروسة الصغيرة	٢٠٠
٢٦ منه	من شركة سنجر	٤٠٠٠
	إلى مذكورين	
	البنك	٣٨٠٠
	الخصم المكتسب	٢٠٠
٢٧ منه	من المشتريات	١٨٠٠
	إلى شركة الحراير	١٨٠٠
٢٨ منه	من البنك	٤٦١٠
	إلى الصندوق	٤٦١٠
٢٩ منه	من مذكورين	
	المهايا	٢٥٠
	الكهرباء والمياه	٧٠
	المصاريف الصناعية	١٥٠
	أجور الصناع	٣٠٠
	إلى الصندوق	٧٧٠
٣٠ منه	من شركة الحراير	١٨٠٠
	إلى مذكورين	١٧١٠
	البنك	٩٠
	الخصم المكتسب	

ح/ الصندوق

المحرم ٢	من البنك	٣٩٠٠٠	المحرم ١	إلى رأس المال	٣٦٠٠٠
المحرم ١٠	من مذكورين	٥٠٠			
المحرم ١٥	من الادوات الكتابية	٢٥٠			
المحرم ١٩	من اجور الصناعات	٥٠٠			
المحرم ٢١	من مصاريف النقل	١٤٠			
المحرم ٢٨	من البنك	٤٦١٠			
المحرم ٢٩	من مذكورين	٧٧٠			
المحرم ٣٠	من الرصيد	٢٣٠			
		٣٦٠٠٠			٣٦٠٠٠
			١ صفر	إلى الرصيد	٢٣٠

ح/ رأس المال

المحرم ١	من الصندوق	٣٦٠٠٠	المحرم ٣٠	إلى الرصيد	٣٦٠٠٠
		٣٦٠٠٠			٣٦٠٠٠
المحرم ٣٠	من الرصيد	٣٦٠٠٠	المحرم ٣٠	إلى المسحوبات	٢٠٠
	من الارباح والخسائر	٣٠٠٠	المحرم ٣٠	إلى الرصيد	٣٨٨٠٠
		٣٩٠٠٠			٣٩٠٠٠
	من الرصيد	٣٨٨٠٠			

ح/ البنك

٥ المحرم	من المشتريات	٦٥٠٠	٢ منه	إلى الصندوق	٢٩٠٠٠
٩ منه	من شركة سنجر	١٩٤٠	٢٤ منه	إلى جمعية التعاون	٢٩٥٠
١٧ منه	من المسحوبات	٢٠٠	٢٤ منه	إلى متجر الاقتصاد	١٩٧٠
٢٠ منه	من محمد الجندي	١٨٠٠	٢٨ منه	إلى الصندوق	٤٦١٠
٢٥ منه	من شركة الغزل	١٩٦٠			
٢٦ منه	من شركة سنجر	٣٨٠٠			
٣٠ منه	من شركة الحرير	١٧١٠			
٣٠ منه	من الرصيد	٢٠٦٢٠			
		٣٨٥٣٠			٣٨٥٣٠
			١ صفر	إلى الرصيد	٢٠٦٢٠

ح/ ماكينات الخياطة

٣٠ المحرم	من الرصيد	٦٠٠٠	٣ المحرم	إلى شركة سنجر	٦٠٠٠
			١ صفر	إلى الرصيد	٦٠٠٠

ح/ شركة سنجر

٣ المحرم	من ماكينات الخياطة	٦٠٠٠	٩ المحرم	من مذكورين	٢٠٠٠
			٢٦ المحرم	إلى مذكورين	٤٠٠٠
		٦٠٠٠			٦٠٠٠

ح/ المشتريات

الحرم ٣٠	من الرصيد	١٢٦٠٠	الحرم ٥	إلى البنك	٦٥٠٠
			الحرم ١٢	إلى حسين شديد	٧٠٠
			الحرم ١٨	إلى شركة الغزل	٣٦٠٠
			الحرم ٢٧	إلى شركة الحراير	١٨٠٠
		١٢٦٠٠			١٢٦٠٠
الحرم ٣٠	من ح/ التشغيل	١٢٦٠٠	الحرم ٣٠	إلى الرصيد	١٢٦٠٠

ح/ التركيبات والاثاث

الحرم ٣٠	من الرصيد	٢١٧٠ ٢١٧٠	الحرم ٧	إلى محمد الجندي	٢١٧٠ ٢١٧٠
			١ صفر	إلى الرصيد	٢١٧٠

ح/ محمد الجندي

الحرم ٧	من الاثاث	٢١٧٠	الحرم ٢٠ الحرم ٣٠	إلى البنك	١٨٠٠
				إلى الرصيد	٣٧٠
		٢١٧٠			٢١٧٠
١ صفر	من الرصيد	٣٧٠			

ح/ الخصم المكتسب

٩ المحرم	٦٠ من شركة سنجر	٣٠ المحرم	٣٩٠ إلى الرصيد
٢٥٠ المحرم	٤٠ من شركة الغزل		
٢٦ المحرم	٢٠٠ من شركة سنجر		
٣٠ المحرم	٩٠ من شركة الحراير		
	٣٩٠		٣٩٠
٣٠ المحرم	٣٩٠ من الرصيد	٣٠ المحرم	٣٩٠ إلى الأرباح والخسائر

ح/ ايجار المصنع

٣٠ المحرم	٢٠٠ من الرصيد	١٠ المحرم	٢٠٠ إلى الصندوق
	٢٠٠		٢٠٠
٣٠ المحرم	٢٠٠ من الأرباح والخسائر	٣٠ المحرم	٢٠٠ إلى الرصيد

ح/ ايجار المعرض

٣٠ المحرم	٣٠٠ من الرصيد	١٠ المحرم	٣٠٠ إلى الصندوق
	٣٠٠		٣٠٠
٣٠ المحرم	٣٠٠ من الأرباح والخسائر	٣٠ المحرم	٣٠٠ إلى الرصيد

ح/ حسين شديد

١٢ المحرم	من المشتريات	٧٠٠	١٤ المحرم	الى مردودات المشتريات	٥٠
			٣٠ المحرم	الى الرصيد	٦٥٠
		٧٠٠			٧٠٠
١ صفر	من الرصيد	٦٥٠			

ح/ مردودات المشتريات

١٤ المحرم	من حسين شديد	٥٠	٣٠ المحرم	الى الرصيد	٢٥٠
٢٢ المحرم	من شركة الغزل	٢٠٠			
		٢٥٠			٢٥٠
٣٠ المحرم	من الرصيد	٢٥٠	٣٠ المحرم	الى ح/ التشغيل	٢٥٠

ح/ الادوات الكتابية والمطبوعات

٣٠ المحرم	من الرصيد	٢٥٠	١٥ المحرم	الى الصندوق	٢٥٠
		٢٥٠			٢٥٠
٣٠ المحرم	من الارباح والخسائر	٢٥٠	٣٠ المحرم	الى الرصيد	٢٥٠

ح/ المبيعات

المحرم ١٦	من مذكورين	٥٠٠٠	المحرم ٣٠	إلى الرصيد	١٠٠٠٠
المحرم ٢٣	من مذكورين	٥٠٠٠			
		١٠٠٠٠			١٠٠٠٠
المحرم ٣٠	من الرصيد	١٠٠٠٠	المحرم ٣٠	إلى ح/ التشغيل	١٠٠٠٠

ح/ جمعية التعاون المنزلي

المحرم ٢٤	من مذكورين	٣٠٠٠	المحرم ١٦	إلى المبيعات	٣٠٠٠
		٣٠٠٠			٣٠٠٠

ح/ محل الاقتصاد المنزلي

المحرم ٢٤	من مذكورين	٢٠٠٠	المحرم ١٦	إلى المبيعات	٢٠٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

ح/ شركة الغزل

المحرم ١٨	من المشتريات	٣٦٠٠	المحرم ٢٢	إلى مردودات المشتريات	٢٠٠
			المحرم ٢٥	إلى مذكورين	٢٠٠٠
			المحرم ٣٠	إلى الرصيد	١٤٠٠
		٣٦٠٠			٣٦٠٠
١ صفر	من الرصيد	١٤٠٠			

ح/ أجور الصناع

٣٠ المحرم	من الرصيد	٨٠٠	١٩ المحرم	إلى الصندوق	٥٠٠
			٣٠ المحرم	إلى الصندوق	٣٠٠
		٨٠٠			٨٠٠
٣٠ المحرم	من ح/ التشغيل	٨٠٠	٣٠ المحرم	إلى الرصيد	٨٠٠

ح/ مصاريف النقل

٣٠ المحرم	من الرصيد	١٤٠	٣٠ المحرم	إلى الصندوق	١٤٠
		١٤٠			١٤٠
٣٠ المحرم	من الأرباح والخسائر	١٤٠	٣٠ المحرم	إلى الرصيد	١٤٠

ح/ محل العروسة الصغيرة

٢٥ المحرم	من مردودات المبيعات	٢٠٠	٢٣ المحرم	إلى المبيعات	٤٠٠٠
٣٠ المحرم	من الرصيد	٣٨٠٠			٤٠٠٠
		٤٠٠٠			٣٨٠٠
			١ صفر	إلى الرصيد	

ح/ لوكاندة النهضة

٣٠ المحرم	من الرصيد	١٠٠٠	٢٣ المحرم	إلى المبيعات	١٠٠٠
		١٠٠٠			١٠٠٠
					١٠٠٠

ح/ الخصم المسموح به

٣٠ المحرم	من الرصيد	٨٠	٢٥ المحرم ٢٤ المحرم	إلى جمعية التعاون إلى محل الاقتصاد	٥٠ ٣٠
		٨٠			٨٠
٣٠ المحرم	من الأرباح والخسائر	٨٠	٣٠ المحرم	إلى الرصيد	٨٠

ح/ مردودات المبيعات

٣٠ المحرم	من الرصيد	٢٠٠	٢٥ المحرم	إلى محل العروسة	٢٠٠
		٢٠٠			٢٠٠
٣٠ المحرم	من ح/ التشغيل	٢٠٠	٣٠ المحرم	إلى الرصيد	٢٠٠

ح/ شركة الحراير

٢٧ المحرم	من المشتريات	١٨٠٠	٣٠ المحرم	إلى متكوبين	١٨٠٠
		١٨٠٠			١٨٠٠

ح/ المهاي

٣٠ المحرم	من الرصيد	٢٥٠	٣٠ المحرم	إلى الصندوق	٢٥٠
		٢٥٠			٢٥٠
٣٠ المحرم	من الأرباح والخسائر	٢٥٠		إلى الرصيد	٢٥٠

ح/ الكهرباء والمياه

٣٠ المحرم	٧٠ من الرصيد	٣٠ المحرم	٧٠ إلى الصندوق
	٧٠		٧٠
٣٠ المحرم	٧٠ من الارباح والخسائر		٧٠ إلى الرصيد

ح/ المصاريف الصناعية

٣٠ المحرم	١٥٠ من الرصيد	٣٠ المحرم	١٥٠ إلى الصندوق
	١٥٠		١٥٠
٣٠ المحرم	١٥٠ من ح/ التشغيل	٣٠ المحرم	١٥٠ إلى الرصيد

ميزان المراجعة في ٣٠ المحرم ١٤٠٠ هـ

رقم صفحة الاستاذ	البيان	أرصدة	
		له	منه
	الصندوق		٢٣٠
	رأس المال	٣٦٠٠٠	
	البنك		٢٠٦٢٠
	ماكينات		٦٠٠٠
	المشتريات		١٢٦٠٠
	الاثاث		٢١٧٠
	محمد الجندى	٣٧٠	
	الخصم المكتسب	٣٩٠	
	ايجار المصنع		٢٠٠
	ايجار المعرض		٣٠٠
	حسين شديد	٦٥٠	
	مردودات المشتريات	٢٥٠	
	الادوات الكتابية والمطبوعات		٢٥٠
	المبيعات	١٠٠٠٠	
	المسحوبات		٢٠٠
	شركة الغزل	١٤٠٠	
	اجور الصناع		٨٠٠
	مصاريف النقل		١٤٠
	محل العروسة الصغيرة		٣٨٠٠
	لوكاندة النهضة		١٠٠٠
	الخصم المسموح به		٨٠
	مردودات المبيعات		٢٠٠
	المهايا		٢٥٠
	الكهرباء والمياه		٧٠
	المصاريف الصناعية		١٥٠
		٤٩٠٦٠	٤٩٠٦٠

قيود اليومية اللازمة لخلق حساب التشغيل والارباح والخسائر ١٤٠٠/١/٣٠
من التشغيل ١٣٧٥٠

الى مذكورين	
المشتريات	١٢٦٠٠
مردودات المبيعات	٢٠٠
اجور الصناع	٨٠٠
المصاريف الصناعية	١٥٠
نقل ارصدة الحسابات المذكورة لحساب التشغيل	

من مذكورين	
المبيعات	١٠٠٠٠
مردودات المشتريات	٢٥٠
الى التشغيل	١٠٢٥٠
نقل ارصدة الحسابات المذكورة لحساب التشغيل	

من البضاعة (بالخزن)	٧٤٠٠
الى التشغيل	٧٤٠٠
فتح حساب للبضاعة الباقية واثباتها فيه	

من التشغيل	٣٩٠٠
الى الارباح والخسائر	٣٩٠٠
اقفال ح/ التشغيل ونقل رصيده الى ح/ الارباح والخسائر	

من الارباح والخسائر	١٢٩٠
الى مذكورين	
ايجار المصنع	٢٠٠
ايجار المعرض	٣٠٠
الادوات الكتابية	٢٥٠

مصاريف النقل	١٤٠
الخصم المسموح به	٨٠
المهايا	٢٥٠
الكهرباء والمياه	٧٠
نقل هذا الحساب لحساب الارباح والخسائر	

من الخصم المكتسب	٣٩٠
الى الارباح والخسائر	٣٩٠
نقل هذا الحساب لحساب الارباح والخسائر	

من الارباح والخسائر	٣٠٠٠
الى رأس المال	٣٠٠٠
نقل هذا الحساب ونقل رصيده وهو صافي الربح لحساب رأس المال	

من رأس المال	٢٠٠
الى المسحوبات	٢٠٠
اقفال ح/ المسحوبات ونقل رصيده لحساب رأس المال	

ح/ التشغيل والمتاجرة عن المدة من أول المحرم لغاية ٣٠ منه

من المبيعات	١٠٠٠٠	الى المشتريات	١٢٦٠٠
من مردودات المشتريات	٢٥٠	الى مردودات المبيعات	٢٠٠
من البضاعة (اخر المدة)	٧٤٠٠	الى اجور الصناع	٨٠٠
		الى المصاريف الصناعية	١٥٠
		الى الارباح والخسائر (محمل الربح)	٣٩٠٠
	١٧٦٥٠		١٧٦٥٠

صورة اخرى لحساب التشغيل والمتاجرة

من المبيعات	١٠٠٠٠		الى المشتريات	١٢٦٠	
من مردودات المبيعات	٢٠٠		الى مردودات المشتريات	٢٥٠	
		٩٨٠٠			١٢٣٥٠
من البضاعة (بالخزن)		٧٤٠٠	الى اجور الصناع		٨٠٠
			الى المصاريف الصناعية		١٥٠
			الى الارباح والخسائر		٣٩٠٠
			(مجمل الربح)		
		١٧٢٠٠			١٧٢٠٠

ح/ الارباح والخسائر عن المدة من اول المحرم لغاية ٣٠ منه

من ح/ التشغيل	٣٩٠٠	الى ايجار المصنع	٢٠٠
من ح/ الخصم المكتسب	٣٩٠	الى ايجار المعرض	٣٠٠
		الى الادوات الكتابية	٢٥٠
		الى مصاريف النقل	١٤٠
		الى الخصم المسموح به	٨٠
		الى المهابا	٢٥٠
		الى الكهرباء والمياه	٧٠
		الى رأس المال (صافي الربح)	٣٠٠٠
	٤٢٩٠		٤٢٩٠

أرصدة مدينة (أصول) الميزانية العمومية في ٣٠ المحرم ١٤٠٠ أرصدة دائنة (خصوم)

أصول متداولة		خصوم متداولة	
الى الصندوق	٢٣٠	دائنون	٢٤٢٠
البنك	٢٠٦٢٠		
بضاعة	٧٤٠٠		٢٤٢٠
مدينون	٤٨٠٠	خصوم ثابتة	
	٣٣٠٥٠		
أصول ثابتة		رأس المال	٣٦٠٠٠
ماكينات	٦٠٠٠	صافي الربح	٣٠٠٠
اثاث	٢١٧٠	٢٨٠٠ - المسحوبات	٢٨٠٠
	٤١٢٢٠		٤١٢٢٠

الباب السادس الميزانية

- تعريف الميزانية
- عناصرها
- التفرقة بين الارصدة التى تظهر بالحسابات الختامية وتلك التى تظهر بالميزانية
- تبويب الميزانية وترتيب عناصرها
- الحكمة فى التبويب
- وظيفة الميزانية

مقدمة :

بعد تحول ارصدة الحسابات الوهمية باقفاها فى حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر . تبقى بعد ذلك بدفتر الاستاذ أرصدة لبعض الحسابات المدينة كحساب الآلات والاراضى والمباني والبضاعة والذمم والنقدية بالصندوق . كما تبقى به ارصدة بعض الحسابات الدائنة كرأس المال والاحتياطيات والدائنين واوراق الدفع .

وتمثل الارصدة المدينة ممتلكات المنشأة ويطلق عليها الاصول . كما تمثل الارصدة الدائنة الالتزامات التى تقع على عاتق المنشأة ويطلق عليها الخصوم .

والكشف أو القائمة التى تستخرج من دفاتر المنشأة فى نهاية المدة التجارية أو المالية لتبين اصول المنشأة وخصومها فى تاريخ معين تسمى الميزانية .

اسس التفرقة بين الارصدة التى تظهر بالحسابات الختامية وتلك التى تظهر بالميزانية :

وللتفرقة بين المفردات التى تظهر بالحسابات الختامية وبين تلك التى تظهر بالميزانية يمكن الاسترشاد بالقواعد الآتية :

١- بالنسبة للحسابات المدينة :

أ - اذا بقى لدى المنشأة ما يمثل قيمة الرصيد المدين للحساب (كما هو الحال مثلا بالنسبة لرصيد حساب الآلات الذى يمثل مايبقى لدى المنشأة من الآلات) . فان مثل هذا الحساب يظهر ضمن الاصول بالميزانية العمومية .

ب - اما اذا لم يتبق آخر العام لدى المنشأة ما يمثل هذا الرصيد ماديا (كما هو الحال مثلا بالنسبة لحساب الايجار) . فان هذا الحساب يمثل مصروفا أو يكون حسابا وهميا يرحل الى الجانب المدين من احد الحسابات الختامية الثلاث .

٢- بالنسبة للحسابات الدائنة :

أ - اما فيما يتعلق بالارصدة الدائنة فاذا كان رصيد الحساب يمثل ما تلتزم به المنشأة ازاء الغير فان رصيد مثل هذا الحساب يظهر ضمن الخصوم بالميزانية سواء أكان التزاما نحو الغير كما هو الحال بالنسبة للدائنين . أو كان التزاما بالنسبة لصاحب المنشأة كما هو الحال بالنسبة لرأس المال الذى يمثل التزام المنشأة لصاحب المشروع .

ب - اما اذا لم يترتب على رصيد هذا الحساب الدائن ما تلتزم به المنشأة نحو الغير أو نحو صاحب المنشأة ، فان هذا الحساب يمثل ربحا يرحل الى الجانب الدائن من أحد الحسابات الختامية الثلاث .

تعريف الميزانية :

١ - يرى البعض انه يمكن تعريف الميزانية بانها الكشف الذى يستخرج من دفاتر المنشأة في نهاية المدة التجارية أو المالية لبيان اصولها وخصومها في ذلك التاريخ .

٢ - ويعرفها البعض الآخر انها عبارة عن ملخص مبوب للارصدة المدينة والارصدة الدائنة التى تظل مفتوحة بدفتر الاستاذ بعد عمل حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر . ذلك لان بعض ارصدة الحسابات المدينة لاتمثل اصولا كما هو الحال بالنسبة للمصروفات المدفوعة مقدما والايادات المستحقة . كما ان بعض ارصدة الحسابات الدائنة التى تبقى بدفتر الاستاذ خصوما كما هو الحال بالنسبة للمصروفات المستحقة والايادات المدفوعة مقدما .

عنوان الميزانية .

ينبغي ان يلاحظ ان الميزانية انما تعمل بقصد تصوير المركز المالى الحقيقى للمنشأة فى تاريخ معين . ولهذا تعنون بتاريخ نهاية المدة التجارية التى تعمل عنها ، فيقال مثلا :

ميزانية

شركة الانباء الحديثة

فى ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠

ولايقال :

ميزانية

شركة الانباء الحديثة

عن السنة المنتهية فى ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠

ويلاحظ ان الميزانية ليست حسابا يظهر بالدفاتر . وانما هى كشف يعد فى قائمة خارجية . ولهذا لايعنون الجانب الايمن منها بكلمة « منه » كما لايعنون الجانب الايسر منها بكلمة « له » .

كما ان الاصول والارصدة المدينة التى تظهر فى الجانب المدين من الميزانية العمومية لاتسبق بحرف « الى » كما ان الخصوم والارصدة الدائنة التى تظهر فى الجانب الايسر منها لاتسبق بحرف « من » كما هى العادة بالنسبة للمفردات التى ترحل للحسابات التى تظهر فى دفتر الاستاذ .

وانما جرى العرف على ان يكتب فى الجانب الايمن من الميزانية كلمة « الاصول » وفى الجانب الايسر منها كلمة « الخصوم » ونظراً لوجود أرصدة مدينة بالميزانية لاتمثل اصولاً لدى المنشأة فى آخر العام ، ووجود أرصدة دائنة بها لاتمثل خصوما على المنشأة - لهذا يرى البعض استكمالاً لهذا النقص أن يعنون الجانب الايمن من الميزانية بعبارة « الأصول والأرصدة المدينة » . وان يعنون الجانب الايسر منها بعبارة « الخصوم والأرصدة الدائنة » حتى تكون هذه العبارات أكثر دلالة فى التعبير .

تبويب الميزانية

لكي تحقق الميزانية وظيفتها الرئيسية في تصوير المركز المالى الحقيقى للمنشأة تصويراً صحيحاً صادقاً يجب ان ترتب عناصرها ترتيباً يساعد على تحقيق الغرض منها .

ولهذا يراعى في ترتيب كل من الأصول والخصوم بالميزانية تبويبها كل في مجموعات مناسبة حتى يسهل الوقوف على حقيقة المركز المالى عند قراءة الميزانية .

أولاً : تبويب الأصول :

تقسم الأصول إلى الأنواع الرئيسية الآتية :

١ - الأصول الثابتة :

وهي الأصول التى تحصل عليها المنشأة بقصد الاحتفاظ بها لاستخدامها في العمل والانتاج وليس بقصد بيعها ويدخل في هذا النوع من الأصول الاراضى والمباني وشهرة المحل فهى تستعمل باستمرار في سبيل تحقيق الربح .

وتقسم الأصول الثابتة من ناحية أخرى إلى أصول ثابتة غير ملموسة وأصول ثابتة ملموسة وتتضمن الأولى الأصول التى ليس لها كيان مادى ملموس كما هو الحال بالنسبة لشهرة المحل وحق الاختراع .

اما الاصول الملموسة فهى الاصول التى لها كيان مادى ملموس كما هو الحال بالنسبة للاراضى والمباني والالات .

٢ - الأصول المتناقصة :

وهي الاصول التى تتفق في طبيعتها مع الاصول الثابتة ويكون من طبيعتها البقاء وتحصل عليها المنشأة بقصد تحقيق الربح الا ان مواردها تستنفذ بالتدرج اثناء عملية استغلالها في الانتاج - مثال ذلك المناجم والمحاجر التى تنفذ مواردها بعد استغلالها فترة معينة .

٣- الأصول المتداولة :

وهي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بقصد بيعها أو استبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها . ومثال ذلك بضاعة آخر المدة والذمم والنقدية التي بالصندوق والبنك .

ويمكن تقسيم الأصول المتداولة الى قسمين رئيسيين :

- أ - أصول متداولة غير حاضرة : وهي الأصول التي يحتاج تحويلها الى نقود الى شيء من الوقت . ومثال ذلك البضاعة والذمم وأوراق القبض .
- ب - أصول متداولة حاضرة : وهي الأصول التي تمثل النقدية أو الأموال المودعة بالحساب الجاري بالبنك .

٤- الأصول الوهمية :

وهي الأرصدة المدينة التي لا تتمثل في أصل له قيمته المالية بالمعنى المعروف ، ولكن لها طبيعة خاصة .

- أ - فقد تتمثل هذه الأصول الوهمية في الرصيد المدين لحساب الأرباح والخسائر .
- ب - كما أنها تتمثل في المصروفات الإيرادية المرحلة - وهي المصروفات التي تجدد المنشأة أنها تبلغ حدا كبيرا يجعل لها طبيعة استثنائية بحيث لا تتحمل بها السنة التي دفعت فيها وينبغي توزيعها على عدد من السنوات .

- ج - وقد تتمثل في المصروفات الرأسمالية التي لم تؤد الى الحصول على أصل ثابت - كما هو الحال بالنسبة لمصروفات التأسيس .

صعوبة تحديد طبيعة بعض مفردات الأصول :

توجد بعض انواع مفردات الأصول التي تعتبر احيانا اصلا ثابتا بينما تعتبر احيانا اخرى اصلا متداولاً .

فالأوراق المالية اذا كان شراؤها بقصد اعادة بيعها بعد فترة وجيزة من الزمن ، اعتبرت من الأصول المتداولة . اما اذا كان الغرض من اقتنائها هو الاحتفاظ بها بصفة دائمة لسبب ما فانها تعتبر من الأصول الثابتة ، كما هو الحال بالنسبة للشركات القابضة التي تحتفظ باسمها الشركات التابعة لها بقصد السيطرة عليها .

كما ان مايعتبر اصلا ثابتا بالنسبة للمنشأة قد يعتبر اصلا متداولا بالنسبة لمنشأة اخرى .

فالاث الغزل تعتبر اصلا ثابتا بالنسبة للمنشآت التي تشتريها بقصد استعمالها في الانتاج . ولكنها تعتبر اصلا متداولا بالنسبة للمنشآت التي تشتريها بقصد بيعها .

ثانياً : تبويب الخصوم :

وتقسم الخصوم من حيث مدى سهولة الوفاء بها الى القسمين الرئيسيين الاتيين :

١- خصوم ثابتة :

وهي الخصوم التي لها صفة الاستمرار أو الدوام . كما هو الحال بالنسبة لرأس المال والقروض الطويلة الأجل .

٢- خصوم متداولة :

وهي الخصوم التي تكون لها طبيعة مؤقتة كالدائنين وأوراق الدفع والسحب على المكشوف .

وتقسم الخصوم من حيث من تلتزم له المنشأة بما عليها من مطلوبات الى القسمين الاتيين .

١- خصوم داخلية :

وهي المطلوبات التي تكون مستحقة على المنشأة لأصحابها كما هو الحال بالنسبة لرأس المال والاحتياطيات العامة والرصيد الدائن لحساب الارباح والخسائر .

خصوم خارجية :

وهي الخصوم التي تمثل المطلوبات المستحقة على المنشأة الى الغير - أى الى اشخاص غير أصحاب المنشأة .

ترتيب الأصول والخصوم بالميزانية

تتبع طرق مختلفة لترتيب الأصول والخصوم في الميزانية :

الطريقة الاولى :

وترتب الأصول وفقا لهذه الطريقة تبعا لصعوبة تحويلها الى اموال نقدية كما ترتب الخصوم وفقا لصعوبة الوفاء بقيمتها .

ولهذا فانه عند اتباع هذه الطريقة تظهر شهرة المحل على رأس الأصول الثابتة باعتبارها اصعبها تحويلا الى نقد - ذلك لانه من الصعب بيعها الى الغير الا في حالة بيع المنشأة على أساس استمرارها في مباشرة اعمالها . ويأتى دور الاراضى قبل المباني باعتبار ان صفة الدوام اكثر ظهورا في الاولى عنها في الثانية . ويأتى دور الآلات بعد المباني باعتبار ان مدة استغلال المباني اطول من مدة استغلال الآلات . ثم يأتى بعد ذلك دور الاثاث والتركيبات ثم السيارات وهكذا حتى تنتهى الأصول الثابتة .

وتبدأ الأصول المتداولة عادة بالبضاعة قبل الذمم ذلك لان الذمم تتلو البضاعة في المرتبة من حيث سهولة تحويلها الى نقد .

وهكذا يستمر الحال حتى نصل في النهاية الى الأصول الوهمية التي يدخل فيها مصروفات التأسيس ومصروفات الحملات الاعلانية وغير ذلك من المصروفات الايرادية الاخرى المرحلة التي يكون من العدل توزيعها على عدد من السنوات توزيعا عادلا حتى لا تتحمل بها السنة التي انفقت فيها دون السنوات التالية التي ستنتفع بها ايضا .

وترتب الخصوم وفقا لهذه الطريقة تبعا لترتيب استحقاقها في الدفع أو صعوبة الوفاء بها . ولهذا يظهر أولا رأس المال ثم القروض ويتبعها الدائنون واوراق الدفع ويأتى اخيرا دور المصروفات المستحقة والايرادات المدفوعة مقدما .

وفي هذه الحالة تظهر الميزانية على النحو التالى :

الميزانية لمحات

في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠

الاصول والارصدة المدينة الخصوم والارصدة الدائنة

الاصول الثابتة :	الخصوم الثابتة :
..... شهرة المحل رأس المال
..... حق الاختراع القروض طويلة الاجل
..... الاراضى	
..... المباني	
..... الآلات	
..... الاثاث والتركيبات	
..... السيارات	
..... الاستثمارات	
.....	
الاصول المتداولة :	الخصوم المتداولة :
..... رصيد اخر المدة من المواد الدائنون
..... الاولى والبضاعة تحت التشغيل والتامة الصنع اوراق الدفع
..... المدينون المصاريف المدفوعة مقدما
..... اوراق القبض الايرادات المستحقة
..... اوراق مالية (للاحتفاظ بها فترة قصيرة) الرصيد الدائن
..... الودائع بالبنوك لحساب الارباح والخسائر (ان وجد)
..... النقدية بالبنك	
..... النقدية بالصندوق	
.....	
الاصول الوهمية :	
..... مصاريف التأسيس	
..... المصروفات المدفوعة مقدما	
..... الايرادات المستحقة	
..... الرصيد المدين لحساب الارباح والخسائر (ان وجد)	
.....	

وتتبع هذه الطريقة عادة في المنشآت الصناعية حيث تكون الاصول غير الملموسة - كحق الاختراع - والاصول الملموسة كالأراضي والمباني والآلات هي العناصر الرئيسية اللازمة للإنتاج والتي يتمثل فيها الجزء الأكبر من رأس المال .

الطريقة الثانية :

وترتب الاصول والخصوم بمقتضى هذه الطريقة تبعا لسهولة تحويلها الى نقدية حاضرة ، وبالنسبة للاصول تظهر الاصول الوهمية أولا ثم الاصول المتداولة ثم الاصول الثابتة .

وبالنسبة للخصوم تظهر الإيرادات المستحقة أولا ثم المصروفات المدفوعة مقدما ثم اوراق الدفع والدائون، ثم القروض وأخيرا رأس المال . وتتبع هذه الطريقة عادة في المنشآت التجارية حيث تكون الاصول المتداولة بصفة عامة والبضاعة بصفة خاصة هي العنصر الرئيسى في نشاطها .

الطريقة الثالثة :

وترتب الاصول وفقا لهذه الطريقة تبعا لسهولة تحويلها الى نقدية . أما الخصوم فترتب ترتيبا يتفق مع صعوبة تحويلها الى نقدية . وتتبع هذه الطريقة غالبا في البنوك لأنها تركز على اظهار مفردات النقدية بوضوح وجلاء على رأس قائمة الاصول الأخرى . لاطهار مدى سلامة مركزها من حيث القدرة على الوفاء بما عليها من التزامات لأصحاب الأموال المودعة لديها بحسابات الإيداع أو الحسابات الجارية .

ويتوقف اتباع احدى هذه الطرق الثلاث على ظروف كل منشأة وحالة العمل بها واسباب عمل الميزانية .

ونصور فيما يلى ميزانية لاحدى الشركات التجارية التى تتبع الطريقة الثالثة :

شركة الأزياء الحديثة
الميزانية العمومية في ذي الحجة ١٤٠٠ هـ

أصول

خصوم

الخصوم الثابتة :			الأصول المتداولة :		
رأس المال	٦٠٠٠٠٠		الصندوق والبنوك	٤٣٥٦١٤	
الاحتياط العام	١٧٠٨٧٥	٧٧٠٨٧٥	أوراق مالية بسعر الشراء	٤٨٨٧	
			بضائع بالمخازن - جردت وقدرت	٣٧٤٤٧١	
الخصوم المتداولة :			بمعرفة الإدارة بسعر التكلفة أو أقل		
أوراق الدفع		١٠٦٠٩	بضائع بالطريق بسعر الشراء	١٢٣٩	
رصيد حساب		١٨٢٠٠٦	مدينون	٩٠٨٧٣	٨٧٧٠٨٤
الارباح والخسائر			الأصول الثابتة :		
صافي ارباح العام			الاثاث	٣٦٧٢	
الحالي			- الاستهلاك	٢٥٧	٣٤١٥
			سيارات ومهمات بسعر التكلفة	٩٦٣	
			- الاستهلاك	٢٧٤	٦٨٩
			مصاريف التأسيس	٦٣١١	
			الاستهلاك	١٠٠٩	٥٣٠٢
			شهرة المحل	٧٥٠٠٠	
			- الاستهلاك	٣٠٠٠	٧٢٠٠٠
					٨٦٤٠٦
		٩٦٣٤٩٠			٩٦٣٤٩٠

الغرض من تبويب الأصول والخصوم :

- لكي تكون الميزانية قد أعدت اعدادا صحيحا لتصوير المركز المالي الحقيقي للمنشأة فانه ينبغي ان تتضمن مفردات الأصول والخصوم مبنية في مجموعات متناسبة بحيث تبين :
- ١ - طبيعة وقيمة مفردات الأصول مبنية ومقسمة بحيث يظهر كل قسم منها على حدة .
 - ٢ - طبيعة وقيمة مفردات الخصوم مبنية ومقسمة بحيث يظهر كل قسم منها على حدة .
- ولا يطلب هذا التقسيم والتبويب لذاته . وانما يقصد به تيسير فهم المركز المالي للمنشأة وذلك لتحقيق اغراض كثيرة أهمها :

أولاً : تحديد مدى كفاية استغلال المنشأة لرأس المال :

وبعبارة أخرى تحدي الأصول الرئيسية التي يتمثل فيها الجزء الأكبر من رأس المال أى طريقة تمثيل رأس المال فى أصول ثابتة ومتداولة ووهمية .

ففى المنشأة الصناعية ينبغى ان يكون الجزء الأكبر من رأس المال ممثلاً فى الأصول الثابتة . اذ كلما زادت هذه الأصول كلما كانت المنشأة أقدر على العمل والانتاج .

ولايكون من الحكمة ان تحرم المنشأة نفسها من هذا النوع من الأصول الذى هو أداة تحقيق الأرباح بالنسبة لها .

وفى المنشآت التجارية ينبغى ان يكون رأس المال أو الجزء الأكبر منه ممثلاً فى الأصول المتداولة بصفة عامة والبضاعة التي تشتريها المنشأة بقصد بيعها وتحقيق ربح من وراء ذلك بصفة خاصة - والأصول الحاضرة التي تمكنها من شراء البضائع اللازمة لها .

وبالنسبة للبنوك ينبغى ان يكون رأس المال أو الجزء الأكبر ممثلاً فى الأصول الحاضرة التي كلما زادت قيمتها كلما كانت البنوك اقدر على الوفاء بما عليها من التزامات نحو عملائها . وكلما كانت اقدر على استثمار مالديها من الاموال وتحقيق اكبر ربح ممكن .

ولايكون من الحكمة ان تشتري المنشآت التجارية والبنوك اصولاً ثابتة لانها لا تتفق وطبيعة العمل بها وحتى لا تحتاج الى نقدية حاضرة فتضطر الى عقد قروض تكون فوائدها عبئاً ثقيلاً على ارباح المنشأة .

ثانياً : تحديد قدرة المنشأة على الوفاء بما عليها من التزامات نحو الغير وماهو مستحق عليها من المصروفات :

تتوقف قدرة المنشأة على القيام بالوفاء بما عليها من مطلوبات ومصروفات على مدى كفاية رأس المال العامل وهو مقدار زيادة قيمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة أو بعبارة أخرى هو

مقدار كفاية مالى المنشأة من الاموال المتداولة والحاضرة التى تستطيع استخدامها فى الوفاء بما عليها من الخصوم الجارية .

ولهذا تعتبر زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة مظهرا من مظاهر القوة بالنسبة للمنشأة - وبالعكس تعتبر زيادة الخصوم المتداولة على الأصول المتداولة مظهرا من مظاهر الضعف .

تبويب الأصول والخصوم فى التشريعات الاجنبية :

نصت التشريعات الاجنبية على اظهار بعض المفردات مستقلة عن غيرها . ولهذا نرى قانون الشركات الانجليزى قد نص على ان الميزانية يجب ان تتضمن البيانات الاتية :

- ١ - رأس المال المصرح به والمصدر .
- ٢ - التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة ووضع كل منهما فى مجموعة خاصة مع ذكر الأسس التى تقدر بها الأصول الثابتة .
- ٣ - اظهار بعض مفردات الحسابات الاتية تحت عناوين مستقلة بها منها :
 - أ - مصاريف التأسيس .
 - ب - مصاريف اصدار الاسهم والسندات .
 - ج - شهرة المحل وحق الامتياز والعلامات التجارية .
 - د - رصيد حساب خصم الاصدار .
 - هـ - مصاريف اصدار الاسهم والسندات .

٤ - بيان الأصول التى تتضمن قروض الشركة متى كانت هذه القروض بضمان بعض مفردات اصولها .

٥ - بيان قروض المديرين والموظفين بالشركة .

٦ - بيان ماتملكه الشركات القابضة من أسهم فى الشركات التابعة لها وبيان قيمة مالمشركات الاولى من ذمم على الشركات الثابتة وماعلى الاولى من مطلوبات مستحقة الاداء للثانية .

الفرق بين ميزان المراجعة والميزانية :

يشبه ميزان المراجعة الميزانية من حيث ان كلا منهما كشف بأرصدة الحسابات الموجودة بدفتر الاستاذ غير ان هناك اختلافين جوهريين بينهما :

١ - ميزان المراجعة هو الكشف الذى يستخرج مشتملا على أرصدة جميع الحسابات التى تظهر بدفتر الاستاذ قبل اثبات جرد بضاعة اخر المدة وقبل تصوير الحسابات الختامية : حساب التشغيل ، حساب المتاجرة ، حساب الارباح والخسائر .

أما الميزانية فهى القائمة أو الكشف الذى يشتمل على ارصدة الحسابات المتبقية بدفتر الاستاذ والتى لم تقفل بتحويلها الى حساب التشغيل أو حساب المتاجرة أو حساب الارباح والخسائر .

٢ - الغرض من عمل ميزان المراجعة هو التحقق بصفة مبدئية من صحة القيود للعمليات التى قامت بها المنشأة وصحة ترحيلها الى الحسابات الخاصة بها بدفتر الاستاذ .

اما الغرض من الميزانية فهو تصوير المركز المالى الحقيقى للمؤسسة فى تاريخ معين - هو نهاية المدة التجارية أو المالية .

الفرق بين الحسابات الختامية والميزانية :

ويجدر بنا فى ختام هذا الفصل ان نتناول ايضا الفروق بين الحسابات الختامية والميزانية وهى :

١ - الحسابات الختامية كل منها حساب بالمعنى العلمى للحسابات . وهى لهذا تظهر بدفتر الاستاذ بعد تحويل الحسابات الخاصة بكل منها اليها .

أما الميزانية فهى ليست حسابا - ولهذا لا تظهر بدفتر الاستاذ - وانما تعمل فى قائمة مستقلة أو فى كشوف سائبة أو فى دفاتر بيانية خاصة .

٢ - تعمل الحسابات الختامية عن فترة معينة تكون عادة سنة مالية كاملة ولهذا تعنون على النحو التالى :

حساب التشغيل

منه عن السنة المنتهية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ له

حساب المتاجرة

منه عن السنة المنتهية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ له

حساب الارباح والخسائر

منه عن السنة المنتهية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ له

أما الميزانية فهي صورة بوضع معين للمؤسسة في تاريخ معين - ولهذا تعنون دائما على النحو الآتي :

الميزانية

الأصول في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ الخصوم

وهكذا بينما نجد ان الحسابات الختامية تستعرض نتيجة نشاط المؤسسة في خلال المدة التجارية . نجد ان الميزانية تصور المركز المالى الحقيقى للمؤسسة في لحظة معينة أو تاريخ معين هو نهاية المدة التجارية .

فبينما نجد ان حساب المتاجرة مثلا يشتمل في الجانب المدين منه على حساب المشتريات الذى يصور مجموع المشتريات التى قامت بها المنشأة خلال عام كامل ، كما يشتمل في الجانب الدائن على حساب المبيعات الذى يمثل مجموع المبيعات التى تمت في خلال عام كامل . نجد في الجانب المدين من حساب الارباح والخسائر حساب الاجور الذى يمثل مجموع ماذفعته المؤسسة لعمالها خلال عام كامل ونجد في الجانب الدائن منه حساب كوپونات الاوراق المالية الذى يبين مجموع ماستحقق للمؤسسة خلال العام .

أما الميزانية العمومية فتبين قيمة مالى المنشأة من الات وبضاعة ونقدية في تاريخ اعدادها . كما تبين مقدار ماهو مستحق عليها من التزامات نحو الغير في ذلك التاريخ . وقد تكون هذه الاصول والخصوم قد تغيرت خلال العام تغييرا كبيرا ولكن الميزانية لاتهتم الا بقيمتها التى انتهت اليها في يوم ختام السنة المالية .

مثال :

ظهرت الارصدة الاتية بميزان المراجعة المستخرج من محلات احمد رشدى في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ .

اليان	له	منه
بضاعة أول المدة		٥٠٠٠
المشتريات		١٧٠٠٠٠
الاجور		١٢٥٠٠
مصرفات النقل للداخل		٢٥٠٠
التأمين على المشتريات		٣٧٥٠
المبيعات	٢٣٥٠٠٠	
المرتبات		١٠٠٠٠
الايجار		٢٤٠٠
التأمين ضد الحريق		٢٠٠
الخصم المسموح به		٢٠٠٠
المصرفات العمومية		١٠٠٠٠
استهلاك الاثاث		٢٤٠
استهلاك الالات		٤٠٥٠
الخصم المكتسب	٢٥٠٠	
الاراضى		١٠٠٠٠
الالات		٤٠٥٠٠
الاثاث والتركيبات		١٢٠٠
الذمم		٧٧٠٠
اوراق قبض		٣١٠٠
نقدية بالبنك		١٠٧٦٠
نقدية بالصندوق		٥٠٠
رأس المال	٦٠٠٠٠	
مطلوبات	٤٠٠٠	
مسحوبات		٥١٠٠
	٣٠١٥٠٠	٣٠١٥٠٠

فاذا علمت ان بضاعة اخر المدة من المواد الاولى والبضاعة تحت التشغيل والبضاعة تامة الصنع قدرت قيمتها بمبلغ ١٥٠٠٠ ريالاً .

فالمطلوب :

تصوير الحسابات الختامية عن السنة المنتهية في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٤٠٠ والميزانية كما تظهر في ذلك التاريخ .

الحل :

حساب التشغيل
محلات أحمد رشدي
عن السنة المنتهية في ٣٠ ذى الحجة ١٤٠٠ هـ

له

منه

من المبيعات	٢٣٥٠٠٠	إلى رصيد اول المدة للمواد	٥٠٠٠
من رصيد اخر المدة من المواد	١٥٠٠٠	الاولية والبضاعة تحت التشغيل	
الاولية والبضاعة تحت التشغيل		والبضاعة تامة الصنع	
تامة الصنع			
		إلى المشتريات	١٧٠٠٠٠
		إلى الاجور	١٢٥٠٠
		إلى مصاريف النقل للداخل	٢٥٠٠
		إلى التأمين على المشتريات	٣٧٥٠
		إلى الارباح والخسائر	٥٦٢٥٠
		(مجمل الربح)	
	٢٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠

حساب الأرباح والخسائر

محلات أحمد رشدي

عن السنة المنتهية في ٣٠ ذي الحجة ١٤٠٠ هـ

منه

له

من التشغيل	٥٦٢٥٠	إلى المبيعات	١٠٠٠٠
من الخصم المكتسب	٢٥٠٠	إلى الإيجار	٢٤٠٠
		إلى التأمين ضد الحريق	٢٠٠
		إلى الخصم المسموح به	٢٠٠٠
		إلى المصروفات العمومية	١٠٠٠٠
		إلى استهلاك الاثاث	٢٤٠
		إلى استهلاك الآلات	٤٠٥٠
		إلى رأس المال	٢٩٨٦٠
		(صافي الربح)	
	٥٨٧٥٠		٥٨٧٥٠

الميزانية
لمحلات أحمد رشدي
في ٣٠ ذى الحجة ١٤٠٠ هـ

خصوم

أصول

الخصوم الثابتة:			الأصول الثابتة :			
رأس المال	٦٠٠٠٠		الراضى		١٠٠٠٠	
+ صافي الربح	٢٩٨٦٠		الات	٤٤٥٥٠		
	٨٩٨٦٠		- الاستهلاك	٤٠٥٠	٤٠٥٠٠	
- المسحوبات	٥١٠٠	٨٤٧٦٠	الاثاث والتراكيبات	١٤٤٠		
			- الاستهلاك	٢٤٠	١٢٠٠	
الخصوم المتداولة :			الاصول المتداولة :			٥١٧٠٠
المطلوبات		٤٠٠٠	بضاعة اخر المدة من المواد		١٥٠٠٠	
			الاولية والمواد تحت التشغيل			
			والبضاعة تامة الصنع			
			الذمم		٧٧٠٠	
			اوراق القبض		٣١٠٠	
			نقدية بالبنك		١٠٧٦٠	
			نقدية بالصندوق		٥٠٠	
					٣٧٠٦٠	
		٨٨٧٦٠				٨٨٧٦٠

المراجع

- ١ - خيرت ضيف (دكتور) - الحسابات الختامية والميزانية - دار المعارف ، الاسكندرية : ١٩٥٢ .
- ٢ - خيرت ضيف (دكتور) - القيد والترحيل (وفقا لنظرية القيد المزدوج) - مؤسسة المطبوعات الحديثة ، الاسكندرية : ١٩٥٨ .
- ٣ - عبد العزيز عبد الكريم ، وآخرون - امساك الدفاتر والمحاسبة .
- ٤ - عزيز الدجاوى - المحاسبة العامة .
- ٥ - محمد توفيق سكر ، محمد عبد الرحمن حافظ - المحاسبة وامساك الدفاتر . (على الطريقة المزدوجة) - مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة : ١٩٤٧ .
- ٦ - محمد عبد الرحمن حافظ - اصول المحاسبة وامساك الدفاتر .
- ٧ - محمد كامل الحارونى - المحاسبة الراقية ومسك الدفاتر .